د. أحمد المتوكل

الوظيفة والبنية

مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية



د. أحمد المتوكل

الوظيفة والبنية

مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية

ردمك 1 - 02 - 806 - 9981

قائمة الرموز المستعملة

المقولات :

ف = فعل
تد = تدليل
تذ = تذييت
مض = مضي
حض = حاضر
تا = تام
غ تا = غير تام
خب = خبر
سهـ = استفهام
ع = معرفة
ن = نكرة
ذ = مذكر
ث = مؤنث
نف = نفي

الوظائف التداولية :

مح = محور
بؤجد = بؤرة جديد
بؤمقا = بؤرة مقابلة
= بؤنق = بؤرة انتقاء
بؤحص = بؤرة حصر
بؤتث = بؤرة تثبيت
بؤقب = بؤرة قلب

المواقع :

م٤ = موقع المنادى
م٢ = موقع المبتدأ
م٣ = موقع الذيل
م١ = موقع الأدوات الصدور

الوظائف الدلالية :

منف = منفذ

متق = متقبل

مستق = مستقبل

متض = متموضع

زم = زمان

مك = مكان

الوظائف التركيبية

فا = فاعل

مف = مفعول

م∅= موقع المحور

أو اسم الاستفهام

أو بورة الانتقاء

م آ = موقع المحور

ف = موقع الفعل

فا = موقع الفاعل

مف = موقع المفعول

ط = موقع الرابط

ص = حيّز موقعي

رموز عامة :

Π = محمول اعتباطي

(س١ ... س ن) = متغيرات الموضوعات

(ص١ ... ص ن) = متغيرات اللواحق

← = «يتموقع في»

تصـــديـر

ترمي الدراسات الثلاث التي يحتويها هذا الكتاب إلى معالجة ثلاث زمر من القضايا التي نوليها أهمية خاصة . وتكمن أهمية هذه القضايا في جانبين اثنين : جانب مراسي وجانب نظري .

أ – لانجد ، لحد الآن في أدبيات النحو الوظيفي (ولا في أدبيات الأنحاء المنمذجة على أساس الانطلاق من بنية منطقية دلالية نحو بنية صرفية تركيبية بصفة عامة) دراسات جادة تستهدف ضبط الاواليات التي تفي برصد العلاقة بين «الحد» (بوصفه بنية منطقية دلالية) و «المركب» (باعتباره بنية صرفية تركيبية) . سعياً إلى ملء هذا الفراغ ، نحاول في الدراسة الأولى من هذا الكتاب ، «من الحدّ إلى المركّب» ، أن نضع الصياغة الشاملة والدقيقة لأهم القواعد الكفيلة بنقل وحدات البنية الحملية (البنية المنطقية الدلالية) إلى وحدات البنية المُكوّنيَّة (البنية الصرفية التركيبية) ، بنقل الحدود إلى مركبات ، مراعين في هذه الصياغة قيد «الكفاية النمطية» القاضي بأن يستجيب التقعيد لشرطين أساسيين متكاملين : أن تظل القواعد الموضوعة لوصف ظاهرة لغوية ما في لغة معيّنة لاصقة بخصائص هذه اللغة وأن تبلغ ، في الوقت ذاته ، من التجريد ما يؤهلها لوصف نفس الظاهرة في أكبر عدد ممكن من اللغات الطبيعية .

ب – إذا استثنينا ما ورد في الفكر اللغوي العربي القديم في ظاهرة النفي وما يلازمها من ظواهر (كظاهرة الاستثناء) لانجد في الدرس اللغوي المعاصر

دراسة شاملة لهذه الظاهرة في اللغة العربية . بل إن هذه الظاهرة من الظواهر التي لم يُعْن بها ، لحد الآن ، اللغويون المشتغلون في إطار النحو الوظيفي العناية التي تتطلبها إذا قطعنا النظر عن تلك الاشارات العابرة الواردة في بعض كتابات ديك (ديك 1978 ، مثلاً) والتي تتناول بوجه عام إمكانات التمثيل للنفي داخل هذا النحو . وينسحب ما قلناه عن النحو الوظيفي عامة على ما أنجزناه من أعمال إذ لم يسبق لنا أن تعرضنا لوصف ظاهرة النفي إجمالاً ولا تفصيلا .

لهذا ، أفردنا الدراسة الثانية من هذا الكتاب للاسهام في إشكال التمثيل لأهم انماط البنيات المنفية في النحو الوظيفي معتمدين أساساً المعطيات الواردة في اللغة العربية المعاصرة .

جـ - اقترحنا منذ سنوات («الوظائف التداولية في اللغة العربية» 1985) مقاربة وظيفية للتراكيب المبأرة في اللغة العربية . من أهم الفرضيات التي قامت عليها هذه الدراسة ، فرضية أن البؤرة نوعان فحسب : «بؤرة جديد» تسند إلى الحد (أو الحمْل) الدَّال على المعلومة التي يجهلها المتكلم (في حالة الاستخبار) أو المخاطب (في حالة الاخبار) و«بؤرة مقابلة» تُسند إلى الحدّ (أو الحمْل) الدال على المعلومة المُتَرَدَّد في ورودها أو المُنْكر ورودُها .
على أساس التمييز بين هذين النوعين من البؤرة ، حللنا البنيات المفصولة (Pseudo-cleft) والبنيات المتصدّر فيها المكوّنُ المبأر والبنيات الحصرية على أساس أنها بنيات مترادفة تداولياً إذ إنها جميعها تتضمن معلومةً متردّداً في ورودها (أو منكراً ورودُها) فتُسْند لذلك ، إلى الحدّ الحامل لهذه المعلومة الوظيفة «بؤرة المقابلة» . وقد اعتمدنا هذه الفرضية ، منذئذ ، في عدد من أبحاثنا إلا أنه تبيَّن لنا ، بعد إعمال الفكر في التراكيب المفترَض ترادفُها وإمعان النظر في تحليلات النحاة والبلاغيين العرب القدماء مايلي :

1 - تتآلف التراكيب المبأرة في كونها جميعها وسائل للتعبير عن معلومة غير متفق عليها المتكلم والمخاطب . وهذا ما جعلنا نبادر إلى اعتبارها متضمنة لوظيفة تداولية واحدة ، وظيفة «بؤرة المقابلة» .

2 - إلاّ أن هذه التراكيب لا تُستعمل في طبقة واحدة من المقامات بل تستعمل في طبقات مقامية متباينة ويترتب عن هذه الخاصيّة أنها تحمل في كل طبقة مقامية معلومة معيّنة .

3 - بما أن الطبقات المقامية مختلفة مترتب عن اختلافها تباين في المضمون التداولي (الاخباري) ، لا يمكن أن تُعَدَّ هذه التراكيب متضمنة لنفس الوظيفة التداولية .

هذه الملاحظات كانت لنا داعياً لاعادة تصنيف البؤر فاقترحنا خمسة أنواع من البؤر بدا لنا أنها كفيلة بتمكيننا من رصد الفروق القائمة بين ضروب التراكيب المبأرة الواردة في اللغة العربية (وفي عدد غير قليل من اللغات الطبيعية) .

مهَّدْنا لأوائل أعمالنا السابقة بمداخل تُعرِّف ببنية النموذج في نظرية النحو الوظيفي وبالاواليات المستخدمة في اشتقاق العبارات اللغوية . هذه المداخل كانت ملائمة لفترة من فترات تطور هذه النظرية و لم تَعُد كافية كلّ الكفاية لتمكين القارىء من الاطلاع الشامل والدقيق على تنظيم النحو في الفترة الحالية . لهذا ، ارتأينا أن نوطىء للدراسات الثلاث المؤلفة لهذا الكتاب بمقدمة تعرض لنموذج النحو الوظيفي آخذة بعين الاعتبار أهم التطورات التي كانت نتيجة لابحاث قيم بها في مجال لغات طبيعية متعددة وللأبحاث التي أنجزناها في مجال اللغة العربية . فكانت هذه المقدمة ، بذلك ، مدخلاً للنحو الوظيفي بوجه عام ولنحو اللغة العربية الوظيفي بوجه خاص .

والله ولي التوفيق

الرباط 11 مايو 1988

ملحق التصدير :

صدر في أواخر سنة 1989 ، أي سنتين تقريباً بعد انتهائنا من تحرير هذا البحث ، كتاب ديك : «The theory of Functional Grammar» الذي يتضمن آخر تطورات النحو الوظيفي ويقدم صياغة جديدة لـ «نموذج مستعمل اللسان الطبيعي» . المرجو من القارىء ، إذن ، أن يتمم أو يصحح ما أوردناه من معلومات في مقدمة هذا البحث على ضوء ما جاء في كتاب ديك .

الرباط ، 2 دجنبر 1990

مقدمة

اقترحنا في مكان آخر(1) ، التخلي عن التمييز المدروج على إقامته بين النظريات اللسانيَة باعتبار بعضها نظريات «صورية» والبعض الآخر نظريات «وظيفية» (أو «تداولية») . واستدللنا على ورود التخلي عن هذا التمييز بما يلي :

أ – جميع النظريات ، على اختلاف منطلقاتها وأهدافها ، تتوسل لوصف الظواهر ببناء «نماذج» صورية . فليست ثمة ، بهذا المعنى ، نظرية يمكن أن يقال عنها إنها غير صورية .

ب – كل النظريات تَسْعَى إلى رصد الخصائص الصورية للغات الطبيعية (الخصائص التركيبية الصرفية) ولا تختلف إلا في مبدأ تفسير هذه الخصائص إذ منها ما يسلّم بإمكان «التفسير الداخلي» ومنها ما ينطلق من مبدأ أن بنية اللغة مرتبطة بوظيفتها التواصلية ولا يمكن أن توصف الوصف الكافي إلا في إطار هذا الارتباط .

فالصورية إذن ، سواء أأخذت بالمعنى (أ) أم بالمعنى (ب) ، سمة من سمات النظريات اللغوية لايسوغ أن تخلوَ منها نظرية .

في مقابل الثنائية «نظريات صورية» / «نظريات وظيفية» ،اقترحنا ثنائية نعدها أورد في تصنيف النظريات اللغوية ، تميّز بين «نظريات وظيفية» تؤمن بارتباط بنية اللسان الطبيعي بوظيفة التواصل و «نظريات غير وظيفية» تسلّم بإمكان وصف البنية في معزل عن الوظيفة .

النحو الوظيفي من النظريات التي تنتمي ، من حيث مبادئها المنهجية إلى النمط الأوّل من النظريات محاقلةً بذلك النظرية «النسقية»(2) ونظرية «الوجهة الوظيفية للجملة»(3) و«التركيبيات الوظيفية»(4) ونظرية «التركيب الوظيفي»(5) التي تشمل أعمال لغويي مدرسة هارفارد . هذه النظريات تختلف بعض الاختلاف من حيث تنظيم مكونات النموذج جهاز الوصف إلاّ أنها تتبنّى جميعها مجموعة من الفرضيات حول طبيعة موضوع الوصف اللغوي ومجموعة من المبادىء المنهجية العامة عرضنا لها مفصّلين في كتابنا «اللسانيات الوظيفية : مدخل نظري» . من هذه الفرضيات والمبادىء المنهجية ما يمكن إجماله في ما يلي :

(I) تؤدي اللغة وظائف متعددة تعدُّدَ الأغراض التي تستعمل من أجل تحقيقها إلاّ أن الوظيفة الأساسية هي وظيفة التواصل(6) .

(II) ترتبط بنية اللغة بوظيفتها التواصلية ارتباطاً يجعل البنية انعاكساً للوظيفة ،

(III) موضوع الوصف اللغوي هو «القدرة اللغوية» للمتكلم – السامع باعتبار هذه القدرة مجموعة القواعد البنيوية – الوظيفية(7) التي تمكّنه من استعمال عبارات لغوية معيَّنة لتأدية أغراض معينة في مواقف تواصلية معينة ،

(IV) تُشكّل النحو الكُلّيَّ مجموعةٌ من المبادىء العامة الرابطة بين أنماط من الأغراض وأنماط من التراكيب اللغوية ،

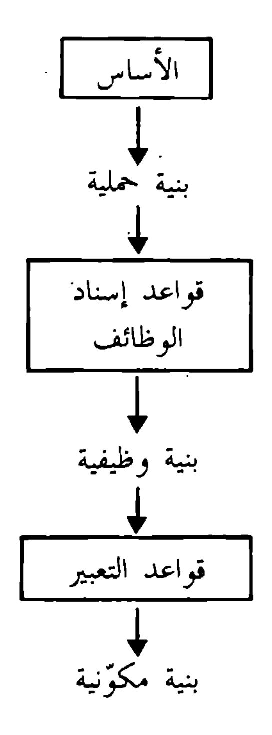
(V) تتفاضل الأنحاءُ حسب استجابتها لمبدأ الوظيفية ، أي حسب قدرتها على رصد الظواهر اللغوية وتفسيرها في إطار الارتباط القائم بين البنية والوظيفة(8) .

(VI) يجب أن يصاغَ النحو بحيث تكونَ الخصائص التركيبية الصرفية ناتجةً عن قواعد تتخذ دخلاً لها البنية المُمثِّل فيها للخصائص الدلالية والتداولية.أمَّا الجهاز الواصف في نظرية النحو الوظيفي فإنه مُنَمذج بالشكل التالي :

يتم اشتقاق الجملة ، حسب النحو الوظيفي ، عبر بناء ثلاث بنيات رئيسية : «بنية حملية» و«بنية وظيفية» و «بنية مُكوّنيّة» حسب الترتيب

الآتي : بنية حملية ثم بنية وظيفية ثم بنية مُكوّنية . بهذا الترتيب تستجيب نظرية النحو الوظيفي للمبدأ المنهجي العام ((VI) ، حيث إن البنية المكوّنية (البنية التركيبية الصرفية) تشكّل المستوى التمثيلي الأخير في الاشتقاق عاكسة بوضعها هذا الخصائص الدلالية والتداولية الممثل لها في البنيتين الحملية والوظيفية(9) .

وتضطلع ببناء البنيات الثلاث ثلاثة أنساق من القواعد : «الأساس» و «قواعد إسناد الوظائف» و «قواعد التعبير» كما يوضح ذلك الرسم الاجمالي(1) :



الأساس نسق القواعد الذي تضطلع بالتمثيل للمادة مصدر اشتقاق الجمل : المفردات . وتُعدُّ المفردة حسب هذا التصور «محمولاً» (فعلاً أو اسماً أو صفة) تواكبُه حدودٌ «إجبارية» (أو «موضوعات») تحمل وظائف دلالية . ويُمثل لهذه الخصائص في النحو الوظيفي بواسطة «إطار حملي» يُحدّد (أ) المقولة التركيبية التي ينتمي إليها المحمول و (ب) محلات موضوعاته و (ج) الوظائف الدلالية التي تحملها هذه المحلات و (د) قيود الانتقاء التي يفرضها

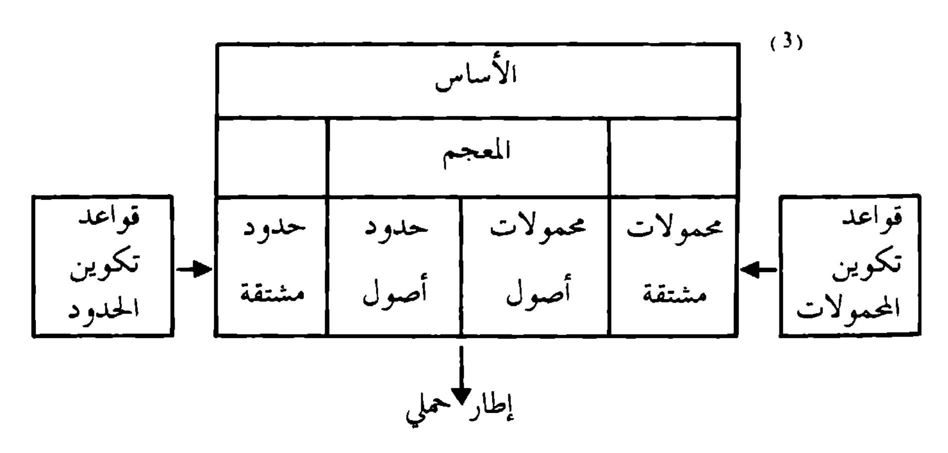
المحمول على محلات موضوعاته، كما يتبين من الاطار الحملي (2) للفعل «شرب» :

(2) شرب ف (س¹ : حي (س¹))منف
(س² : سائل (س²)) متق

الاطار الحملي – كما يُمثَّل له في النحو الوظيفي – بنية تُصوِّرن «واقعة» («عملاً» أو «حدثاً» أو «وضعاً» أو «حالة»)(10) يُسهم في إحداثها عدد معين من المشاركين . فالاطار الحملي (2) ، على سبيل المثال ، يدل على «واقعة» ، وهي «عمل» الشرب يساهم فيها مشاركان ، مشارك «منفذ» ومشارك «متقبل» .

المفردات فئتان : مفردات «أصول» يتعلمها المتكلم تعلماً قبل استعمالها ، ومفردات «مشتقة» يكوّنها المتكلم انطلاقاً من المفردات الأصول عن طريق قواعد منتجة تزامنيا(11) . هذا التمييز بين الفئتين من المفردات وكيفية التمثيل لهما في النحو تعكس القدرة المعجمية للمتكلم التي تتضمن مجموعة من المفردات المتعلّمة تعلماً ومجموعة من القواعد الاشتقاقية تؤهله لتكوين عدد غير محدود من المفردات انطلاقاً من المفردات التي تعملها . على أساس هذا التمييز ، ينقسم «الأساس» إلى نسقين من القواعد : «معجم» يضطلع بالتمثيل للمفردات الأصول(12) و«قواعد تكوين» تقوم بدور اشتقاق المفردات غير الأصول كما يوضح ذلك الرسم التالي (3) :

(3)



فيما يخص اللغة العربية ، دافعنا في مكان آخر(13) عن افتراض أن المفردات الأصول هي المفردات الأفعال الثلاثية المصوغة على الأوزان «فَعَلَ» و«فَعِل» و «فعُل»

وأن المفردات المشتقة هي جميع المفردات (أسماء وأفعالاً وصفات) المتفرعة عن المفردات الأفعال الثلاثية والتي يكوِّنها المتكلم بواسطة ما يتوافر لديه من قواعد اشتقاقية . وقد صنفنا القواعد الاشتقاقية هذه ، معتمدين معيار ما تُحدثه من تغيير في «محلاّتية»(14) المحمول – الدخل ، اصنافاً ثلاثة : قواعد مقلصة للمحلاتية وقواعد موسّعة للمحلاتية وقواعد محافظة على المحلاّتية(15) . يشمل الصنف الأول من القواعد قواعد تكوين المحمولات «الانعكاسية» والمحمولات «العكسية» و المحمولات الدالة على «المطاوعة» والمحمولات المبنية للمجهول والمحمولات «الانصهارية»(16) . ويضم الصنف الثاني قواعد تكوين المحمولات «العلية» والمحمولات «الطلبية» والمحمولات «الاعتقادية» والمحمولات الدالة على «المشاركة»(17) . أمَّا الصنف الثالث فيتضمن قواعد تكوين المحمولات «التكثيرية» والمحمولات «التعريضية» والمحمولات الدّالة على «التظاهر» أو «التكلف» وغيرها(18) .

يُشكِّل خرجَ الأساس إطار حملي «نووي» ، أي إطار حملي لا يتضمن إلا الحدود الموضوعات (الحدود التي يقتضيها المحمول اقتضاءً) . مفاد هذا أن الاطار الحملي النووي لايتضمن الحدود «اللواحق» ، الحدود الدّالة على الظروف (الزمانية ، المكانية ...) المحيطة بالواقعة والتي يمكن أن يُستغنى عنها دون أن يؤثر ذلك في سلامة الحَمْل . ويُفرد النحو الوظيفي قواعد تتكفّل بإضافة هذا الضرب من الحدود ناقلة ، بذلك ، الاطار الحملي النووي إلى إطار حملي «موسَّع» . هذه القواعد هي القواعد المسؤولة عن إضافة الحدين اللاحقين الزمان والمكان إلى الاطار الحملي النووي (2) الذي يُنْقل ، بذلك ، إلى الاطار الحملي الموسَّع (4) :

(4) شرب ف (س$_1$) : حي (س$_1$)) منف (س$_2$: سائل (س$_2$)) متق
(ص$_1$) زم (ص$_2$) مك

المحمولات بالنظر إلى محلاتيتها (عدد الموضوعات التي تأخذها) محمولات «أحادية» ومحمولات «ثنائية» ومحمولات «ثلاثية» كما في الجمل الثلاث التالية :

(5) أ – فرحت مريم
ب – تزوجت زينب ابن عمها
جـ – وهبت زينب خالداً سيارتها

وهي بالنظر إلى طبيعة موضوعاتها ، محمولات ذات موضوعات أسماء أو محمولات ذات موضوعات جُمَل . خاصية المحمولات المنتمية إلى الفئة الثانية أن

ما يُشكّل أحد موضوعاتها حَمْلٌ قائم الذات كما هو شأن المحمول «ظن» في الجملة (6) :

(6) ظننت أن القادم عمرو

وتدخل ظاهرة ورود أحد الموضوعات (أو أحد الحدود بصفة عامة) حملاً في إطار ظاهرة أعمَّ : **ظاهرة الجُمل «المعقّدة»**(19) .

الجملة ، من حيث تركيبها أنماط ثلاثة : «جملة بسيطة» وهي الجملة التي تتضمن حَمْلاً واحداً غير مضاف إليه أي مكون آخر ، وجملة «مركبة» وهي كل جملة تتألف من حمل واحد مضاف إليه مكون خارجي (مكون «مبتدأ» أو «مكون ذيل») وجملة «معقدة» وهي كل جملة تتضمن أكثر من حمل واحد سواء أكان هذا الحمل حداً أم كان جزءاً من حد . ونمثل لهذه الأنماط الجملية الثلاثة بالجمل (7) و (8) و (9) بالتوالي :

(7) - سافرت هند إلى مراكش

(8) أ - كتاب «دلائل الاعجاز» ، ألفه عبد القاهر الجرجاني .

ب - زُفّت إلى عمرو البارحة ، أختُ خالد

(9) أ - بَلَغ هنداً أن خالداً يعشق زينب

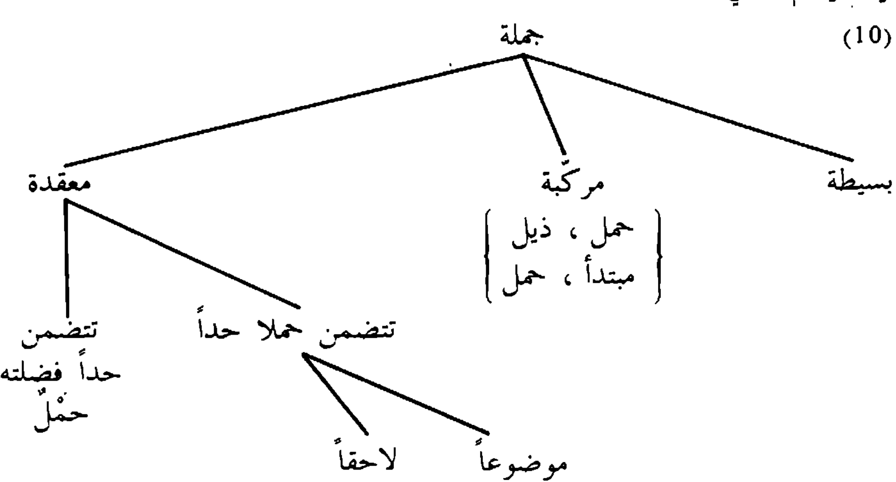
ب - سافر خالد إلى الخارج ليشارك في مؤتمر لغوي .

جـ - التي عشقها قيس ليلى

د - بعثت لي هند بالمقال الذي كتبته .

ويؤدّي تصنيف الجُمل بالنظر إلى معياري البساطة والتعقيد إلى التنميط الموضح في الرسم التالي :

(10)



يشكّل الاطار الحملي (نووياً كان أم موسّعاً) دخلاً لقواعد إدماج الحدود في محلاتها وفقاً لقيود الانتقاء المفروضة على هذه المحلات(20) . بإجراء هذه المجموعة من القواعد نحصُل على البنية (11) انطلاقاً من الاطار الحملي (2) :

(11) شرب ف (س1 : خالد (س1) منف (س2 : شاي (س2)) متق .

وتنقل البنية الناتجة عن تطبيق قواعد إدماج الحدود إلى بنية حملية تامة التحديد بواسطة مجموعتين من القواعد : قواعد تحديد مخصّص المحمول وقواعد تحديد مخصّصات الحدود .

يمثل في شكل مخصّص المحمول للمقولات الصيغية والجهية والزمانية التي تحدّد الواقعة الدال عليها المحمول(21) . أمَّا مخصّصات الحدود فهي المقولات التي تسوّرُ الحد أو تعدّده أو تُعرِّفه(22) . من هذه المقولات «التعريف» و «الاشارة» و«التسوير» و «العدد» و «الجنس» . بإجراء قواعد تحديد المخصّصات (مخصصات المحمول ومخصّصات الحدود) نحصل على البنية الحملية (12) انطلاقاً من البنية (11) :

(12) [تد [تا [مض شرب ف (ع 1 ذ س1 : خالد (س1)) منف
(ن 1 ذ س2 : شاي (س2)) متق]]]

حيث تد = صيغة «التدليل» و تا = «تام» ومض = «مُضِي»
و ع = «معرف» و ن «مُنكَّر» و 1 = «مفرد» وذ = «مذكّر» .

بعد تطبيق هذه المجموعة من القواعد ، نكون قد حصّلنا تمثيلا دلالياً تاماً للجملة في شكل بنية حملية من قبيل البنية(12) .

من المبادىء المنهجية المعتمدة في النحو الوظيفي فيما يتعلق بالربط بين البنية الدلالية (البنية الحملية) والبنية التركيبية الصرفية (البنية المكوّنية) افتراض بنية ثالثة تصل البنية الأُولى بالبنية الثانية وهي ما يُسمَّى «البنية الوظيفية» . لنقل البنية الحملية إلى بنية وظيفية ، تجرى مجموعتان اثنتان من القواعد : «قواعد إسناد الوظائف» و«قواعد تحديد مخصص الحمل» .

ثمة أنواع ثلاثة من الوظائف : «الوظائف الدلالية» «والوظائف التركيبية» و «الوظائف التداولية» . يُمثل للوظائف الدلالية في مستوى الاطار الحملي ذاته ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ، باعتبارها تحدد الأدوار التي يقوم بها المشاركون في الواقعة

الدَّال عليها المحمول . أمَّا الوظائف التركيبية والوظائف التداولية فإنها تُسْند في مرحلة لاحقة ، في مرحلة بناء «البنية الوظيفية» .

ينحصر عدد الوظائف التركيبية ، في النحو الوظيفي ، في وظيفتين اثنين : وظيفة «الفاعل» ووظيفة «المفعول» . وتعرَّف هاتان الوظيفتان كالتالي :

(13) «تُسند الوظيفة الفاعل إلى الحدّ الدَّال على ما يُشكّل المنظور الأساسي للوجهة المنطلق منها في تقديم الواقعة التي يدل عليها المحمول»

(14) «تُسند الوظيفة إلى الحدّ الدَّال على ما يشكّل المنظور الثانوي للوجهة المنطلق منها في تقديم الواقعة التي يدل عليها المحمول» .

لنأخذ توضيحاً لمفهومي الفاعل والمفعول ومفهوم «الوجهة»(23) ، كمثال ، البنية الحملية (12). يمكن أن يتخذ الحد المنفذ منظوراً أساسياً للوجهة فتسند إليه ، لذلك ، الوظيفة الفاعل في حين تُسند الوظيفة المفعول إلى الحد المتقبل على اعتباره المنظور الثانوي فيكون ناتج ذلك البنية (15) :

(15) [تد [تا [مض شرب ف (ع 1 ذ س$_1$: خالد (س$_1$)) منف فا
(ع 1 ذس$_2$: شاي (س$_2$)) متق مف]]]

ويمكن ، كذلك ، أنَّ يُتَّخذ منظوراً أساسياً للوجهة الحدُّ المتقبل فتسند إليه ، إذَّاك ، الوظيفة الفاعل :

(16) [تد [تا [مض شرب ف (ع 1 ذ س$_1$: خالد (س$_1$)) منف
(ع 1 ذ س$_2$: شاي (س$_2$)) متق فا

ليست الحدود كلها متساوية في قابليتها لأخذ الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول ، فالحد المنفذ له الاسبقية على غيره من الحدود في أخذ الوظيفة الفاعل والحد المتقبل يتقدم على غيره في أخذ الوظيفة المفعول . لرصد هذه الأسبقية ، بالنسبة للغة العربية ، اقترحنا ، في مكان آخر(24) ، صوغ سُلّميتي إسناد الفاعل وإسناد المفعول على النحو التالي :

(16) سلمية إسناد الفاعل :

منف > مستق > متق > {حد / زم / مك}

	منف	مستق	متق	حد / زم / مك
فا	+	+	+	+

(17) سلمية إسناد المفعول :

مستق > متق > { حد / زم / مك }

مف + + +

تفيد السلميّة (16) أن الفاعل يسند إلى الحد المنفذ بالدرجة الأولى ثم إلى الحد المستقبل ثم إلى الحد المتقبّل ثم إلى أحد الحدود الحاملة للوظائف الدلالية «الحدث» و «الزمان» و«المكان» . أمَّا السلميَّة (17) فمفادها أن المفعول يُسند حسب الأسبقية ، إلى الحد المستقبل[25] ثم إلى الحد المتقبل ثم إلى أحد الحدود «الحدث» و «الزمان» و «المكان» .

لن ننهي الحديث عن الوظائف التركيبية دون أن نشير إلى أحد الاشكالات الأساسية المرتبطة بها وهو إشكال «كُلِّيتها» . أثبتت الدراسات أن الوظائف الدلالية والوظائف التداولية مفاهيم كلّية يستلزم استخدامها الوصفُ الكافي لجميع اللغات الطبيعية بيد أن الوظائف التركيبية مفاهيم ثبت ورودها بالنسبة لوصف لغات وعدم ورودها بالنسبة للغات أخرى[26] . فهي ، إذن ، من هذا الجانب ، ليست مفاهيم كلّية . أمام هذا الاشكال ، يقف النحو الوظيفي لحد الآن الموقف التالي : تُعدُّ الوظيفتان التركيبيتان إوإليتين تتضمنهما النظرية العامة تستخدمهما الانحاء الخاصة التي يكون استخدامهما فيها وارداً وتستغني عنهما الأنحاء الخاصة التي لا ورود لهما فيها .

الوظائف التداولية ، حسب النحو الوظيفي ، وظائف تُسند إلى مكونات الجملة بالنظر إلى ما يربط بين هذه المكونات في البنية الاخبارية ، أي بالنظر إلى المعلومات التي تحملها هذه المكونات في طبقات مقامية معينة . بعبارة أخرى ، تُسند الوظائف التداولية إلى مكونات الجملة طبقاً للعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معيّنة .

وهذه الوظائف بالنظر إلى وضعها بالنسبة للحَمْل ذاته نمطان : وظائف «خارجية» ووظائف «داخلية» . الوظائف الخارجية ثلاث وظائف : «المبتدأ» و «الذيل» و «المنادى» تُحدُّ حسب التعريفات التالية :

(18) «المبتدأ» هو المكون الدّال على «مجال الخطاب» الذي يُعَد الحمل المواليه وارداً بالنسبة إليه» .

(19) «الذيل» هو المكون الحامل للمعلومة المقصود بها تعديل أو تصحيح أو توضيح معلومة واردة في الحَمْل» .

(20) يحمل الوظيفة «المنادى» المكونُ الذي يشكل محطً النداء»

وهذه أمثلة لكل من الوظائف الخارجية الثلاث :

(21) أ – الصّبُّ ، تفضحه عيونه

ب – أمّا هند ، فعيناها سوداوان

(22) أ – ساءني عمرو ، سلوكه .

ب – زارني عمرو ، بل خالد .

جـ – لقيتها البارحة ، هند

(23) أ – أيها الأطفال ، حان وقت النوم

ب – ياحبيبي ، هذه ليلة حُبّي

أمّا الوظائف التداولية «الداخلية» فهي الوظائف التي تسْند داخل الحمل ذاته ، إمّا إليه رمَّتِه أو إلى أحد عناصره (موضوعاته ولواحقه) . وقد اقتُرح أن يميز بين وظيفتين داخليتين اثنتين ، وظيفة «المحور» ووظيفة «البؤرة» ، تُعرَّفان كما يلي[27] :

(24) «تسند الوظيفة المحور إلى الحد الذي يشكل محط الحديث داخل الحمل» .

(25) «تسند الوظيفة البؤرة إلى الحد الحامل للمعلومة التي تشكّل الفرق الاخباري بين المتكلم والمخاطب»

لنأخذ ، توضيحاً لتعريفي هاتين الوظيفتين ، الزوج الجملي التالي :

(26) أ – من قابلت هندٌ ؟

ب – قابلت هندٌ خالداً (بنبر «خالداً»)

يُعدُّ المكون «هند» في كلتا جملتي الزوج (26 أ – ب) «محوراً» إذ إنه المكون الذي يشكّل فيهما معاً محط الحديث ، في حين يُعدّ المكون إسم الاستفهام «من» والمكون «خالداً» بؤرتين باعتبارهما المكونين الحاملين للمعلومتين غير المتقاسمة معرفتهما بين المتكلم والمخاطب .

وقد اقترحنا منذ بضع سنوات[28] أن يُميّز بين نوعين من البؤرة : «بؤرة جديد» و «بؤرة مقابلة» معتبرين بؤرة الجديد الوظيفة التي تُسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها أحد المتخاطبين كما في الجملتين (26 أ – ب) وبؤرة المقابلة الوظيفة التي تسْند إلى المكون الحامل للمعلومة المتجادل في ورودها كما هو الشأن في الجمل (27 ب – هـ) باعتبارها ردوداً تصحيحية للجملة (27 أ) : . . .

(27) أ – لقد أحبَّ قيس زينب
ب – ليلى أحب قيس
جـ – التي أحبها قيسٌ ليلى
د – ما أحب قيس إلا ليلى .
هـ – ما أحب قيس زينب بل ليلى .

إلا أن إمعان النظر في التراكيب التي من قبيل (27 ب-هـ) جعلنا ننتبه إلى أن هذه التراكيب ليست مترادفة من حيث خصائصها التداولية كما يذهب إلى ذلك التحليلُ القائم على فكرة أنها جميعها متضمنة لنفس البؤرة ، بؤرة المقابلة . تصويباً لهذا التوهُّم نعيد ، في الفصل الثالث من هذا الكتاب ، تحليل هذه الأنماط من التراكيب على أساس أنها متضمنة لأنواع متباينة من البؤرة فنكون بذلك فرَّعْنا هذه الوظيفة لا إلى بؤرتين بل إلى بُؤَر متعددة . فيما يخص الترتيب القائم بين إسناد الوظائف التركيبية وإسناد الوظائف التداولية ، ثمة اتجاه عام يذهب إلى أن إسناد الوظائف التركيبية يجب أن يتقدم على إسناد الوظائف التداولية ويزكي هذا الاتجاه ملاحظةُ أن الوظيفة التداولية «المحور» تُسْند بالدرجة الأولى إلى المكون الحامل للوظيفة التركيبية الفاعل ممَّا يجعل تقدم إسناد الوظيفة الثانية على إسناد الوظيفة الأولى أورد . وقد سبق أن صغنا هذه الملاحظة العامة في شكل «سلمية إسناد المحور» التالية :

(28) سلمية إسناد المحور :

فاعل > { مفعول ، مستقبل ، متقبل ، أداة ، زمان ، مكان }

إذا أجرينا قواعد إسناد الوظائف التداولية على البنية (15) نقلت هذه البنية إلى البنية الوظيفية الجزئية (29) حيث أسندت الوظيفتان المحور وبؤرة الجديد إلى الحدين الفاعل والمفعول على التوالي :

(29) [تد [تا [مض شرب ف (ع 1 ذس$_1$: خالد (س$_1$)) منف فامح
(ع 1 ذ س$_2$: شاي (س$_2$)) متق مف بؤجد]]]

يتم تحديد البنية الوظيفية تحديداً تاماً (بحيث تكون متوافرةً فيها جميعُ المعلومات التي تستلزم توافرها القواعدُ المضطلعة ببناء البنية المكونية) عن طريق التأشير للقوة الانجازية المواكبة للجملة بواسطة مخصّص الحمل .

فيما يخص التمثيل للقوة الانجازية قدمنا ، منذ سنتين(29) ، اقتراحاً تبناه جلّ اللغويين المشتغلين في إطار النحو الوظيفي(30) . يمتاز هذا الاقتراح بكونه يُمكّن من التمثيل بطريقة مصورنة لا للقوة الانجازية «الحرفية» (القوة الانجازية المدلول عليها ، غالباً ، بصيغة الجملة) فحسب بل كذلك للقوة الانجازية «المستلزمة» (القوة الانجازية التي تواكب نمطاً معيناً من الجُمل في طبقة مقامية معيّنة) . مفاد هذا الاقتراح أن القوة الانجازية الحرفية يؤشر لها بمخصّص حمل «بسيط» كما هو الشأن في البنية الوظيفية التامة التحديد (30) :

(30) [خب [تد [تا [مض شرب ف (ع 1 ذس$_1$: خالد (س$_1$)) منف فامح
(ع 1 ذس$_2$: شاي (س$_2$)) متق مف بؤجد]]]
حيث خب = «إخبار» .

أمّا حين يتعلق الأمر بالجُمَل التي تواكبها قوتان انجازيتان حرفية ومستلزمة فإن التأشير يكون بواسطة مخصّص حمل «مركب» (مخصّص الحمل الدال على القوة الانجازية الحرفية مضافاً إليه مخصّص الحمل الدال على القوة الانجازية المستلزمة) . لنأخذ ، توضيحاً لذلك ، الجملة (31) باعتبارها حاملة للقوة الحرفية «الاستفهام» والقوة المستلزمة «الانكار» :

(31) أ وَلطم خالد هنداً ؟!

حسب الاقتراح ، أعلاه ، تُعد هذه الجملة تحقيقاً للبنية الوظيفية(32) حيث سهـ = «استفهام» ونك = «انكار» :

(32) [سهـ [نك [تد [تا [مض لطم ف (ع 1 ذس$_1$: خالد (س$_1$)) منف فامح
(ع 1 ث س$_2$: هند (س$_2$))]]]]]

بالتأشير للقوة الانجازية الحرفية (أو القوتين الحرفية والاستلزامية) نحصل على بنية وظيفية تامّة التحديد . هذه البنية مستوى يُمثل فيه لكل الخصائص الدلالية والتداولية التي تتفاعل في تحديد الخصائص التركيبية الصرفية للجملة . لذلك تُتخذُ

دخلاً للقواعد المسؤولة عن بناء البنية المكوِّنيَّة (التركيبية الصرفية) ، ونقصد بذلك «قواعد التعبير» .

لكي تنقل البنية الوظيفية كما حددناها ، سابقاً ، إلى بنية مكونية يجب أن نقوم بالعمليات التالية :

(1) نقل الحدود باعتبارها بنيات منطقية دلالية إلى مركبات أي بنيات تركيبية صرفية . ويتم هذا النقل عبر المراحل التالية (31) :

أ - انتقاء أحد المقيدات التي تشكّل الحد ليكون «رأسا» للمركب وإعطاء المقيدات غيره وضع «الفَضْلات» .

ب - إدماج مخصّصات الحد (أداة التعريف (أو أداة التنكير) ، السور ، اسم الاشارة ...) .

جـ - ترتيب عناصر المركب (ترتيب الرأس بالنسبة للمخصّصات والفضلات) .

د - اسناد الحالات الاعرابية إلى المركب رمته وإلى عناصره الداخلية .

(2) نقل المحمول من صورته المجرَّدة إلى صورة محققة ويتم ذلك عن طريق تحديد صيغته على أساس المخصّصات «الصيغية» و «الجهية» و «الزمانية» ،

(3) إدماج مجموعة من العناصر كالمعلّقات ومؤشر القوة الانجازية وأدوات العطف . ونقصد بالمعلّقات الأدوات الرابطة بين عنصرين كحروف الجرّ والأدوات الدَّامجة والضمائر الموصولة وبمؤشرات القوة الانجازية الأدوات الدَّالة على ما يواكب الجملة من قوة إنجازية كأداتي الاستفهام في اللغة العربية ، «**الهمزة**» و «**هل**»(32) .

(4) ترتيب مكونات الجملة ،

(5) إسناد النبر والتنغيم .

وتضطلع بهذه المهام الخمس خمسُ مجموعات من القواعد هي على التوالي : «قواعد صياغة المركبات» التي نفرد لتفصيلها «الفصل» الأول من هذا الكتاب و «قواعد» صياغة المحمول» و «قواعد الادماج» و «قواعد الموقعة» و «قواعد إسناد النبر والتنغيم»(33) .

لنمثل لتطبيق هذه المجموعات الخمْس ببناء بنية مكوِّنية انطلاقاً من البنية الوظيفية(30) . نظراً لكون الحدين (س1) و (س2) لايتضمنان إلا مقيداً واحداً يصبح هذا المقيد الوحيدُ رأساً للمركب . ويُدْمج في الحدين ، كمخصّص ، الاداة

الصفر وأداة التنكير على التوالي . ثم تسند الحالة الاعرابيه الرفع إلى الحد الأول والحالة الاعرابية النصب إلى الحد الثاني بمقتضى وظيفتيهما التركيبيتين الفاعل والمفعول . بإجراء هذه القواعد ، نحصل على البنية (33) :

(33) [خب [تد [تا [مض شرب ف [خالد] منف فامح
رفع
[شاي] متق مفـ بؤجد]]]]
نصب

ويتحقق المحمول «شرب» في شكل فعل ماض بواسطة قاعدة الصياغة(34) :

(34) [تد [تا [مض ٩ ف (س ١) ... (س ن)]]]
[ماض - ٩ ف (س ١) ... (س ن)]

بهذا ، تنقل البنية (33) إلى البنية (35) :

(35) [خب [شرب ف [خالد] منف فامح
رفع
[شاي] متق مفـ بؤجد]]
نصب

بعد ذلك ، يتم إدماج مؤشر القوة الانجازية الصّفر فتنقل البنية (35) إلى البنية (36) :

(36) شرب ف [خالد] منف فامح [شاي] متق مفـ بؤجد]
رفع نصب

البنية (36) بنية غير مرتّبة لا تقوم بين مكوناتها أية علاقة خطيّة . لترتيب مكونات هذه البنية ، تجرى قواعد الموقعة على النحو التالي :

باعتبار أن البنية الموقعية التي تترتب المكونات وفقاً لها[34] هي البنية (37) :

(37) (م٤) ، (م٢) ، م 1 م؟ ف (م آ) فا (مف) (ص) ، (م3)[35] .

يحتل المحمول الفعل الموقع ف والمكون الفاعل الموقع فا والمكون المفعول الموقع مف طبقاً للقواعد (38) و (39) و (40) على التوالي :

(38) فعل ← ف
(39) فاعل ← فا
(40) مفعول ← مف

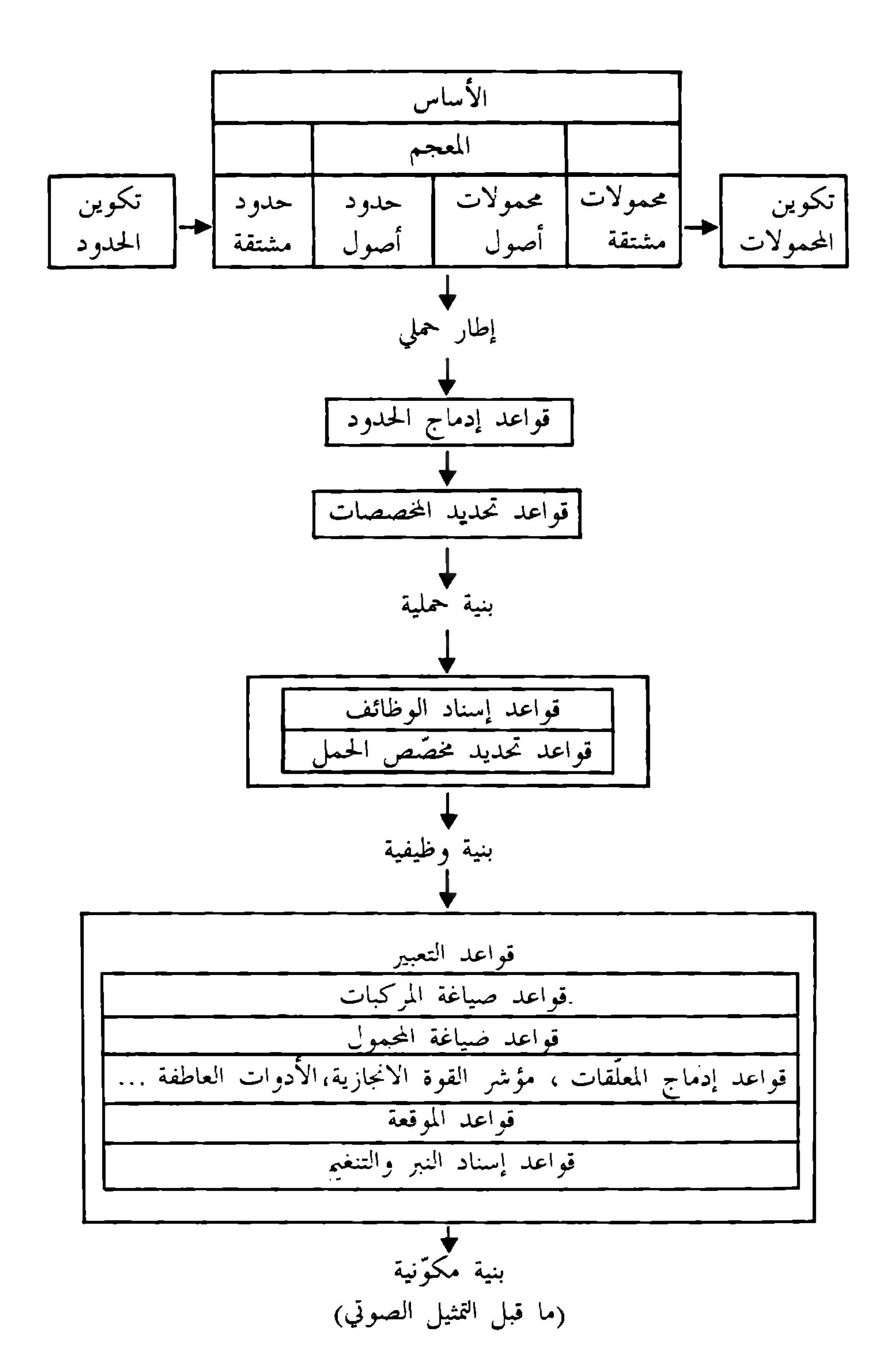
بإجراء هذه القواعد الثلاث على البنية (36) ، نَحْصلُ على البنية المرتبة (41) :

(41) [شرب {خالد} {شاياً}]

ونتوصَّل إلى إتمام بناء بنية مكونية تامة التحديد بإجراء قواعد إسناد النبر والتنغيم(36) على البنية (41) .

نستخلص من هذا العرض أن مسطرة اشتقاق الجملة في النحو الوظيفي هي المسطرة التالية :

يُتخذ الاطار الحملي المحدّد للسمات الأساسية للمحمول دخلاً لقواعد إدماج المفردات الحدود في «محلات الحدود» ثم لقواعد تحديد مخصّص الحمل ومخصصات الحدود فيتم بذلك بناء بنية حملية تامة التحديد . وتتّخذ البنية الحملية دخلاً لقواعد إسناد الوظائف (التركيبية ثم التداولية) وقواعد تحديد مخصّص الحمل فتُحصَّل بذلك بنية وظيفية متوافرة فيها جميع المعلومات التي يستلزمها بناء البنية المكونية . لبناء هذه البنية تشكّل البنية الوظيفية دخلاً لقواعد التعبير التي تُجرى على النحو التالي : تُنْقل الحدود إلى مركبات بواسطة قواعد صياغة المركب ثم يُنقل المحمول إلى صيغة محققة بواسطة قواعد صياغة المحمول فيتم بعدئذ إدماج الأدوات الوارد إدماجها (المعلّقات ، مؤشر القوة الانجازية ، الأدوات العاطفة) ثم ترتبُ المكونات داخل الجملة عن طريق قواعد الموقعة،وأخيراً يسند النبر والتنغيم فتُحصَّل بنيةٌ مكونية تامة التحديد تشكل ما قبل التمثيل الصوتي للجملة . ونقترح توضيح هذه المسطرة بواسطة الرسم التالي (الصفحة الموالية) :


الأساس
المعجم
تكوين الحدود
حدود مشتقة
حدود أصول
محمولات أصول
محمولات مشتقة
تكوين المحمولات
إطار حملي
قواعد إدماج الحدود
قواعد تحديد المخصصات
بنية حملية
قواعد إسناد الوظائف
قواعد تحديد مخصّص الحمل
بنية وظيفية
قواعد التعبير
قواعد صياغة المركبات.
قواعد صياغة المحمول
قواعد إدماج المعلّقات ، مؤشر القوة الانجازية،الأدوات العاطفة ...
قواعد الموقعة
قواعد إسناد النبر والتنغيم
بنية مكوّنية
(ما قبل التمثيل الصوتي)

الهوامش

(1) اقترحنا ، في كتابنا «اللسانيات الوظيفية : مدخل نظري» ، تصنيفا للنظريات اللسانية (القديمة منها والحديثة) يقوم على الأخذ بمبدأ ارتباط بنية اللغة بوظيفتها التواصلية أو عدم الأخذ به ، فكانت بذلك النظريات اللسانية مجموعتين اثنتين : نظريات وظيفية ونظريات غير وظيفية .

(2) «النسقية» ترجمة لـ «Systemics» وهي نظرية مدرسة لندن التي يرودها هاليداي .

(3) «الوجهة الوظيفية للجملة» ترجمة لـ «Functional Sentence Perspective»
وهي نظرية مدرسة براج التي يرودها فيرباص ودانيش وغيرهما .

(4) نقصد بالتركيبيات الوظيفية نظرية مدرسة هارفارد التي يرودها سوسوموكونو

(5) ونقصد بالتركيب الوظيفي مجموع أعمال فولي وفان فالين .

(6) استدللنا في كتابنا «اللسانيات الوظيفية : مدخل نظري» على أن الوظائف التي يمكن أن تستعمل اللغة لأجل تحقيقها كالوظائف الست التي ميز بينها ياكبسون والوظائف الثلاث الواردة في النظرية النسقية إن هي الا وظائف متفرعة عن وظيفة أصل واحدة : وظيفة التواصل .

(7) القدرة المقصودة هنا هي ما درج على تسميته «القدرة التواصلية» .

(8) ممَّا يميز الأنحاء «الوظيفية» عن غيرها أنها مصوغة بحيث أن الخصائص التداولية للعبارات اللغوية تتفاعل في تحديد خصائصها البنيوية (التركيبية الصرفية) . وهذا المبدأ يعتبر في الأنحاء غير الوظيفية خرقاً لما يُسمَّى ب «مبدأ استقلال التركيب» .

(9) نلاحظ ، بهذا الصدد ، أن في جُلِّ الأنحاء غير الوظيفية (الأنحاء المنتمية للنظرية التوليدية التحويلية مثلاً) تُشَكِّل البنية المكونيَّة نقطة الانطلاق في مسطرة اشتقاق الجملة .

(10) الوقائع الممكن الدلالة عليها في إطار حملي هي «الأعمال» و«الأحداث» و «الأوضاع» و «الحالات» . ونمثل لهذه الأنماط الأربعة من الوقائع بالوقائع الدالة عليها محمولات الجمل التالية :

لطم خالد هنداً (عمل)

دوى الرعد (حدث)

وقفت هند بباب البيت (وضع)
حزنت زينب لذهاب خالد (حالة)

(11) تعد قاعدة منتجة تزامنياً «Synchronically productive rule» كلُّ قاعدة تشتق بمقتضاها طبقة مفتوحة من المفردات في مرحلة واحدة من مراحل تطور لغة معينة. ويُحترز بقيد «الانتاجية» من القواعد التي لا تتيح إلا اشتقاق مفردات محصورة العدد. من هذه القواعد غير المنتجة القاعدة التي تشتق بموجبها الأفعال العلّية المصوغة على وزن «فاعل» والتي تنحصر في أفعال معدودة كالفعل «باعد» على سبيل المثال.

(12) يمثل، في المعجم، كذلك للمفردات الناتج تكوينها عن تطبيق قاعدة غير منتجة كما لو كانت هذه المفردات مفردات أصولاً.

(13) انظر «الوظائف التداولية في اللغة العربية» و «من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية» وخاصة «قضايا معجمية» حيث نوازن بين افتراضات متعددة وننتهي إلى أن افتراض الفعل الثلاثي مصدراً للاشتقاق أورد هذه الافتراضات.

(14) نقصد بالمحلاًتية (نسبة إلى «المحلاًت») عدد الموضوعات التي يقتضيها المحمول. بالنظر إلى محلاتيتها تنقسم المحمولات إلى محمولات «أحادية» (تقتضي موضوعاً واحداً) ومحمولات «ثنائية» (تقتضي موضوعين) ومحمولات «ثلاثية» (تقتضي ثلاثة موضوعات). وهذه أمثلة للاصناف الثلاثة من المحمولات:

جلست هند
كتبت هند رسالة
أعطت هند خالداً باقة ورد

ونشير بهذه المناسبة إلى أن من الثابت أن لا لغة تتضمن محمولات تأخذ أكثر من موضوعات ثلاثة. أمّا الأفعال المقول عنها أنها تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فليست في الواقع، سوى أفعال تتعدى إلى مفعولين اثنين ثانيهما جملة كما يتبين من تقسيم الجملة التالية:
[أعلم خالد عمراً [بكراً مسافراً]

(15) انظر دراسة هذه الأصناف الثلاثة من القواعد في كتابنا «قضايا معجمية».

(16) يمكن التمثيل لهذه الأصناف الخمسة من المحمولات بمحمولات الجمل التالية:

انسحبت هند من القاعة
لاكم خالد عمراً
انكسر الغصن
كُسر الغصن
قوّست زينب البارحَة

(17) نقصد بالمحمولات «العلّية» المحمولات الواردة في التراكيب التي من قبيل:

أدخل عمرو زيداً البيت
دخّل عمرو زيداً البيت
جعل حديث عمرو زيداً يغادر القاعة

ونقصد بالمحمولات «الطلبية» المحمولات الدّالة على طلب كالمحمولات الواردة في التراكيب التالية:

استقدمت هند طبيباً إلى البيت
استأذن خالد المدير في الخروج

أمّا المقصود بالمحمولات «الاعتقادية» والمحمولات الدالة على «المشاركة» فهي المحمولات التي يُمكن أن يُمثّل لها بما يلي :

فسّق خالد عمراً

بخّلت هند جارتها

جالس خالد هنداً

جاذب عمرو خالداً الثوب

(18) نمثل لهذه الأصناف الثلاثة من القواعد التي تتقاسم خاصية عدم التأثير في محلاتية المحمول الدخل بالجمل الآتية :

قطّعت (بالتشديد) هند اللحم

أباع خالد سيارته

تعاظم خالد في قومه

(19) يجد القارىء تصنيفاً ووصفاً وظيفيين للجملة المعقدة في اللغة العربية في كتابنا «الجملة المركبة في اللغة العربية» .

(20) تؤخذ الحدود المدمجة من المعجم حيث يمثل لها في شكل إطار حملي كما يتبين من التمثيل الآتي للحدّ «خبز» مثلاً :

(21) افردنا دراسة خاصّة للمقولات الجهية والزمانية في اللغة العربية وإشكال التمثيل لها في النحو الوظيفي في كتابنا «من قضايا الرابط في اللغة العربية» .

(22) تفاصيل مخصّصات الحدود ومعالجتها في إطار النحو الوظيفي يجدها القارىء في الفصل الأول من هذا الكتاب .

(23) للاطلاع بالتفصيل على مفهوم «الوجهة» ، انظر (فيلمور 1977)

(24) انظر كتابينا «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي» و «من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية»

(25) انظر الفصل الثاني من كتابنا «من البنية الحملية إلى البنية المكونية» حيث استدللنا على أسبقية الحد الحامل للوظيفة الدلالية المستقبل في أخذ الوظيفة التركيبية المفعول .

(26) من اللغات الثابت عدم ورود الوظائف التركيبية في وصفها اللغة الهنغارية . انظر (دي خروت 1981) .

(27) انظر معالجة الوظائف التداولية الخمس في كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية» .

(28) انظر نفس المرجع .

(29) انظر الفصل الرابع من كتابنا «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي» .

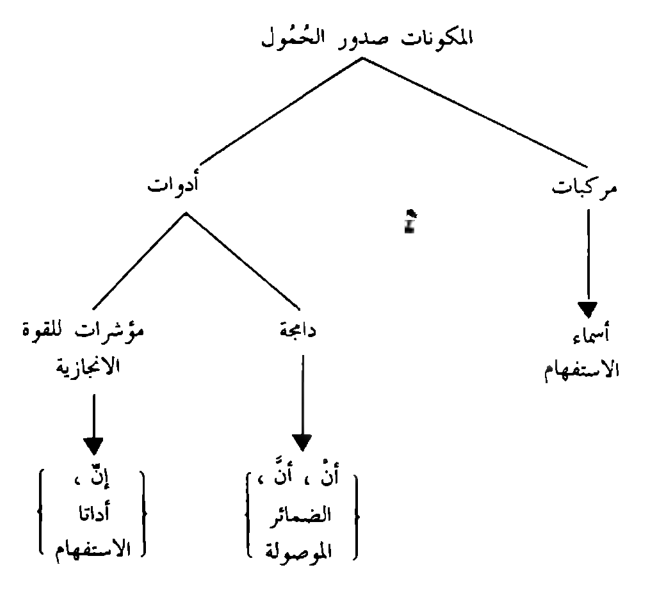
(30) يناقش ديك في (ديك قيد الطبع) اقتراح جونك واقتراحنا فينتهي إلى تبني ما اقترحناه باعتباره التمثيل الملائم للقوة الانجازية في النحو الوظيفي .

(31) هذه المجموعة الأولى من قواعد التعبير نفصّل القول فيها في الفصل الأوّل من هذا الكتاب .

(32) بيّنا ، في كتابنا «الجملة المركبة في اللغة العربية» ، أن الأدوات التي تتصدر الجُمل لا يمكن ردُّها جميعها إلى مقولة واحدة كما هو مقترح في «نظرية المصدري» حيث تنتمي هذه الأدوات كلها إلى المقولة المسماة «المصدري» التي تشكل المكون المؤاخي للجملة طبقاً للقاعدة التالية :

ج̄ ← مص ج

وقد استدللنا على أن هذه الأدوات الصدور (أ) **مركّبات** (أسماء الاستفهام) و (ب) **أدوات دامجة** تربط بين حمل رئيسي وحمل مدمج (أنّ ومركباتها والضمائر الموصولة) و (ج) مؤشرات للقوة الانجازية (إن وأداتا الاستفهام) ، كما هو موضح في الرسم التالي :



(33) من الملاحظ أن قواعد التعبير قواعد تقوم بمهمتين أساسيتين اثنتين : (أ) إدماج أدوات مؤشر لمحلاتها في البنية الدخل ، و (ب) ترتيب العناصر المتواجدة في هذه البنية . بناء على هذا ، يمكن تقسيم نسق قواعد التعبير قسمين : قواعد إدماج وقواعد موقعة .

(34) البنية الموقعية (37) واردة بالنسبة لرتبة المكونات داخل الجملة الفعلية في اللغة العربية . وقد صُغنا بنيات موقعية أخرى تترتب المكونات طبقاً لها في الجمل الاسمية والجمل الرابطية (الجُمل المتضمنة لرابط : «كان» ، «مازال» ، «ظلّ») ...

(35) المواقع ، في هذه البنية الموقعية ، صنفان : مواقع «خارجية» ومواقع «داخلية» . المواقع الخارجية ثلاثة مواقع : الموقع م^{4} وهو الموقع الذي يحتله المكون المنادى والموقعان م^{2} و م^{3} اللذان يخصّصان للمكونين المبتدأ والذيل على التوالي . هذه المواقع الثلاثة تحتلها المكونات المعنية بالأمر بدءاً طبقاً للبنية العامة التالية :

منادى ، مبتدأ ، [ص (س^{1}) ، (س^{2}) ... س ^{ن})] ، ذيل

أمّا المواقع الداخلية فهي مواقع تحدّدها الوظائف التركيبية (الموقعان فا ومف) ومواقع تحددها الوظائف التداولية وهي موقعان : الموقع م^{0} المعدُّ للمكون المسندة إليه الوظيفة التداولية البؤرة (بؤرة الانتقاء) كما سنرى في الفصل الأخير من هذا الكتاب أو الوظيفة التداولية المحور والمكون المتحقق في شكل اسم استفهام ، والموقع م^{1} الذي يحتله المكون المحور .

أما الموقع (ص) ، فقد استدللنا في كتابنا «من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية» على أنه «حيّز موقعي» تترتب داخله المكونات طبقاً لوظائفها الدّلالية . فيما يخص الموقع الصدر في الحمل ، الموقع م^{1} ، فإنه مخصّص للأدوات الدّامجة والضمائر الموصولة ومؤشرات القوة الانجازية .

(36) يُسْند أعلى نبر (أو «النبر المركزي») إلى المكون الحامل للوظيفة التداولية البؤرة . أما التنغيم فيُسْند إلى الحمل كامله بالنظر إلى مؤشر القوة الانجازية .

الفصـــل الأوَّل

من الحد إلى المركّب

من الحد إلى المركّب

مدخل : من القواعد التي لم تحظ ، لحد الآن ، في النحو الوظيفي بالاهتمام اللازم ، القواعدُ التي تضطلع بنقل الحدود باعتبارها بنيات منطقية دلالية إلى مركبات باعتبار هذه البنيات بنيات تركيبية صرفية . لقد رسم ديك في (ديك 1978) الخطوط العامة للاواليات التي يمكن أن تتكفل بعملية النقل هذه لكنه لم يحدد بكيفية شاملة ودقيقة في نفس الوقت القواعد اللازمة وطريقة صياغتها .
لملء هذا الفراغ ، نحاول في هذه الدراسة ، أن نضع صياغة عامة لهذا الضرب من القواعد تفي برصد نقل الحدود إلى مركبات لا في اللغة العربية فحسب بل كذلك في مجموعة من اللغات الطبيعية .

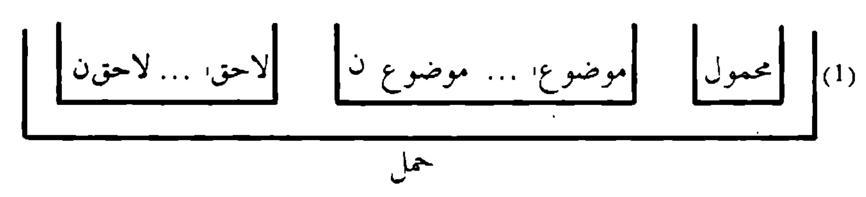
1 . الحدّ : وظيفته وبنيته :

1.1. الحمْل :

يُمثَّل ، في النحو الوظيفي ، للعالم موضوع الحديث (سوءاً أكان عالمَ الواقع أم عالماً من العوالم الممكنة) في شكل «حمل» يتألف من «محمول» وعدد معين من

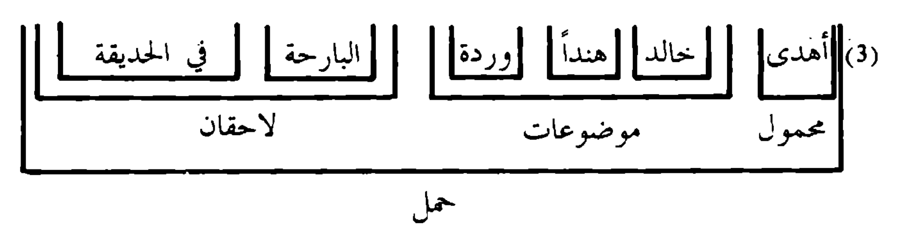
«الحدود» . يدل المحمول (الذي يمكن أن ينتمي تركيبياً إلى مقولة الفعل أو مقولة الاسم أو مقولة الصفة) على «واقعة» . وتكون الواقعة إمَّا «عملاً» أو «حدثاً» أو «وضعاً» أو «حالة» . أمَّا الحدود فتدل على المشاركين في الواقعة . وهي ، بالنظر إلى أهميتها بالنسبة للواقعة ، إمَّا حدوداً موضوعات أو حدوداً «لواحق» . فهي «موضوعات» إذا كانت تدل على ذوات تسهم في تعريف الواقعة نفسها كالذات المنفذة والذّات المتقبلة والذات المستقبلة وهي لواحق حين تدل على مُجرد الظروف المحيطة بالواقعة كأن تدل على زمانها أو مكانها أو علتها أو هدفها .

يمكن توضيح البنية العامة للحمل بواسطة الرسم التالي :



ولنمثل لذلك بالجملة (2) التي تؤول ، حملياً ، إلى البنية (3) :

(2) أهدى خالد هنداً وردة البارحة في الحديقة



في الجملة (1) يدل المحمول الفعل «أهدى» على واقعة معينة وهي انتقال الملكية من ذات إلى ذات أخرى على سبيل الهبة . ويشارك في هذه الواقعة ثلاث ذوات ضرورية وهي الذات المنفذة والذات المتقبلة والذات المستقبلة («خالد» و «وردة» و «هند» بالتوالي) . ويحدّد الظرفين الزماني والمكاني للواقعة مشاركان لاحقان لا تقتضيهما الواقعة ضرورة وهما «البارحة» و «في الحديقة» بالتوالي .

وتتم صورنة الحمل في شكل إطار حملي يمثل للمعلومات الآتية :

(أ) صورة المحمول المجردة

(ب) ومقولته التركيبية (فعل ، اسم ، صفة ...)

(ج) وعدد محلات حدوده .

(د) وقيود الانتقاء التي يفرضها المحمول على محلاّت حدوده الموضوعات،
(هـ) والوظائف الدلالية التي تحملها محلات الحدود بالنظر إلى دورها في الواقعة الدّال عليها المحمول .

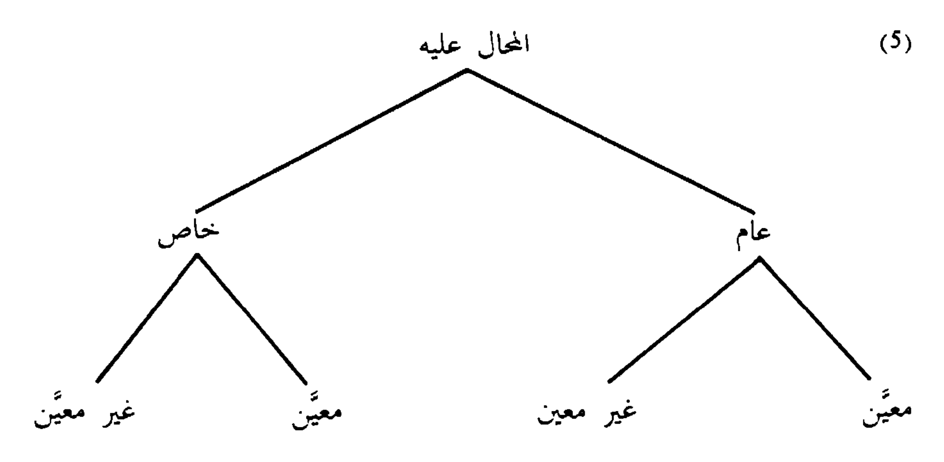
على أساس هذه المسطرة المتبعة في صورنة الحمل ، يكون الاطار الحملي مصدر اشتقاق الجملة (2) هو الاطار الحملي (4) :

(4) [أهدى ف (س$_1$: إنسان (س$_1$)) منف (س$_2$: لاحي (س$_2$)) متق (س$_3$: إنسان (س$_3$)) مستق (ص$_1$) زم (ص$_2$) ملك]

2.1. وظيفة الحد :

وظيفة المحمول ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ، هي الدلالة على واقعة في عالم من العوالم الممكنة . أمَّا الحدود فوظيفتها أن تحيل على ذوات في العالم المعنى بالأمر . ويكون المحال عليه إمَّا «عاماً» أو «خاصاً» ، إمَّا مجموعة من الذوات أو ذاتاً واحدة . ويكون ، في كلتا الحاليتن ، إمَّا «معيّناً» أو غير معيّن كما يوضح ذلك الرسم التالي :

(5)



وهذه أمثلة للانماط الأربعة من الذوات المحال عليها :

(6) أ – حضر ضيوف
ب – حضر الضيوف المنتظرون
(7) أ – حضر ضيف
ب – حضر الضيف الذي ننتظره .

وتُعدُّ الاحالة ، في النحو الوظيفي ، فعلاً تداولياً يتوخى منه المتكلم جعَل المخاطب يتعرف على المحال عليه . وتتم هذه العملية عن طريق الاضافات المتوالية للمعلومات التي يعتبرها المتكلم تقرّب المخاطب من التعرف على الذات التي يقصد الاحالة عليها . ويُعدُّ الفعْل الاحالي فعلاً «ناجحاً» حين يصبح المحال عليه «معيّناً» لدى المخاطب ، أي حين يتعرف المخاطب على المحال عليه تعرفاً تاماً . قارن بين الجملتين (8 أ) و (8 ج) في الحوار التالي :

(8) أ – نجح الطالب
ب – أي طالب ؟
ج – نجح الطالب الذي كان يسكن البيت المجاور

تُعد المعلومة التي يحملها الحد «الطالب» في الجملة (8 أ) غير كفيلة بجعل المخاطب يتعرف على المحال عليه . لذا ، يطلب المخاطب (بواسطة الجملة (8 ب)) من المتكلم أن يمده بمعلومات إضافية فيستجيب هذا الأخير لطلبه بإضافة المعلومة التي تحملها الجملة الموصولة «الذي كان يسكن البيت المجاور» في الجملة (8 ج) . ومن الممكن ألاّ تكون هذه المعلومة المضافة كافية لانجاح الفعل الاحالي في الجملة (8 ج) فيحتاج إلى معلومة إضافية أخرى كما يتبين من استمرار الحوار :

د – أيهم ؟
هـ – نجح الطالب الذي كان يسكن البيت المجاور والذي كان له خال يزوره كل جُمعة .

نستنتج من هذا أن الفعل الاحالي يرتبط نجاحه بالمقام (بالعلاقة التخابرية القائمة بين المتخاطبين) . ويتجلى هذا الارتباط في كون الفعل الاحالي ينجح ، تارة ، بعد إضافة معلومات متعددة وتارة دون إضافة أية معلومة (إذا كان تعرُّف المخاطب على المحال عليه لا يقتضي ذلك) كما هو الشأن في الحوار التالي :

(9) أ – ماذا حدث البارحة ؟
ب – تزوجت هند
جـ – لقد بلغني ذلك .

يتبين من هذا الحوار أن الفعل الاحالي المتعلق بالحد «هند» في الجملة (9 ب) فعل ناجح إذ إن المخاطب اكتفى بالمعلومة التي يحملها هذا الحد للتعرف على الذات المحال عليها .

1 . 3 . بنية الحد :

استجابة للمبدأ المنهجي العام المعتمد في اللسانيات الوظيفية والقاضي بأن بنية العبارات اللغوية تعكس إلى حد بعيد وظيفتها التواصلية ، يُمثّل ، في النحو الوظيفي ، لبنية الحدود في شكل سلسلة من المُقيّدات تقوم بدور الحصر التدريجي للمجموعة المحال عليها . بواسطة عملية الحصر هذه ، يتم تعيين المحال عليه ، أي جعل المخاطب يتعرف بطريقة تدريجية على الذات التي يقصد المتكلم الا حالة عليها . مثال ذلك ، الجملة (8 ج) حيث يُعدُّ الحد «الطالب الذي كان يسكن البيت المجاور» مركّباً من حاصرين اثنين : «الطالب» والجملة الموصولة «الذي كان يسكن البيت المجاور» اللذين يقومان بدور التقييد التدريجي للمجموعة المحيل عليها الحدُّ بكامله . يتكون الحد ، بصفة عامة ، – حسب النمط من التمثيل للحدود المعتمد في النحو الوظيفي – من العناصر التالية :

أ – مخصّص الحد أو مجموعة المخصصات .
ب – مقيد أو سلسلة من المقيّدات .
كما يتبين من البنية العامة للحد (10) :

(10) (ω س ي φ_1 (س ي) : φ_2 (س ي): ... φ_n (س ي))

حيث ω = مخصص حد (أو مجموعة من المخصّصات) و φ = مقيد باعتباره محمولاً و س ي = المجموعة التي يحيل عليها الحد ككل .

للتمثيل لذلك ، نأخذ الحدين «كتاباً» و«الفتاة الشقراء» في الجملتين (11 أ – ب) :

(11) أ – قرأت كتاباً .
ب – رأيت الفتاة الشقراء

التمثيلان المنطقيان – الدلاليان لهذين الحدين هما ، على التوالي، التمثيلان (12) و (13) :

(12) (ن 1 ذ س ي : كتاب (س ي)).
(13) (ع 1 ث. س ي : فتاةس (س ي) : شقراء ص (س ي))

حيث ن = نكرة ، ع = معرفة ؛ ذ = مذكر ؛ ث = مؤنث ؛ 1 = مفرد .

1 . 4 . مخصصات الحدود

يُعدُّ مخصصاً للحدّ كل عنصر يقوم بدور تعديد أو تسوير أو تعيين ما يحيل عليه الحد ، أي الذات (أو مجموعة الذوات) التي يدل عليها الحد . المخصصات المتوافرة في اللغة العربية للقيام بهذه الأدوار الثلاثة هي : المعدّدات والأسوار وأداتا التعريف والتنكير و «المشيرات» («أسماء الاشارة») .

أ — المعدّدات ، من حيث تحققها السطحي ، مفردات قائمة الذات كالأسماء الأعداد «ثلاثة» و «أربعة» و «خمسة» ... ولواصق تلحق بالاسم المعدَّد كلاصقة المثنى ولاصقة جمع المذكر السالم مثلاً .

ملحوظة : من المعروف أن الجمع في اللغة العربية جمعان : جمع يعبَّر عنه بصيغة المفردة ذاتها («جمع التكسير») وجمع يعبَّر عنه بلاصقة («جمع المذكَّر السالم» و «جمع المؤنث السالم») .

يطرح هذا التنويع في الدلالة على الجمع إشكالاً نظرياً يتعلق بالتمثيل لكلّ من الجمعين . فإذا كان من البيّنِ أن جمع المذكر السالم ، شأنه في ذلك شأن المثنَّى يُمثَّل له على أساس أنه ظاهرة صرفية ، فإن جمع التكسير لا يمكن أن يعدَّ ظاهرة صرفية . للاسهام في حل هذا الاشكال في إطار النحو الوظيفي ، نقترح ما يلي :

1) تتكفل قواعد التعبير («قواعد صياغة المركبات» على وجه التحديد) بإلحاق اللاصقة الدالة على جمع المذكّر السالم بالطريقة التي يتم بها إلحاق لاصقة المثنّى .

2) أمَّا المفردات المجموعة جمع تكسير فتضطلع باشتقاقها من المفرد قواعد تكوين المحمولات باعتبار هذه المفردات مفردات مشتقة من مفردات أصول بواسطة أوزان معيَّنة(1) .

ب — نَعُدُّ أسواراً المخصّصات التي تتحقق في شكل المفردات التي من قبيل «كلّ» و «جميع» و «بعض» . وهي ، كما هو معلوم ، أسوار «كليّة» وأسوار «بعضية» .

ملحوظة : ليس ثمة إشكال في أن تعدَّ الأسوار ، في اللغات الهندية الأوروبية ، كاللغتين الانجليزية والفرنسية ، مخصّصات حدود إذ إن الأسوار في هذه اللغات تتصرَّف تركيبياً تصرف باقي

المخصصات كأداة التعريف والمعدّدات وغيرها(2) . إلا أن الأمر ، في اللغة العربية ، يختلف . فالسور في هذه اللغة لا يتصرف ، بالنظر إلى خصائصه التركيبية ، كمخصّص بل يتصرف تَصَرُّفَ رأس المركب . وينسحب هذا على المعدّدات التي من قبيل «ثلاثة» و «أربعة» التي تُشكّل ، تركيبياً ، رؤوساً بالنسبة للحدود التي ترد فيها .
سنعود إلى مناقشة هذا الاشكال في فقرة لاحقة .

جـ – الأداة المدروج على اعتبارها أداة تعريف ، في اللغة العربية ، هي الألف واللام . ويُقابَل ، عادة ، بينها وبين الأداة الصفر (في حالة دخول الألف واللام على الاسم) . ويبدو لنا أن ما يقابل الألف واللام هو التنوين (أو بعض أنواع التنوين) إذ إن هاتين الصُّرفَتين تتعاقبان على نفس الاسم بحيث يمتنع تواردهما كما يدل على ذلك لحن الجملة

(14) * جاء الرجلٌ (بتنوين «الرجل»)

إذا صحَّ هذا الافتراض امكننا القول بأن التعيين وعكسه يُعبّر عنهما في اللغة العربية بواسطة الألف واللام والتنوين وأن مخصّص التعيين ، بالتالي ، مخصّصان : مخصّص التعريف ومخصص التنكير .

د – الاشارة إحالة على ذات (أو واقعة أو فكرة ...) معيَّنة لها وجود إمّا في المقام التخاطبي كما في الجملة (15) أو في السياق كما هو الشأن بالنسبة لمدلول العبارة «هذا الرجل» الواردة في الجملة الثانية من الحوار (16 أ – ب) .

(15) من مؤلف هذا الكتاب الذي بين يديك ؟

(16) أ – لقد قابلت عمراً اليوم مساء .

ب – لا أدري لماذا يُقرفني هذا الرجل

ويمثّل لمفهوم الاشارة ، في النحو الوظيفي ، باعتباره أحد مخصصات الحد يتم تحققه في شكل مشير عن طريق قواعد التعبير كما سنرى فيما بعد . وفي مايلي أمثلة لبنية الحدود الواردة فيها المخصصات التي عرَّفناها أعلاه :

(17) أ – الرجل .

ب – (ع 1 ذ س ي : رجل س (س ي)) .

(18) أ — لوحةٌ

ب — (ن 1 ث س ي : لوحةس (س ي))

(19) أ — ثلاثة كتب

ب — (ن 3 ث س ي : كتب س (س ي))

(20) أ — كل الطلاب

ب — (ع ج ذ ∀ س ي : طلاب س (س ي))

(21) أ — هذا الكتاب

(ع 1 ذ شا س ي : كتاب (س ي)) .

حيث : ∀ = سور كلي ؛ شا = إشارة .

نختم هذا العرض بالاشارة إلى أنَّ ثمة قيوداً تحكم توارد المخصصات في الحد الواحد . فمخصّص الاشارة يتوارد ومخصِّصَ التعريف ويمتنع تواردهُ ومخصّصَ التنكير . قارن :

(22) أ — هذه الفتاة

ب — * هذه فتاة

فالجملة (22 ب) لا يمكن أن تعدَّ جملة نحوية إلاَّ إذا أوّلت على أساس أن المشير «هذه» يشكّل حداً قائم الذات في حمْل كامل محموله الاسم «فتاة» . ويصدق ما قلناه عن المشيرات على الأسوار الكلية حيث لا يسوغ توارد سور كلي ومخصّص تنكير كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (23 أ — ب) :

(23) أ — تغيب كلُّ الطلبة .

ب — * تغيب كل طلبة .

إلاّ أن هذا القيد لا يصدق على الأسوار الكلية إلاّ إذا كان المخصّص العددي جمعاً كما تدل على ذلك سلامة الجملة (24) :

(24) كل شيءٍ جاهز .

لاقصاء الاشتقاقات التي من قبيل (22 ب) و (23 ب) ، يمكن صوغ القيدين الآتيين :

(25) * (ن .. شا س ي : φ (س ي))

(26) * (ن ... ∀ ... ج س ي : φ (س ي))

1 . 5 . أنماط الحدود :

يمكن تقسيم الحدود ، بالنظر إلى طبيعتها ، إلى حدود «بسيطة» و «حدود معقدة» . ونقصد بالحدود البسيطة الحدود التي تقوم على اسم عادي (غير مشتق) يرد منفرداً أو مصحوباً بمقيدات أخرى كما هو الشأن بالنسبة للحدود الواردة في الجمل التالية :

(27) أ – أقبل الصيف
ب – طُبع كتاب خالد .
جـ – تغيب الطالب المجتهد .

ونقصد ، في مقابل ذلك ، بالحدود المعقدة الحدود التي تتوافر فيها إحدى الخاصيتين التاليتين : (أ) أن تشكّل ، في ذاتها ، حملاً كاملاً و (ب) أن تتضمن حملاً قائم الذات . الحدود الواردة في الجمل (28 أ – و) حدود معقدة لاتسامها بالخاصية (أ) :

(28) أ – ظننت أنَّ عمراً غادر المدينة .
ب – سرَّني أن نجح خالد .
جـ – جاء اللذان قابلناهما أمس
د – سرني نجاح خالد .
هـ – ألقي القبض على قاتل هند .
و – قابلت المقتول أبوه .

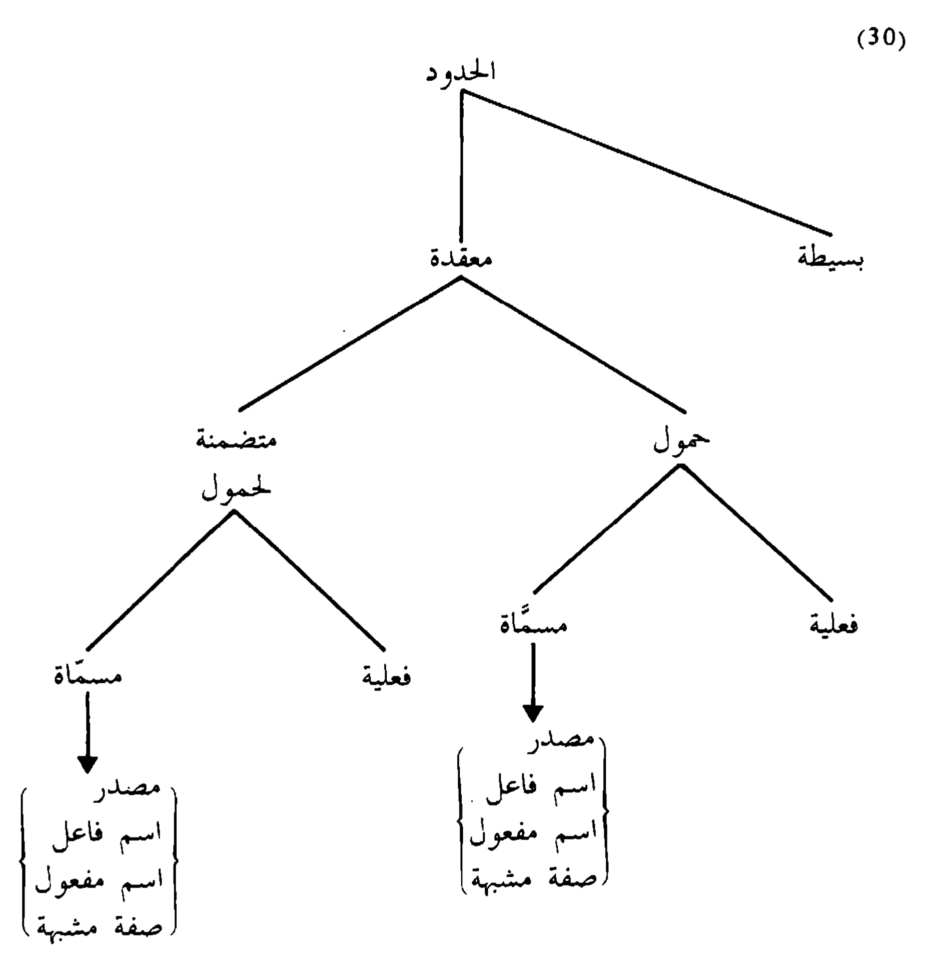
وتُعدّ ، أيضا ، حدوداً معقدة الحدود الواردة في الجمل التالية لتوافر الخاصية (ب) فيها :

(29) أ – بنيت هذا التحليل على فكرة أن الفاعل وارد في العربية .
ب – جاء الرجلان اللذان قابلناهما أمس
جـ – سرَّني خبر نجاح خالد .
د – زارني الرجل المتزوج هنداً في الصيف المقبل .
هـ – قابلت الرجل المقتول أبوه .
و – عشقت الفتاة الممشوق قوامها .

ويمكن ، إذا أخذت المقولة التركيبية المنتمي إليها محمول الحد معياراً ، تصنيف الحدود المعقدة صنفين :

أ – حدوداً حمولاً فعلية (أو حدوداً تتضمن حمولاً فعلية) و (ب) حدوداً حمولاً «مسماة» (أو حدودا تتضمن حمولا مسماة) باعتبار الحمل المسمَّى حملاً محموله مشتق من فعل («مصدر» أو «اسم منفذ» أو «اسم مفعول») . نقترح توضيح هذا التصنيف بواسطة الرسم التالي :

(30)



ملحوظة : تنقسم الحمول الموصولة (الحمول التي يتصدرها ضمير موصول) إلى حمول موصولة «مقيِّدة» وحمول موصولة «غير مقيّدة» وحمول موصولة «حرة» (أو حمول موصولة «لا رأس لها») . من أمثلة هذه الأصناف الثلاثة الجمل التالية :

(31) أ – تزوجت الفتاة التي عشقتُها .

ب – الطالب ، الذي رسب في الامتحان ، حزين .
جـ – سمعتُ ما سمعتَ .

في إطار النحو الوظيفي(3) ، عددنا الحمول الموصولة «الحرة» (التي من قبيل «ما سمعت» في الجملة (31 ج)) حدوداً قائمة الذات في حين عددنا الحمول الموصولة «المقيدة» (التي مثلنا لها بالجملة (31 أ)) «أجزاء حدود» (أي مقيّدات ثواني بالنظر إلى المقيد الاسمي الأول) . أمَّا الحمول الموصولة «غير المقيّدة» التي من قبيل (31 ب) فإننا استدللنا على أنها أقرب إلى الحمول «الاعتراضية» منها إلى أي شيء آخر(4) . ويقوم استدلالنا على ملاحظة أن هذا الضرب من الحمول الموصولة يشكّل وحدة تركيبية وتداولية وتنغيمية مستقلة عن الحمل الذي ترد فيه .

1 . 6 . الحدود المعقَّدة :

نخص بالحديث ، في هذه الفقرة ، الحدود المعقدة (الحدود التي تشكّل حمولاً قائمة الذات أو تتضمن حمولاً) لنتناول المسطرة المعتمدة في اشتقاقها في إطار النحو الوظيفي .

1 . 6 . 1 . الحمول الفعلية :

1 . 6 . 1 . 1 . الحمول – الحدود :

لنأخذ مثالاً للحمل الذي يشكّل أحد حدود المحمول الرئيسي الحمل الوارد في الجملة التالية :

(32) تمنّى خالد أن تعود هند

البنية الحملية مصدر اشتقاق هذه الجملة هي البنية (33) :

(33) [تد [تا [مض تمنى ف (ع 1 ذ س1 : خالد (س1)) متض
(س2 : [دا [ذت [غ تا [مسق عاد ف
(ع 1 ث س ك : هند (س ك)) منف]]] (س2)) متق]]]

حيث تد : صيغة التدليل ؛ ذ ث = صيغة التذييث ؛
تا = الجهة «التام» ؛ غ تا = الجهة غير التام ؛ مض = الزمان المُضيّ ؛ مسق = الزمان المستقبل .

يتبيّن من التمثيل (33) ، أن الموضوع الثاني (الموضوع المتقبّل) حمل يتكون من

محمول فعلي («عاد») وموضوع («هند») يحمل الوظيفة الداخلية «المنفذ» ومن مؤشر الادماج (دا) .

1 . 6 . 1 . 2 . الحمول أجزاء الحدود :

يُعدُّ حملاً جزءاً من حد كلُّ حمل يشكل مقيّداً من مقيّدات حدّ مقيده الأول اسم . ويرد ، غالباً ، هذا الضرب من الحدود في الجمل المتضمنة لحمْل موصولي مقيّد كالجملة (34) :

(34) جاء الرجل الذي قابلت هند .

استدللنا في مكان آخر(5) على أنَّ التمثيل الأكفى للبنية الحملية مصدر اشتقاق الجمل التي من قبيل (34) هو التمثيل القائم على افتراض أنَّ هذه البنية تتضمّن (أ) مؤشراً للضمير الموصول و (ب) محلّ حدٍّ فارغاً معجمياً يمكن أن يتحقّق في شكل عائدٍ ضمير أو عائد صفر .

على أساس هذا التحليل تكون البنية الحملية للجملة (34) هي البنية (35) :

(35) [تد [تا [مض جاء ف

(ع 1 ذ س١ : رجل س : [ل [تد [تا [مض قابل ف

(ع 1 ث س ك : هند (س ك)) منف

(س١) متق]]] (س١)) منف]]] .

يتبيَّن من التمثيل (35) أن الموضوع الأول للمحمول الرئيسي «جاء» حد معقد يتكون من مقيدين اثنين = مقيد اسم ومقيد يشكّل حملاً قائم الذات . يتكون هذا الحمل ، في مستوى مجرَّد ، من محمول فعلي («قابل») وموضوعين : موضوع مملوء معجمياً يحمل الوظيفة الدلالية المنفذ وموضوع فارغ معجمياً يحمل الوظيفة الدلالية المتقبل . ويتضمن هذا الحمل مؤشراً للموصول (ل) يتحقق فيما بعد في شكل ضمير موصول . أمَّا الموضوع الفارغ معجمياً فإن تحققه يتم بواسطة عائد ضمير أو عائد صفر كما يتبيَّن من المقارنة بين الجملتين (34) و (36) :

(36) جاء الرجل الذي قابلته هند .

1 . 6 . 2 . الحمول المسمَّاة :

الحمول المسمّاة ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ، هي الحمول ذات المحمول المنتمي

إلى إحدى المقولات التالية : «المصدر» و «اسم المنفذ» و «اسم المتقبل» و «الصفة المشبّهة» .

هذه الأصناف من المحمولات كانت موضوع نقاش في النحو الوظيفي (وفي أنحاء متعددة أخرى) إذ تُسوئل عمّا إذا كان اشتقاقها يتم داخل التركيب أم داخل المعجم . إلاّ أن الاتجاه السائد ، الآن ، هو النزوع نحو اشتقاق المحمولات المعنية بالأمر عبر «قواعد تكوين المحمولات» . إذا تبنينا هذا التحليل الأخير ، أمكننا صوغ قواعد تكوين المحمولات المسمّاة الآتية : قاعدة تكوين المصدر ، وقاعدة تكوين اسم المنفذ وقاعدة تكوين اسم المتقبل وقاعدة تكوين الصفة المشبّهة وضمها إلى باقي قواعد تكوين المحمولات .

يستلزم صوغ قواعد تكوين المحمولات المسمّاة بحثاً قائم الذات يكفل رصد صيغ هذه المحمولات ومحلاتيتها ومعانيها وصيغ المحمولات مصادر اشتقاقها . في انتظار إنجاز دراسة شاملة من هذا النوع ، يمكن إبداء الملاحظات العامة التالية :

أ – يمكن اشتقاق المحمولات المسمّاة من محمولات فعلية أصول (ثلاثية الوزن) أو مشتقة وهذه بعض من أمثلة ذلك :

(37) أ – كتب خالد رواية .
ب – خالد كاتب .
جـ – أعجبت بكتابة خالد .
د – ألقي خالد خطبته مكتوبة .

(38) أ – ناقش بكر رسالته .
ب – حظي بكر بإعجاب مناقشيه .
جـ – تمت مناقشة الرسالة البارحة .
د – قيم بجرد للرسائل المناقشة .

ب – تُحدث قاعدة التسمية تغييراً في صيغة المحمول الدخل وفي مقولته التركيبية إذ ينقلب من فعل إلى اسم . ويأخذ المحمول المسمّى الصيغة التي تلائم صيغة الفعل مصدر الاشتقاق .

جـ – يكتسب المحمول المسمّى عدداً من خصائص الاسم أهمها :

1) أنه يفقد مخصّصات الفعل (الزمان) ويستبدل بها مخصّصات الاسم كأداتي التعريف والتنكير والسور والاشارة كما يتبين من الأمثلة التالية :

(39) أ – حضرت المناقشة .
ب – حضرت مناقشة .
جـ – حضرت كل المناقشات .
د – لم تعجبني تلك المناقشة .

2) وأنه يحتاج إلى «رابطة»(6) تعبّر عن المقولات الجهية والزمانية كما يتبين من المقارنة بين طرفي الزوج الجُملي التالي :

(40) أ – نام خالد ظُهر أمس
– كان خالد نائماً ظُهر أمس .

3) وأنه إذا أضيف إلى اسم أخذ هذا الاسم الحالة الاعرابية الجر :

(41) أ – ألقي القبض على قاتل زيدٍ .
ب – ساءتني مهاجمة خالدٍ .
جـ – قابلت معشوق هندٍ .

تعالج ظاهرةُ اكتساب الخصائص الاسمية ، في إطار النحو الوظيفي ، على أساس أنها ناتجة عن خضوع الفعل المسمى لمبدأي التكييف الصوري والدلالي المصوغين كالتالي :

(42) **مبدأ التكيف الصوري :**

«تنزع التراكيب المشتقة ذات النمط س إلى تكييف خصائصها الصورية ونموذج التراكيب غير المشتقة المنتمية إلى نمط التراكيب س» .

(43) **مبدأ التكيف الدلالي :**

«حين يخضع تركيب مشتق إلى مبدأ التكيف الصوري ، ينزع كذلك إلى تكييف خصائصه الدلالية والنموذج الصوري للتراكيب التي ينامطها» .

فيما يخص الحدود(7) يصوغ ديك (ديك 1985 : 3) نموذجها على الشكل التالي :

(44) «**الحدود** : نموذج الحدود هو حدٌّ رأسه اسم غير مشتق يمكن أن يتضمن كفضلة صفة أو مركباً مضافاً إليه ومخصّصاً (أو مجموعة من المخصّصات) من مخصّصات الحدود» .

رغم نزوع المحمولات المسماة إلى اكتساب خصائص الاسم التي ذكرنا أهمها أعلاه ، تظل هذه المحمولات محتفظة ببعض خصائصها الفعلية الأصلية . ومن أهم

هذه الخصائص إسناد الحالات الاعرابية إلى الموضوعات باعتبار وظائفها،تماماً كما يسندها الفعل . قارن بين الجملتين الآتيتين :

(45) أ – أعطى خالد هنداً مالاً .

ب – سرني إعطاء خالد هنداً مالاً .

يأخذ الفعل «أعطى» ، في الجملة (45 أ) ، ثلاثة موضوعات : «خالد» و «هند» و «مالاً» . وتحمل هذه الموضوعات الثلاثة وظائف دلالية هي ، بالتوالي : «المنفذ» و «المستقبل» و «المتقبّل» . ويحمل الموضوعان الأوّلان ، بالاضافة إلى وظيفتيهما الدلاليتين ، وظيفتين تركيبيتين هما ، على التوالي ، وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول(8) . هاتان الوظيفتان تخولان للموضوعين اللذين يحملانهما أخذ الحالتين الاعرابيتين الرفع والنصب . أمّا الفعل المسمّى «إعطاء» ، في الجملة (45 ب) ، فإنه يأخذ من الموضوعات ما يأخذه الفعل (9) مصدر اشتقاقه وتأخذ موضوعاته من الأحكام ما تأخذه موضوعات هذا الفعل إلاّ أن موضوعه الأول ، بخلاف أوّل موضوعات الفعل ، يأخذ حالة إعرابية لاتطابق وظيفته التركيبية (الحالة الاعرابية الجر) بل تطابق موقعه في التركيب باعتباره «مضافا إليه» . سنناقش هذه الظاهرة في الفقرة 1 . 8 .

1 . 7 . أنماط العلاقات داخل الحد :

سبق أن أشرنا إلى أن الحدّ يتألّف من مخصّص حدٍّ (أو مجموعة من المخصصات) ومقيّد أو سلسلة من المقيدات . هذه المقيدات المتواجدة في نفس الحد يمكن أن تقوم بينها علاقات مختلفة أهمها علاقات ثلاث : علاقة «التتابع» وعلاقة العطف وعلاقة «الادماج» .

1 . 7 . 1 . علاقة «التتابع» :

تقوم بين مقيدات الحد الواحد علاقة تتابع حين تُسهم جميعها ، بالتساوي ، في تقييد ما يدل عليه الحد باعتباره كلاً . هذا الضرب من العلاقات نجده في الحدود التي من قبيل الحد الوارد في الجملة التالية :

(46) أحب خالد الفتاة الشقراء الجميلة .

على أساس هذه العلاقة ، يمكن التمثيل لبنية الحد «الفتاة الشقراء الجميلة» على النحو التالي :

(47) (ع 1 ث س ي : فتاةس (س ي) : شقراءص (س ي) :
جميلةص (س ي)) .

1 . 7 . 2 . علاقة العطف :

يمكن أن ترد مقيدات الحد متعاطفة ، كما هو شأن المقيدين «جميلة» و «مهذّبة» في الحد الوارد في الجملة (48) :

(48) قابلت فتاة جميلة ومهذبة .

تشتق الحدود المتضمنة لمقيدات متعاطفة وفقاً لقاعدة العطف العامة التالية :

(49) قاعدة العطف :
$\alpha \rightarrow \alpha^1$ و α^2 ... و $\alpha^{ن}$ ن ≥ 2

حيث و = عاطف مجرد يمكن أن يتحقق في شكل إحدى أدوات العطف (الواو ، الفاء ، ثم ...) .

تفيد القاعدة (49) أن عنصراً ما يمكن توسيعه بإضافة عنصر (أو عناصر متعددة) يُناظره . هذه القاعدة هي القاعدة المسؤولة عن اشتقاق الحد الوارد في الجملة (48) والذي يمكن التمثيل لبنيته على النحو التالي :

(50) (ن 1 ث س ي : فتاة (س ي) : جميلة ص (س ي) و
مهذبة ص (س ي)) .

بينّا في دراسة سابقة[10] أفردناها لظاهرة العطف في اللغة العربية أن ثمة قيوداً تضبط قاعدة العطف (49) تؤول جميعها إلى مبدأ عام واحد اقترحنا صوغه كما يلي :

(51) **مبدأ التناظر :**
«يعطف بين المتناظرات» .

يقتضي هذا المبدأ بأن يتآلف العنصران المتعاطفان دلالة وتركيباً وتداولاً . فيما يخص العطف بين مقيدات الحد الواحد ، لا يسوغ أن يُعطف بين مقيدين منتميّين إلى مقولتين تركيبيتين متباينتين كأن يُعطف بين مقيد اسم ومقيد صفة مثلاً :

(52) * قرأت كتاب زيد والمفيد .

ولا يسوغ كذلك أن يعطف بين مقيدين منتميين إلى حقلين دلاليين متباينين وإن اتحدا من حيث مقولتهما التركيبية كما يدل على ذلك لحن الجملة (53) :

(53) * قابلت الفتاة المصرية والشاعرة .

في هذه الحالة ، لا يمكن أن تقوم بين المقيّدين إلا علاقة تتابع كما في الجملة (54) :

(54) قابلت الفتاة المصريةالشاعرة .

1 . 7 . 3 . علاقة الادماج :

تقوم علاقة إدماج بين مقيدات الحد الواحد إذا كان بعضها يشكّل جزءاً من البعض الآخر . مثال ذلك العلاقة الرابطة بين المقيدات الواردة في الحد «كتاب أخ زيد» في الجملة التالية :

(55) قرأت كتاب أخ زيد .

حيث يعدُّ المقيّد الثالث «زيد» مدمجاً في المقيّد الثاني «أخ» الذي يُعدُّ مدمجاً في المقيّد الأول «كتاب» . على هذا الأساس ، يمثل للحد «كتاب أخ زيد» كالتالي :

(56) (ع1 ذ س ي : كتاب س (س ي) (ع 1 ذ س ح : أخ س (س ح) (ع 1 ذ س ك : زيد س (س ك)))) .

يتبيّن من التمثيل (56) أن «زيد» يُقَيِّدُ س ك وأنه مدمج في المقيد س ح الذي هو مدمج في المقيد س ي .

ملحوظة : ثمة حالات يرد فيها العنصر الثالث من الحد الاضافي مُقَيِّداً إمَّا للعنصر الثاني أو للعنصرين الأول والثاني معاً باعتبارهما عنصراً مركباً واحداً كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (57 أ) و (57 ب) :

(57) أ – قابلت أخت الجارة الشقراءِ (بجر «الشقراء») .

ب – قابلت أخت الجارة الشقراءَ (بنصب «الشقراءَ») .

في الجملة (57 أ) تقيد الصفة «الشقراء» مجموعة الذوات الدال عليها العنصر الثاني من الحد «الجارة» في حين أنها في الجملة (57 ب) تقيد مجموعة الذوات الدال عليها كلٌّ من العنصر الأوّل «اخت» والعنصر الثاني «الجارة» . بعبارة أخرى ، تقوم هذه الصفة ، في الجملة (57 أ) ، بدور انتقاء الجارة المقصودة من بين مجموعة الجارات في حين أنها ، في الجملة (57 ب) ، تقوم بدور انتقاء الأخت المقصودة من بين مجموعة أخوات الجارة .

لتبيان الفرق بين الحدين الواردين في الجملتين (57 أ) و (57 ب) ، يمثل لبنيتهما على النحو التالي :

(58) أ — (ع 1 ث س ي : أخت س (س ي) (ع 1 ث س ح : جارةس (س ح) : شقراء ص (س ي)))

ب — (ع 1 ث س ي : أخت س|(س ي) (ع 1 ث س ح : جارةس (س ح)|: شقراء ص (س ي))) .

1 . 8 . بنية الحد الوظيفية :

أشرنا في مقدمة هذا الكتاب إلى أن البنية الحملية والبنية المكونيّة تتوسطهما بنية ثالثة تشكّل مستوى للتمثيل للخصائص الوظيفية : «البنية الوظيفية» .

في هذا المستوى التمثيلي ، تُسند إلى عناصر البنية الحملية الحاملة لوظائف دلالية وظائف تركيبية ووظائف تداولية . تسند إلى الحدّ الوظيفة التركيبية الفاعل إذا كان يشكّل المنظور الرئيسي للوجهة والوظيفة التركيبية المفعول حين يرد منظوراً ثانوياً كما هو الشأن بالنسبة للحدين الواردين في الجملة (59) التي تعد تحققاً للبنية الوظيفية الجزئية (60) :

(59) شرب خالد قهوة

(60) [خب [تد [تا [مض شرب ف (ع 1 ذس1 : خالد (س1)) منف فا (ن 1 ث س2 : قهوة (س2)) متق مف]]]] .

ويكتمل بناء البنية الوظيفية بإسناد الوظائف التداولية التي تحدّد العلاقات بين مكونات الجملة بالنظر إلى المقام . تُحصَّل البنية الوظيفية التامة التحديد (61) للجملة (59) بإسناد الوظيفتين التداوليتين المحور والبؤرة (بؤرة الجديد) إلى الموضوعين الفاعل والمفعول بالتوالي :

(61) [خب [تد [تا [مض شرب ف (ع 1 ذ س1 : خالد (س1))منف فامح (ن 1 ث س2 : قهوة (س2)) متق مف بؤجد]]]]

بهذا الصدد ، يحق أن نتساءل عمّا إذا كان من الممكن إسنادُ الوظائف داخل الحد الواحد ، أي إلى المقيدات المتواردة في نفس الحد . بالنسبة للوظائف الدلالية والوظائف التركيبية ، يلاحظ مايلي :

1) تحمل الفضلة الاسمية للحد «الاضافي» الوظيفة الدلالية «المالك» كما هو شأن

الاسم «خالد» في الجملة (62) التي تعد تحققا للبنية الحملية (63) :

(62) صفع عمرو ابن خالد .

(63) [تد [تا [مض صفع ف (ع 1 ذ س١ : عمرو (س١)) منف
(ع 1 ذ س٢ : ابن س (س٢) (ع 1 ذ س ح : خالد (س ح) ما))
متق]]]

يتبيّن من التمثيل (63) أن الموضوع الثاني (س٢) يحمل الوظيفة الدلالية «المتقبل» باعتباره كلاً ويتضمن وظيفة دلالية داخلية يحملها المقيد الثاني (س ح) .

2) حين يتعلق الأمر بالحدود ذات المحمولات المسمّاة ، تأخذ الفضلات من الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية ماتأخذه لو كان المحمول فعلاً ، كما سبق أن بينّا . للتمثيل لهذا ، نأخذ الجملة (45 ب) المكررة هنا للتذكير :

(45 ب) سرني إعطاء خالد هنداً مالاً .

البنية الوظيفية الجزئية لهذه الجملة هي البنية (64) :

(64) [خب [تد [تا [مض سرف
(ع 1 ذ س١ : إعطاءس (س١) (ع 1 ذ س ح : خالدس (س ح) منف فا
(ع 1 ث س ك : هندس (س ح) مستق مف
(ن 1 ذ س ع : مال س (س ع) متق)))) منف فا
(ع 1 ذ س٢ : ي (س٢)) متق مف]]]

يتبيّن من التمثيل (64) أن الحذا المحمول المسمّى ، الحد «إعطاء خالد هنداً مالاً»، يحمل باعتباره كلاً الوظيفة الدلالية المنفذ والوظيفة التركيبية الفاعل ويتضمن ثلاث فضلات ، «خالد» و «هند» و «مالاً» تحمل وظائف دلالية ووظائف تركيبية ، تلك الوظائف التي كان بالامكان أن تحملها لو كان المحمول رأس الحد محمولاً فعلياً .

فيما يخص الفضلة الأولى في الحدود التي من قبيل الحد الوارد في الجملة التي نحن بصددها ، يذهب ديك (ديك 1985) ، انطلاقا من ملاحظة أنها تأخذ دائماً الحالة الاعرابية الجر ، إلى أن الوظيفة التي تحملها (والتي تخولها أخذ الحالة الاعرابية الجر) هي الوظيفة «المالك» («Possessor») تكيفاً مع خصائص الفضلة الموارده لاسم أصل ، الفضلة الواردة ، مثلا ، في الحد «ابن خالد» في الجملة (62) . ورَأينا أن في هذا التحليل شيئاً غير قليل من التعسف إذ أنه من العسير جداً أن تعد الفضلة الأولى في الحد المُسمَّى ، على أخذها للحالة الاعرابية الجر ، حاملةً للوظيفة «المالك»

مهما بلغ توسيع هذا المفهوم . فهي ، حدساً ، تحمل الوظيفة الدلالية «المنفذ» شأنها في هذه الحالة شأنها حين ترد مع محمول فعل بحيث يظل دورها الدلالي واحداً سواء أوردت مع محمول فعل أم وردت مع محمول مُسمًّى . افتراضنا إذن ، بالنسبة لهذه الظاهرة ، أن فضلات المحمول المسمّى تحتفظ بالوظائف الدلالية والوظائف التركيبية التي تأخذها مع المحمول الفعل الأصل مهما بلغ نزوع المحمول المسمّى إلى تكييف خصائصه وخصائص الاسم . أمّا الحالة الاعرابية الجر ، فإنها ، كما سنبين ذلك في ما بعد ، حالة إعرابية غير وظيفية (حالة إعرابية لا تحدّدها الوظيفة) وإنما هي مجرَّد حالة إعرابية «بنيوية» يحدّدها ضرب التركيب الوارد فيه المكون المعني بالأمر .

أمّا فيما يتعلق بالوظائف التداولية فإن الحد برمته ، سواء أكان حداً بسيطاً أم حداً حملاً ، يأخذ وظيفة تداولية بالنظر إلى طبقة المقامات التي يمكن أن تنجز فيها الجملة . مثال ذلك الجملة (62) باعتبارها جوابا للجملة (65) :

(65) من صفع خالد ؟

على أساس هذا السياق ، يكون الحد «عمرو» حاملاً للوظيفة التداولية «المحور» والحد «ابن خالد» حاملاً للوظيفة التداولية «بؤرة الجديد» كما يتبين من البنية الوظيفية التامة التحديد (66) :

(66) [خب [تد [تا [مض صفع ف (ع1 ذ س$_1$: عمرو (س$_1$)) منف فامح (ع 1 ذ س$_2$: ابن س (س$_2$) (ع 1 ذ س ح : خالد (س ح) ما)) متق مف بؤجد]]]] .

ويمكن أن تُسند الوظائف التداولية داخل الحدّ ذاته كما هو الشأن في الجمل (67 ب) و (68 ب) و (69 ب) الواردة أجوبة للجمل (67 أ) و (68 أ) و (69 أ) على التوالي :

(67) أ — لخّص خالد كتاب من ؟
ب — لخّص خالد كتاب عمَر و (بنبر «عمرو») .

(68) أ — حضرت الفتاة اليابانية .
ب — لا ، حضرت الفتاة الهندية (بنبر «الهندية»)

(69) أ — سُرقَ معطف ليلى .
ب — لا ، لقد سُرق حذاء ليلى (بنبر حذاء»)

في الجملة (67 ب) ، تُعدُّ الفضلة «عمرو» حاملة للوظيفة بؤرة الجديد باعتبارها

دالّة على المعلومة التي يجهلها المخاطب وفي الجملة (68 ب) ، تأخذ الفضلة «الهندية» الوظيفة بؤرة المقابلة باعتبارها دالة على المعلومة المجادل في ورودها . وينسحب هذا كذلك على رأس الحد «حذاء ليلى» إذ يأخذ ، على اعتباره حاملاً للمعلومة المجادل في ورودها ، الوظيفة بؤرة المقابلة . توضيحاً لهذا ، نمثّل للبنية الوظيفية للجملة (68 ب) على النحو التالي :

(70) [خب [تد [تا [مض حضر ف

(ع1 ث س1 : فتاةس (س1) :هنديةص (س1) بؤمقا) منف مح]]]

ملحوظة : استدللنا في مكان آخر(11) على أن الوظيفة التداولية البؤرة لا يمكن أن تُسْند ، في ذات الوقت ، إلى عنصر باعتباره كلاً وإلى أحد مكوناته . وينطبق هذا القيد على ما نحن بصدده هنا إذ إنه لا يسوغ أن تسند الوظيفة البؤرة إلى أحد عناصر الحد وإلى الحد برمته في الوقت ذاته ، كما يدل على ذلك لحن الجملة (71 ب) باعتبارها جواباً للجملة (71 أ) :

(71) أ – من حضر ؟

ب – * حضرت الفتاة الهندية (لا اليابانية)

إذا صحت هذه الملاحظة أمكننا أن نصوغ القيد:

(72) «لا تُسند الوظيفة البؤرة إلى المكون وإلى أحد عناصره» .

ونتساءل ، بهذا الصدد ، عمّا إذا كان هذا القيد ينسحب على الوظائف التداولية بوجه عام ، عمّا إذا كان من الممتنع (أ) أن تُسند الوظيفة المحور إلى الحد وإلى أحد عناصره و (ب) أن تسند إلى الحد وإلى أحد عناصره وظيفتان تداوليتان متباينتان كأن تُسند إلى الحد بكامله الوظيفة البؤرة وإلى أحد عناصره الوظيفة المحور(12) .

2 . قواعد صياغة المركَّب :

يُنقل الحد باعتباره بنية منطقية دلالية إلى مركب باعتبار المركب بنية تركيبية ، عبر المسطرة العامة المعتمدة في إطار النحو الوظيفي في نقل البنية الحملية المحدّدة وظيفياً إلى بنية مكوّنية . ويتم هذا النقل ، كما بيّنا ذلك في مقدمة هذا الكتاب ، بواسطة إجراء قواعد التعبير التي تضم خمس مجموعات من القواعد : (أ) قواعد

صياغة المركبات و (ب) قواعد صياغة المحمول و (ج) قواعد إدماج المعلّقات (وأدوات أخرى) و (د) قواعد الموقعة و (هـ) قواعد إسناد النبر والتنغيم .

نفصل القول ، في هذا المبحث ، في القواعد التي تهمنا هنا ، قواعد صياغة المركبات .

2 . 1 نقل الحد إلى مركَّب :

بينا في المبحث السابق أن الحدَّ بنية منطقية دلالية تتضمن مخصصا (أو مخصّصات) وسلسلة من المقيدات التي تقوم بدور تقييد مجموعة الذوات التي يحيل عليها الحد ، وأن هذه البنية تحمل وظيفة دلالية تحدّد دور المحال عليه في الواقعة الدَّال عليها المحمول ووظيفة تركيبية ووظيفة تداولية إذا اقتضى الحال ، وأن هذه الوظائف يمكن أن تسند داخل البنية إلى أحد المقيدات .

يتبين من هذا أن الحدّ مباين ، من حيث طبيعته للمركب . ولكي يُصبح الحد مركّباً يجب أن تتم العمليات التالية :

1) أن يُنتقى من بين المقيدات المتواجدة في الحد المقيد الذي يشكّل رأسا للمركب في حين تأخذ المقيدات الأخرى وضع الفضلة ،
2) أن تحقق مخصّصات الحد في شكل «محدّدات» (determiners) أي في شكل أدوات تعريف وأسماء إشارة وأسوار وغير ذلك ،
3) أن يتحقق العاطف المجرّد في شكل أداة عطف حين يتعلق الأمر بالحدود المتضمنة لعطف ،
4) أن يتم ترتيب عناصر المركب (أي المحدّدات والفضلات) بالنظر إلى الرأس وترتيب الفضلات فيما بينها حين تتعدّد ،
5) أن يتم إسناد حالات إعرابية إلى عناصر المركب (رأسه وفضلاته) وإلى المركّب باعتباره كلاً .

هذه العمليات الخمس تتم عن طريق إجراء خمس مجموعات من القواعد : (أ) «قواعد انتقاء الرأس» و (ب) «قواعد إدماج المحدّدات» و (ج) «قواعد إدماج العاطف» (بالنسبة للمركبات التي تتضمن عاطفا) و (د) «قواعد ترتيب عناصر المركب» و (هـ) «قواعد إسناد الحالات الاعرابية» .

إجراء هذه المجموعات الخمس من القواعد خاضع لترتيب معيّن إذ إنها تطبق كما يلي : يتم قبل كل شيء انتقاء المقيّد الصالح لأن يكون رأساً للمركب ثم يدمج

المحدّد (أو سلسلة المحدّدات) فالأداة العاطفة في المركّبات المقتضية ذلك ثم يتم ترتيب عناصر المركَّب فإسناد الحالة الاعرابية .

2 . 2 انتقاء رأس المركّب :

يمكن أن يتضمن الحدُّ (أ) مقيّداً واحداً أو (ب) سلسلة من المقيدات . في حالة تضمنه مقيّداً واحداً يكون هذا المقيد الوحيد هو رأس المركّب . أمَّا حين يرد متضمنا لأكثر من مقيّد واحد فإن الملاحظ أن المقيد الذي ينتقى رأساً هو المقيّد الأول أيّا كان هذا المقيد الأوّل . إذا صحت هاتان الملاحظتان أمكننا صوغ قاعدة انتقاء الرأس على الشكل التالي :

(73) **قاعدة انتقاء رأس المركب :**

«يصبح رأساً للمركّب :

أ – المقيدُ الوحيد في الحد المتضمن لمقيد واحد و :

ب – المقيد الأوّل في الحدّ المتضمن لأكثر من مقيّد واحد»

ملحوظة : يلاحظ بالنسبة للغة العربية عدم تلاؤم بين البنية الحدّية والبنية المركّبية فيما يتعلق بالمخصّصات . تتصرف المخصّصات بوجه عام ، تصرف المحدّدات باستثناء المعدّدات والأسوار التي لها من الخصائص التركيبية ما لرأس المركّب.يتبيّن ذلك ممّا يلي :

1) يضاف المعدّد والسور إلى فضلتيهما إضافةَ الاسم الرأس إلى فضلته :

(74) أ – تغيَّب ثلاثة طلبة .

ب – تغيب جميع الطلبة .

2) تتحقق الحالة الاعرابية المسندة إلى الحد المعدَّد أو الحد المسوَّر على المعدِّد أو السور تحققها على الاسم الرأس :

(75) أ – جاء ثلاث نساء

ب – رأيت ثلاثَ نساء

جـ – مررت بثلاثِ نساء.

(76) أ – جاء كلُّ النساء

ب – رأيت كلَّ النساء

جـ – مررت بكلّ النساء

3) تتم المطابقة (من حيث الجنس) بين المحمول الفعل والمعدّد أو السور كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (75 أ) و (76 أ) والجملتين (77 أ – ب) :

(77) أ - * جاءت ثلاث نساء
ب - * جاءت كل النساء

هذه الخصائص الثلاث تُدَعِّم ، من الناحية التركيبية الصّرف ، كل تحليل يعتمد افتراض أن المعدّد والسور يشكلان رأس المركب الذي يردان فيه . إلاّ أنه من العسير جداً ، من الناحية الدلالية المنطقية ، اعتبار هذين العنصرين مقيّدين شأنهما في ذلك شأن باقي المقيّدات التي تصلح أن تكون رؤوسا تركيبية . ومن أهم ما يحول دون افتراضهما رأسين تركيبيين خلوهما من خاصيّة المقيّدات الأساسية ، خاصيّة «الاحالية» ، التي بدونها تتعذر عملية التقييد ذاتها ، بحيث لا يتأتى لعبارة لغوية ما أن تقوم بعملية تقييد مجموعة ما من الذوات إلاّ إذا كانت عبارة محيلة . أمام هذا الاشكال ، نرى أن التحليل الملائم هو التحليل القائم على افتراض أن المخصّصات تتحقق في شكل محدّدات باستثناء بعض أنواع المخصصات كالأسوار التي يمكن أن تنتقي رؤوساً لمركبات في بعض اللغات الطبيعية كاللغة العربية . حين يتم انتقاء أحد المقيّدات رأساً تأخذ باقي المقيّدات وضع الفضلات بطريقة آلية كما هو الشأن في الجمل التالية حيث انتقى رأساً للمركب أول المقيّدات في حين أصبحت المقيدات الأخرى فضلات :

(78) أ - نجح الطالب المجتهد المواظب
ب - صدر كتاب أب هندٍ .
ج - رحلت الفتاة الجميلة التي كانت تسكن حيّنا

قارن بين المركبات «الطالب المجتهد المواظب» و «كتاب أب هند» و «الفتاة الجميلة التي كانت تسكن حيّنا» والحدود (79 أ - ج) :

(79) أ - (ع 1 ذ س ي : طالب (س ي) : مجتهد (س ي) :
مواظب (س ي)) .
ب - (ع 1 ذ س ي : كتاب (س ي) (ع 1 ذ س ح : أب (س ح)
(ع 1 ث س ك : هند س (س ك))) .
جـ - (ع 1 ث س ي : فتاة س (س ي) : جميلة ص (س ي) :
[ل [تد [غ تا [مض سكن ف (س ي) (ع 1 ذ س ح : حي
س (س ح) (ع ج ذ س ك : نا (س ك)]]]] (س ي)

2 . 3 . إدماج المحدّد :

سبق أن بيّنّا أن المحدّدات (أداة التعريف ، المشيرات ، الأسوار ...) يمثّل لها ،

في إطار النحو الوظيفي، في شكل مخصّصات مجرّدة. وتظهر هذه المحدّدات في مستوى البنية المكوّنية، باعتبارها تحققات للمخصّصات المجرّدة. ويتم نقل المخصّصات إلى محدّدات بواسطة إجراء «قواعد إدماج المحدّد» التي يمكن أن نصوغها بالنسبة للغة العربية على النحو التالي:

(80) أ – (ع س ي : α (س ي)) ← (س ي : الـ – α (س ي)).

ب – (ن س ي : α (س ي)) ← (س ي : α- {ـٌ ـٍ ـً} (س ي))

(81) أ – (ش ع 1 ذ س ي : α (س ي)) ←

({هذا / ذلك} ع 1 ذ س ي : α (س ي))

ب – (ش ع 2 ذ س ي : α (س ي)) ←

({هذان / ذلك} ع 2 ذ س ي : α (س ي))

جـ – (ش ع 1 ث س ي : α (س ي)) ←

({هذه / تلك} ع 1 ث س ي : α (س ي))

د – (ش ع 2 ث س ي : α (س ي)) ←

({هاتان / تلك} ع 2 ث س ي : α (س ي))

هـ – (ش ع ج ث س ي : α (س ي)) ←

({هؤلاء / أولئك} ع ج ث س ي : α (س ي))

(82) أ – (∀ ع س ي : α (س ي)) ← ({كل / جميع} ع س ي : α (س ي))

ب – (E ع س ي : α (س ي)) ← (بعض ع س ي : α (س ي)).

مفاد القاعدتين (80 أ – ب) أن مخصّصي التعريف والتنكير يتحققان في شكل الأداة «ال» والأداة التنوين بالتوالي. وتفيد القواعد (81 أ – هـ) أن المخصّص الاشاري يتحقق في شكل أحد المشيرات «هذا» و «هذه» و «هؤلاء» وفقا للمخصص العددي ولمخصص الجنس. أما القاعدتان (82 أ – ب) فتنصّان على أن

المخصص السور يتحقق في شكل إحدى المفردتين «كل» و «جميع» إذا كان التسوير كلياً وفي شكل المفردة «بعض» إذا كان التسوير جزئيا («بعضيّا») .

2 . 4 . إدماج العاطف :

تقدَّم أن من العلاقات الممكن قيامها بين عناصر الحد علاقة العطف وتقدّم كذلك أن العطف يتم بواسطة إجراء القاعدة العامة (49) المكررة هنا للتذكير :

(49) $\alpha \rightarrow \alpha^{1}$ و α^{2} ... و $\alpha^{ن}$ ن $\geqslant 2$

ومثلنا لخرج هذه القاعدة بالحد (50) الذي نعيد سوقه هنا :

(50) (ن 1 ث س ي : فتاة س (س ي) : جميلة ص (س ي) و مهذبة ص (س ي))

ونخصص هذه الفقرة لتبيان كيفية إدماج أداة العطف الرابطة ، سطحاً ، بين المقيّدين المتعاطفين ، على اعتبار أن العاطف المؤشر له في بنية الحد عاطف مجرَّد يتم تحققه في شكل أداة من أدوات العطف .

بما أن العطف في اللغة العربية (وفي أغلب اللغات الطبيعية) يتم عن طريق أدوات متعددة (الواو ، ثم ، الفاء ، حتى ، لا ...) ، يتوجَّب وضع قواعد تفي برصد ظهور كل أداة من هذه الأدوات في البنيات العطفية . صياغة هذه القواعد يجدها القارىء في دراستين أفردناهما لظاهرتي العطف في اللغة العربية في كتابينا «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي» و «الجملة المركّبة في اللغة العربية» . ونكتفي ، هنا ، بإيراد القاعدة المسؤولة عن إدماج الأداة العاطفة «الواو» :

(83) α^{1} و α^{2}... و $\alpha^{ن}$ $\rightarrow$

α^{1} و α^{2}... و $\alpha^{ن}$

و = $\wedge$

يفاد من القاعدة (83) أن العاطف «الواو» يُدمج في بنية عطفية قيمة مؤشر العطف (و) فيها $\wedge$.بعبارة أخرى ، يربط الواو بين متعاطفات في بنية يكون العطف فيها عطف وصل .

إذا أجرينا قاعدة انتقاء الرأس .وقواعد إدماج المحدّدات على البنية (83) انتقلت .هذه البنية إلى البنية (84) :

(84) {فتاة جميلة و مهذبة}

وتُتخذ هذه البنية دخلاً للقاعدة (83) التي تنقلها إلى بنية يتحقق فيها المؤشر المجرد **و** في شكل العاطف الواو :

(85) {فتاة جميلة ومهذبة}

2 . 5 . ترتيب عناصر المركب

بإجراء القواعد الآنفة ، يتم تحقيق جميع عناصر المركب (محدداته ورأسه وفضلاته) . إلاّ أن هذه القواعد لا تعطينا مكوناً تام التحديد ، الأمر الذي لا يتم الحصول عليه إلا إذا رتبت عناصر المركب وأُسنِدت إليه ، باعتباره كلاً ، حالة إعرابية . ونخصص هذه الفقرة لتفصيل القول في القواعد الأولى ، القواعد المسؤولة عن ترتيب عناصر المركّب .

أشرنا فيما تقدم إلى أن ترتيب عناصر المركّب يتم في مرحلتين أساسيتين اثنتين : (أ) ترتيب الفضلات فيما بينها و (ب) ترتيب الرأس بالنظر إلى الفضلات والمحدّد . وفيما يلي نعرض لمسطرة إنجاز هاتين المرحلتين .

1.5.2. ترتيب الفضلات

لا إشكال حين يتعلق الأمر بمركّب أحادي الفضلة.أمَّاحين نكون أمام مركب متعددة فضلاتُه فإنه يتحتم استكشاف الوسائط التي تتفاعل في إخضاع الفضلات المتعددة لترتيب معين دون غيره . تبين من خلال المعطيات التي فحصناها أن ترتيب الفضلات حين تتعدّد تحكُمُه الوسائط التالية :

أ – حين يتعلق الأمر بالمركبات البسيطة ، تحتفظ الفضلات ، بصفة عامة ، بترتيبها المحكوم دلالياً ، أي بالترتيب الذي كانت تخضع له باعتبارها مقيدات داخل بنية حدّية .

ويقوم هذا الترتيب الدلالي على علاقة التقييد المتصاعد حيث يتأخّر العنصر الأكثر تقييداً للمجموعة الدال عليها الحد عن العنصر الأقل تقييداً . ويتبيّن ذلك ، مثلاً ، من المقارنة بين طرفي الزوجين الجمليين التاليين :

(86) أ – وزّعت الجوائز على الطلبة الناجحين الممتازين

ب – * وزّعت الجوائز على الطلبة الممتازين الناجحين

(87) أ – منحت الجائزة للشاعر العربي الخليجي

ب – * منحت الجائزة للشاعر الخليجي العربي

ويُصبح ترتيب الفضلات حراً حين تتساوى الفضلات من حيث علاقة التقييد القائمة بينها وبين المقيّد المنتقى رأساً كما تدل على ذلك سلامة طرفي الزوج الجملي الآتي :

(88) أ - رحلت عن حيّنا الفتاة الجميلة الشقراء
ب - رحلت عن حيّنا الفتاة الشقراء الجميلة

أمّا حين يتعلق الأمر بالمركّبات المتضمنة لمحمول مسمي فإن الفضلات تترتب وفقاً للوظائف التي تحملها . فالموضوع المنفذ - الفاعل يأخذ الموقع الموالي لموقع المحمول المسمَّى ويليه المستقبل - المفعول الذي يليه الموضوع المتقبل كما يتبين من التقابلات التالية :

(89) أ - بلغني منحُ خالد هنداً منزلاً
ب - * بلغني منحُ هندٍ خالدٌ منزلاً
جـ - * بلغني منحُ خالدٍ منزلاً هنداً

(ب) يصدق ماقلناه عن الوسائط التي يخضع لها ترتيب فضلات المركّب إلا حين تكون هذه الفضلات متكافئة من حيث تعقيدها المقولي . ففي جميع الأمثلة التي أوردناها في معرض الحديث عن ترتيب الفضلات لحد الآن تنتمي العناصر المعنية بالأمر إلى نفس المقولة التركيبية (أسماء ، صفات ...) . أما حين تتفاوت الفضلات بالنظر إلى تعقيدها المقولي فإن الوسيط الدلالي (درجة التقييد) والوسيط الوظيفي (الوظائف الدلالية والتركيبية) يتعطلان حيث تتقدم الفضلة الأقل تعقيداً على الفضلة الأكثر تعقيداً وإن كان حكمها التأخر . ففي مركب تتوارد فيه فضلة صفة وفضلة جملة موصولة ، مثلاً ، لا يسوغ أن تتقدم الفضلة الثانية على الأولى وإن كان حكمها ، دلالياً ، أن تتقدم عليها .

قارن بين طرفي الزوج الجملي التالي :

(90) أ - وُزّعت الجوائز على الطلبة الممتازين الذين نجحوا
ب - * وُزّعت الجوائز على الطلبة الذين نجحوا الممتازين

ففي الجملة (90 أ) ، تقدمت الفضلة «الممتازين» على الفضلة «الذين نجحوا» لأنها أقل تعقيداً وإن كان عليها أن تتأخر نظراً لدرجتها التقييدية كما سبق أن بيّنّا من خلال المقارنة بين الجملتين (80 أ - ب) . ولا يمكن أن تتأخر إلاّ إذا فهمت

الجملة على أساس أن الصفة «الممتازين» عنصر خارج عن الحمل يقوم بدور ذيل توضيحي ، أي إذا كانت بنية هذه الجملة البنية (91) :

(91) [[وزعت الجوائز على الطلبة الذين نجحوا] ، الممتازين]
حمل ذيل

2 . 5 . 2 رتبة الرأس

تنقسم اللغات الطبيعية ، بالنظر إلى ترتيب المكوّنات ، قسمين : لغات ذات «مجال بعدي» ولغات ذات «مجال قبلي» . تتسم اللغات ذات المجال البعدي بخاصية ورود الفضلات بعد الرأس في مقابل اللغات ذات المجال القبلي التي تترتب فيها الفضلات قبل الرأس . وتتجلى هذه الخاصية في مستوى الجملة باعتبارها كلاً إذ إن رأس الجملة (الفعل) يتقدم على باقي المكونات الأخرى في اللغات ذات المجال البعدي ويتأخر في اللغات ذات المجال القبلي مؤدياً ، بذلك ، إلى التقابل بين اللغات ذات الرتبة : [فعل فاعل مفعول] واللغات ذات الرتبة : [فاعل مفعول فعل] . وتتجلى نفس الخاصية في مستوى المركبات ذاتها إذ إن رأس المركب يتقدم على فضلاته في اللغات ذات المجال البعدي ويرد متأخراً عنها في اللغات ذات المجال القبلي .

فيما يخص المركبات ، تترتب العناصر فيها وفقاً لبنيتين أساسيتين اثنتين نصوغهما كما يلي :

(92) أ – {رأس فضلات}
ب – {فضلات رأس}

على هذا الأساس ، يمكن صوغ القاعدتين العامتين المسؤولتين عن ترتيب العناصر داخل المركبات في اللغات ذات المجال البعدي واللغات ذات المجال القبلي على النحو التالي :

(93) [مح ، رأس ، فضلة] ← [مح رأس فضلة]
(94) [مح ، رأس ، فضلة] ← [مح فضلة رأس]
حيث مح = محدّد

فيما يتعلق باللغة العربية ، من المعلوم أنها من اللغات التي يتقدم فيها الفعل على باقي المكونات في الجملة الفعلية إلاّ إذا كان أحد هذه المكونات حاملاً لوظيفة تداولية تخوّله التقدم كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (95 أ – ب) :

(95) أ – عشق كثير عزة

ب – عزّة عشق كثير (بنبر «عزة»)

ويصدق ما قلناه عن الجملة في هذه اللغة على المركب حيث لا يسوغ أن تحتل الفضلات إلاّ المجال الموالي للرأس . قارن :

(96) أ – قرأت ذلك الكتاب المفيد

ب – * قرأتُ ذلك المفيد الكتاب

نستخلص من هذا أن القاعدة المسؤولة عن ترتيب العناصر داخل المركّبات في اللغة العربية هي القاعدة (93) .

2 . 6 . إسناد الحالات الاعرابية :

2 . 6 . 1 . الحالات الاعرابية في النحو الوظيفي :

يُقصد بالحالة الاعرابية الاعراب الذي يُسند إلى المكون في مستوى مجرَّد . وتقابل الحالة الاعرابية بهذا المعنى «العلامة الاعرابية» التي تعدُّ تحقيقا للاعراب المجرَّد .

فيما يخص اللغة العربية ، تسند إلى المكونات ثلاث حالات إعرابية هي : «الرفع» و «النصب» و «الجر» وتطابق هذه الحالات الاعرابية ، في أعمّ الأحوال ، ثلاث علامات إعرابية تتحقق بواسطتها وهي على التوالي ، علامة «الضم» وعلامة «الفتح» وعلامة «الكسر» .

ويتم إسناد الحالات الاعرابية بمقتضى الوظائف التي تحملها المكونات . وبما أن المكون الواحد يمكن أن يحمل ثلاث وظائف في ذات الوقت (وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية ووظيفة تداولية) فإن هذه الوظائف تحدّد الحالة الاعرابية حسب تفاعل صُغْناه ، في شكل السلمية التالية :

(97) **سلمية إسناد الحالات الاعرابية :**

الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية > الوظائف التداولية .

تفيد السلمية (97) أن للوظائف التركيبية الأولوية في تحديد الحالات الاعرابية على الوظائف الدلالية وأن الوظائف الدلالية لها الغلبة في هذا التحديد على الوظائف التداولية . بعبارة أخرى ، إذا توارد على المكون الواحد ثلاث وظائف فإن الحالة الاعرابية التي يأخذها هذا المكون هي الحالة الاعرابية التي تقتضيها وظيفته التركيبية

(«الرفع» للفاعل و «النصب» للمفعول) . وإذا لم يكن للمكون الواحد إلا وظيفتان اثنتان ، وظيفة دلالية ووظيفة تداولية ، فإنه يأخذ الحالة الاعرابية التي تقتضيها وظيفته الدلالية . أمَّا إذا لم يكن للمكون إلا وظيفة تداولية[13] (كأن يكون «مبتدأ» مثلاً) فإن ما يحدّد حالته الاعرابية هي وظيفته التداولية نفسها («الرفع» للمبتدأ) .

2 . 6 . 2 . الحالات الاعرابية والمركّبات :

تُسْند إلى المركَّب برمَّته ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ، حالة إعرابية بمقتضى وظيفته التركيبية أو وظيفته الدلالية إن لم تكن له وظيفة تركيبية أو وظيفته التداولية إذا كان من المكونات الخارجة عن الحمل (إذا كان مبتدأ أو منادى أو ذيلاً) .
ولنمثل لاسناد الحالات الاعرابية إلى المركبات بالجملة التالية :

(98) سافر خالد

يحمل المركب «خالد» في الجملة (98) وظائف ثلاثا : الوظيفة الدلالية «المنفذ» والوظيفة التركيبية «الفاعل» والوظيفة التداولية «المحور» ، كما يتبين من البنية الوظيفية (99) :

(99) [خب [تد [تا [مض سافر ف (ع 1 ذ س ١ : خالد (س١)) منف فا مح]]] بؤجد]

ويأخذ المركَّب المعني بالأمر الحالة الاعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التركيبية كما يتبين من البنية (100) .

(100) [خب [تد [تا [مض سافر ف [خالد] منف فا مح]]] بؤجد]
رفع

من خصائص المركبات الاعرابية أن الحالة الاعرابية التي تسند إلى المركب برمته يحملها رأسه كما سبق أن أشرنا إلى ذلك . لنأخذ مثالاً لهذه الظاهرة المركب الوارد في الجملة التالية :

(101) رحل الضيف الثقيل المتمارض

البنية الوظيفية التامة التحديد للجملة (101) هي البنية (102) :

(102) [خب [تد [تا [مض رحل ف (ع 1 ذ س١ : ضيف (س١) : ثقيل (س١) : متمارض (س١)) منف فا مح]]] بؤجد]

بعد إجراء قواعد صياغة المركّب الأخرى ، يتم إسناد الحالة الاعرابية الرفع إلى المركّب المعني بالأمر بمقتضى وظيفته التركيبية فيُحصل على البنية المحدّدة إعرابيا (103) :

(103) [خب [تد [تا [مض رحل ف [الضيف الثقيل المتمارض [منف فاعل]]] بؤجد]
رفع

ويتم نقل الحالة الاعرابية المسندة إلى المركب رمَّته إلى العنصر رأسه كما يتبيّن من التمثيل التالي :

(104) [الضيف الثقيل المتمارض] منف فاعل
رفع

على أساس هذه الملاحظات ، يمكن أن نصوغ قاعدة نقل الحالة الاعرابية إلى رأس المركب على النحو التالي :

(105) [محدّد رأس فضلة] Ω

حيث Ω = حالة إعرابية

نستخلص مما سبق أن المركّب ، باعتباره كلاً ، يأخذ الحالة الاعرابية التي تقتضيها وظيفته وأن الذي يحمل هذه الحالة الاعرابية هو العنصر رأسُه . يبقى علينا ، بعد هذا ، للتحديد التام لاعراب المركّبات ، أن نفحص ما يحدّد إعراب الفضلات .

2 . 6 . 3 . الحالات الاعرابية والفضلات :

لنتأمل فضلات المركّبات الواردة في الجمل التالية :

(106) أ – عاد الطائر الشارد
ب – أكرمت الضيف الصديق
ج – زارنا زوج هند
د – ساءتني مهاجمة هند خالداً

يتبين من هذه الجمل الأربع أن من الفضلات ما يحمل نفس الاعراب الذي يحمله رأس المركّب (الجملة 106 أ والجملة 106 ب) ومنها ما يحمل إعرابا مبايناً لاعراب الرأس (الجملتان 106 ج و 106 د) .

فيما يتعلق بالجملتين الأوليين ، تأخذ الفضلة الحالة الاعرابية المسندة إلى رأس المركب (الرفع في الجملة الأولى والنصب في الجملة الثانية) عن طريق التبعية . أمّا الفضلتان الوارداتان في الجملتين الثانيتين فإن إعرابهما إعرابان : «إعراب وظيفي» و «إعراب بنيوي» .

أ – تقدّم أن فضلات المركّبات الاضافية تأخذ وظيفة مستقلة مباينة للوظيفة التي يأخذها المركب ككلّ كما تقدّم أن هذه الوظيفة يمكن أن تكون الوظيفة «المالك» كما في الجملة (106 ج) أو إحدى الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول كما هو الشأن في الجملة (106 د)حيث يأخذ العنصر الفضلي الأول الوظيفة الفاعل والعنصر الفضلي الثاني الوظيفة المفعول .

حين يتعلق الأمر بالمركبات الواردة في الجمل الممثل لها بالجملة (106 ج) ، تأخذ الفضلة الحالة الاعرابية «الجر» بمقتضى الوظيفة الدلالية «المالك» . على هذا الأساس ، تكون البنية الاعرابية للجملة (106 ج) ، مثلاً هي البنية (107) :

(107) [خب [تد [تا [مض زارف {[زوج] [هند] ما} منف فامح
رفع   جر
{نا} متق مف]]] بؤجد]

أمّا حين يتعلق الأمر بالمركبات الواردة في الجُمل التي من قبيل (106 د) فإن الفضلات تأخذ الحالات الاعرابية التي تقتضيها وظائفها التركيبية كما يتبين من البنية الاعرابية (108) :

(108) [خب [تد [تا [مض ساءف

{[مهاجمة] [هند] منف فا] [خالد] متق مف} منف فامح
رفع   نصب
{ي} متق مف]]] بؤجد]

ب – يلاحظ من البنية الاعرابية (108) أن العنصر الفضلي الأول (هند) مرشح، بمقتضى وظيفته التركيبية الفاعل ، لأخذ الحالة الاعرابية الرفع[14] . إلاّ أن هذا الاعراب الوظيفي «محجوب» بإعراب «بنيوي» ، الاعراب الجرّ ، المواكب لفضلة المركب الاضافي الحاملة للوظيفة الدّلالية المالك . وقد بيّنا ، في فقرة سابقة من هذا البحث ، أن هذه الظاهرة ناتجة عن مبدأ التكيّف القاضي بأن تتكيّف فضلة المركّب ذي المحمول المسمى والخصائص الاعرابية للفضلة الواردة في المركب ذي

المحمول الإسمي .

على أساس هذا التحليل تكون البنية الاعرابية التامة التحديد للجملة (106 د) هي البنية (109) :

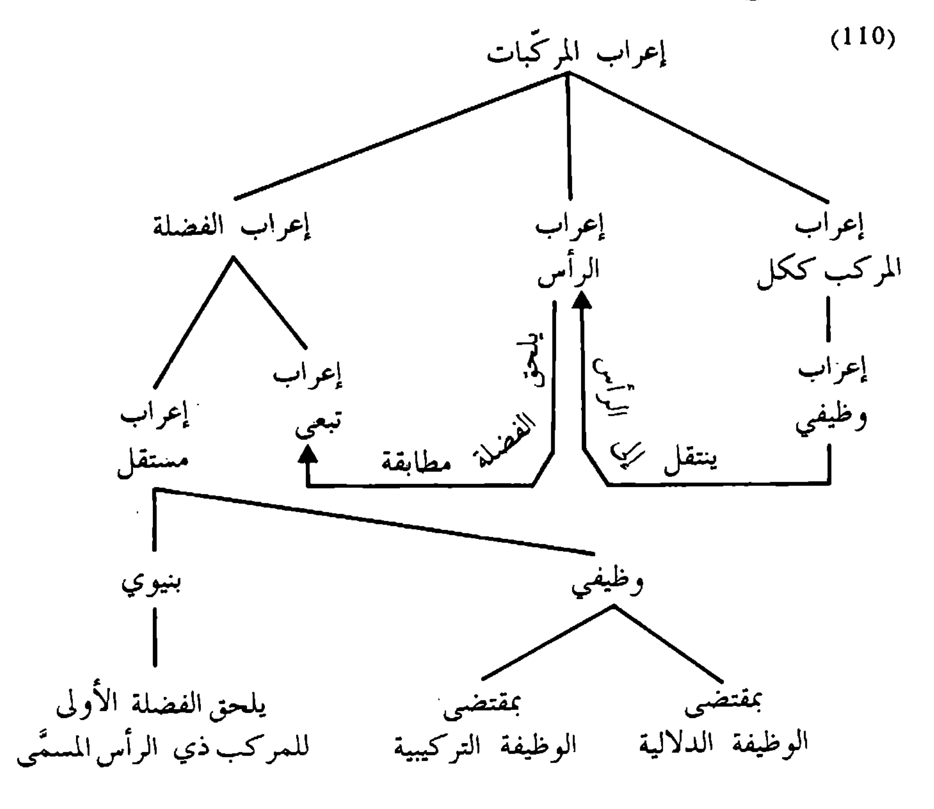
(109) [خب [تد [تا [مض ساءف

{[مهاجمة] [هند] منف فا] [خالد] متق مف} منف فامح

جر نصب رفع

{ي} متق مف]]] بوُجد]

يُنستخلص مما سبق أن الاعراب الذي يلحق فضلات المركّبات أنماط ثلاثة : إعراب تبعي تأخذه الفضلة مطابقةً للاعراب اللاحق برأس المركّب وإعراب وظيفي تأخذه الفضلة بمقتضى وظيفتها الدلالية أو بمقتضى وظيفتها التركيبية وإعراب بنيوي يلحق فضلة الرأس المسمّى الأولى تكيفاً وإعراب فضلة المركب ذي الرأس الاسمي ، كما هو موضح في الرسم العام التالي :



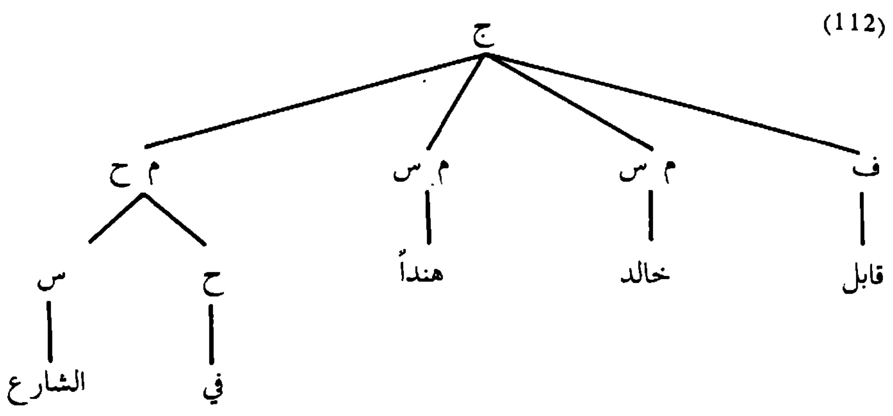
2 . 7 . «حروف الجر»

من المدروج عليه في الأنحاء التوليدية التحويلية اعتبار حروف الجر رؤوسا للمركّبات التي ترد فيها .

ففي هذه الأنحاء ، يُعد حرف الجر «في» الوارد في الجملة (111) مثلاً ، رأساً للمركب «في الشارع» ويعد هذا المركب ، بناء على ذلك ، «مركباً حرفياً» كما يتضح من التمثيل (112) :

(111) قابل خالد هنداً في الشارع

(112)



انتقد ديك (ديك 1983) هذا التحليل وأقام انتقاده على الملاحظات التالية :

1) من المبررات المقدَّمة لاعتبار حرف الجر رأساً للمركب أن هذا الحرف يسوغ في بعض اللغات،كاللغة الانجليزية مثلاً،أن يرد وحده (بدون فضلات) كما هو الشأن في ثاني طرفي الزوجين الجمليين التاليين :

(113) a- John is in the house

b - John is in

(114) a - Peter walked up the stairs

b - Peter walked up

ويرى ديك أن هذه الظاهرة تشكّل استثناء لا بالنسبة للغة الانجليزية فحسب بل كذلك بالنسبة للغات طبيعية عديدة . فاللغة العربية ، مثلا ، لا تسمح بأن يتقلص المركب فيها إلى مجرد حرف جر كما يدل على ذلك لحن الجملتين (15 ب) و (16 ب) :

(115)أ — ظل خالد في المكتبة

ب – * ظل خالد في

(116)أ – قطعت هند اللحم بالسكين

ب – * قطعت هند اللحم ب

2) يرد «حرف الجر» في نمط من اللغات في آخر المركب فيماثل بذلك ، وظيفياً ، العلامة الاعرابية . وإذا موثل بينهما أصبح من المتحتم اعتبار العلامة الاعرابية رأساً للاسم الذي يحملها ، وهو أمر يعسر القول به .

3) تأتلف حروف الجر و «المصدريات» في كثير من الخصائص ، خاصة خاصيّة الترتيب إذ تتأخر الفئتان من الأدوات في اللغات ذات الرتبة فاعل – مفعول – فعل وتتقدمان في اللغات ذات الرتبة فعل – فاعل – مفعول . هذا التماثل في الخصائص يوحي بأن تعالج حروف الجر والمصدريات بنفس الطريقة إلاّ أنه من العسير افتراض المصدريات رؤوساً للجمل التي ترد فيها .

بناءاً على هذه الملاحظات يستبعد ديك إمكان اعتبار حروف الجر رؤوساً للمركّبات التي ترد فيها ويقترح التحليل الذي نجمله في ما يلي :

1) المركبات المصدَّرة بحرف جر مركّبات اسمية رأسها الاسم ،

2) حروف الجرّ تشكّل نمطاً من أنماط «المعلّقات» التي تتضمن كذلك ما يسمى بالمصدريات والضمائر الموصولة واللواحق الاعرابية باعتبار كل هذه الأدوات تقوم بوظيفة الربط بين عنصرين (بين مركبين أو بين جملتين) .

3) يُؤشر لهذه المعلّقات في البنيتين الحملية والوظيفية ويتم إدماجها ، في مرحلة لاحقة ، عن طريق إحدى مجموعات قواعد التعبير .

إذا تبنينا التحليل الذي يقترحه ديك أمكننا إضافة قواعد أخرى إلى ما أسميناه «قواعد صياغة المركب» تتكفّل بإدماج حرف الجر . وتحدّد إجراء هذه القواعد المعلومات التالية :

1) يدُلُّ حرف الجر على الوظيفة الدلالية التي يحملها الحدّ في مستوى البنية الحملية . فالحرف «في» والحرف «الباء» مثلا ، يدلاّن على وظيفتي «المكان» و «الأداة» بالتوالي . على هذ الأساس يُدْمج هذان الحرفان في المركبين الحاملين لهاتين الوظيفتين الدلاليتين .

2) يتموقع حرف الجر ، في اللغة العربية ، في صدر المركّب الذي يُرْبَط بينه وبين المحمول ، طبقاً للبنية العامة التالية :

(117) (معلّق 1) (معلّق) (معلّق 2)

ولنمثل لهذا ، بالقاعدة المسؤولة عن ظهور حرف الجر «في» . يتم إدماج هذا الحرف بواسطة إجراء القاعدة (118) :

(118) م ... مع |∝| مك ← م... في |∝| مك

حيث مع = معلّق

وتتكفّل القاعدة (119) بموقعة الحرف «في» في صدر المركّب :

(119) م... في |∝| مك ← {في |∝| مك}

2 . 8 . الحدود الحمول والحدود المتضمنة لحمول :

تقدّم أن الحدّ يمكن أن يكون حملاً قائم الذات أو أن يتضمن حملاً (حملاً موصولياً في أغلب الأحوال) كما هو الشأن في الجملتين (120 أ – ب) :

(120) أ – تمنّى عمرو أن تأتي هند

ب – جاء الرجل الذي قابلناه .

وقد خصصنا لهذا الضرب من الحدود المعقدة دراسة كاملة تناولنا فيها الأواليات المتوافرة في النحو الوظيفي التي تفي بنقل هذه الحدود إلى مركبات . وسنكتفي هنا بإعطاء القارىء فكرة عن هذه الأواليات محيلين إياه على تلك الدراسة ، إذا شاء أن يطّلع على التفاصيل[15] .

2 . 8 . 1 . الحدود الحمول :

لنتأمل البنية الحملية (121) للجملة (120 أ) :

(121) [تد [تا [مض تمنى ف (ع 1 ذ $س_1$: عمرو ($س_1$)) متض

($س_2$: [دا [تذ [غ تا [سق أتى ف (ع 1 ث $س^ك$: هند ($س^ك$))

منف]]]] ($س_2$)) متق]]]

حيث : دا = دامج (أداة دامجة) وتذ = (صيغة) التذييت

وسق = مستقبل

يتبيّن من التمثيل (121) أن أحد موضوعي المحمول «تمنّى» ، الموضوع ($س_2$) ، يشكل حملاً قائم الذات يتضمن محمولاً فعليا (الفعل «أتى») وموضوعاً واحداً يحمل الوظيفة الدّلالية «المنفذ» . ويحمل هذا الموضوع – الحمل ، بالنظر إلى المحمول

الرئيسي الوظيفة الدلالية «المتقبّل» . لنقل البنية الحملية (121) إلى بنية وظيفية ، يتم وفقاً للمسطرة العامة ، تحديد مخصّص الحمل أوّلاً وإسناد الوظائف التركيبية والوظائف التداولية ثانياً . فيما يتعلق بالمجموعة الثانية من القواعد ، تسند الوظيفة التركيبية الفاعل إلى الموضوع الدّاخلي ، الموضوع (س ك) طبقاً لمبدأ «السلكيّة» ثم تسند نفس الوظيفة إلى موضوع المحمول الرئيسي الأوّل ، الموضوع (س١) وتسند الوظيفة المفعول إلى الحد - الحمل (س٢) باعتباره كلاً . ويتم بعد ذلك إسناد الوظائف التداولية فيأخذ الموضوع (س١) الوظيفية المحور والموضوع - الحمل (س٢) الوظيفة بؤرة الجديد فنحصل على البنية الوظيفية التامّة التحديد : (122)

(122) [خب [تد [تا [مض تمنى ف (ع 1 ذ س١ : عمرو (س١)) متض فامح
(س٢ : [دا [تذ [غ تا [سق أتى ف
(ع 1 ث س ك : هند (س ك)) منف فا]]] (س٢)) متق مف بؤجد]]]

ويتم نقل البنية الوظيفية (122) إلى بنية مكوّنية عبر إجراء قواعد التعبير التي نخص منها بالتفصيل ، هنا ، القواعد المسؤولة عن نقل الحمل - الحد (س٢) إلى مركب . ويتم تطبيق هذه المجموعة من قواعد التعبير في المراحل الأساسية التالية :

1) ينقل الحد (س ك) الوارد في الحمل - الحد (س2) إلى مركّب عن طريق إجراء قواعد صياغة المركب التي فصّلنا القول فيها آنفاً فنحصل على البنية : (123)

(123) [خب [تد [تا [مض تمنى ف (ع 1 ذس١ : عمرو (س١)) متض فامح
(س٢ : [دا [تذ [غ تا [سق أتى ف|هند|منف فا]]] (س٢)) متق مف
بؤجد]]]

2) ثم تجرى قواعد صياغة المحمول على محمول الحمل - الحد (س٢) فتنتج عن ذلك البنية (124) :

(124) [خب [تد [تا [مض تمنى ف (ع 1 ذ س١ : عمرو (س١)) متض فامح
(س٢ : [دا [تأتي ف|هند|منف فا]]] (س٢)) متق مف بؤجد]]]

3) وتطبق بعد ذلك قواعد إدماج المعلّق الدّامج (أنْ) فنحصل على البنية : (125)

(125) [خب [تذ [تا [مض تمنى ف (ع1 ذس١ : عمرو (س١)) متض فامح
(س٢ : [أن [تأتي ف|هند|منف فا]]] (س٢)) متق مف بؤجد]]]

4) ونحصل على بنية مكوّنية تامة التحديد بالنسبة للحمل – الحد (س₂) بإجراء قواعد الموقعة المسؤولة عن ترتيب المكونات داخل الجملة الفعلية والتي تَستنِد إلى البنية الموقعية التالية :

(126) م٠ ، م٢ ، م١ م ف (م آ) فا مف (ص) ، م٣

تترتب المكونات الواردة في الحمل – الحد (س₂) طبقاً لقواعد الموقعة التالية :

(127) {أدوات دامجة / ضمائر موصولة} ← م1

(128) فعل ← ف

(129) فاعل ← فا

حيث يقرأ السهم «←» : «يتموقع في» .

يحتل المعلّق الدامج «أنْ» الموقع صدر الحمل ، الموقع م١ ، بمقتضى القاعدة (127) والمحمول الفعل «تأتي» الموقع ف المعدّ للفعل والمكون الفاعل «هند» الموقع فا المخصَّص للمكون الحامل لهذه الوظيفة التركيبية . بإجراء هذه القواعد تُنقل البنية (125) إلى البنية (130) :

(130) [خب [تد [تا [مض تمنى ف (ع1 ذ س١ : عمرو (س١)) متض فامح (س٢ :{أن تأتي هند}(س٢)) متق مف بؤجد]]]]

وتطبّق بعد ذلك نفس قواعد التعبير في مستوى السلك الأعلى ، سلك الحمل الرئيسي ، فينتج عن ذلك بناء بنية مكوّنية تامة التحديد تتحقق في شكل الجملة (120 أ) .

2 . 8 . 2 . الحدود المتضمنة لحمول :

استد للنا في مكان آخر(16) على أن أورد التحليلات الممكن اقتراحها في إطار النحو الوظيفي قصد رصد خصائص الجمل الموصولية في اللغة العربية هو التحليل القائم علي افتراض أن البنية الحملية لهذا الضرب من الجُمل بنية تتضمن (أ) مؤشراً للضمير الموصول و (ب) موضوعاً غير مملوءٍ معجمياً يتحقق في شكل عائد ضميرٍ أو عائد – صفر ، كما يتبين من البنية العامة (131) :

(131) (س ي : [...] : [ل [φ .. (س ي) ...]] (س ي))

حيث يرمز ل إلى الضمير الموصول و ٩ إلى محمول الحمل الموصولي و [...] إلى رأس الحد الذي يمكن أن يكون مجموعة فارغة (في الجمل الموصولية المسماة «حرة») .

على أساس هذا التحليل يكون اشتقاق الحد «الرجل الذي قابلناه» الوارد في الجملة (120 ب) كما يلي :

أ – يُمثل للحد المعني بالأمر في مستوى البنية الحملية على النحو التالي :

(132) (ع 1 ذ س ي : رجل س : [ل [تد [تا [مض قابل ف
(س ك : نا (س ك)) منف
(س ي) متق]]] (س ي)) منف

ب – وينقل هذا الحد إلى حدٍّ تام التحديد وظيفياً عن طريق إجراء قواعد إسناد الوظائف (التركيبية ثم التداولية) التي تطبّق سلكياً (في مستوى الحمل المدمج في الحد ثم في مستوى الحد باعتباره كلاً) فتنتج عن ذلك البنية التالية :

(133) (ع1ذس ي : رجل س : [ل [تد [تا [مض قابل ف
(س ك : نا (س ك) منف فا
(س ي) متق مف]]] (س ي)) منف فامح

ج – تُتخذ البنية (133) دخلاً لقواعد التعبير التي يتم إجراؤها في المراحل الأساسية الآتية :

1) يُدمج في محل الموضوع الفارغ (س ي) العائد الضمير (ه) فنحصل على البنية (134) :

(134) (ع1 ذ س ي : رجل س : [ل [تد [تا [مض قابل ف
[نا] منف فا
[ه] متق مف]]]] (س ي) منف فامح

2) وتتم صياغة محمول الحمل المدمج فتنتج عن ذلك البنية (135) :

(135) (ع 1 ذ س ي : رجل س : [ل [قابل ف
[نا] منف فا
[ه] متق مف]] (س ي) منف فامح

3) يتم بعد ذلك إسناد الحالات الاعرابية فيأخذ الحد (س ي) برمته الحالة الرفع بمقتضى وظيفته التركيبية (الفاعل) وهي الحالة التي تنقل إلى رأسه (رجل) :

(136) (ع 1 ذ س ي : رجل س : [ل [قابل ف
| نا | منف فا
| ه | متق مف]] (س ي)) منف فامح
رفع

4) استكمالاً لتحقيق عناصر الحمل المدمج ، يتم إدماج الضمير الموصول «الذي» في محل المعلق ل . ويتم هذا الادماج وفقاً للقاعدة (137) :

(137) ل ← الذي / (ع 1 ذ س ي : [− [...]] (س ي)
رفع / نصب / جر

مفاد القاعدة (137) أن المعلق ل يتحقق في شكل الضمير الموصول «الذي» في حد تتوافر فيه الشروط التالية : (أ) أن يكون مخصّصه مخصّص «المعرفة» إذ لا يسوغ ظهور ضمير موصول في جملة موصولية واردة في حدٌ «منكّر»(17) .

(138) * جاء رجل الذي قابلناه

و (ب) أن يكون مخصّصه العددي مخصّص «الافراد» ،
و (ج) أن يكون مخصّصه الجنسي مخصّص «التذكير» .

وتفيد نفس القاعدة أن إعراب الحد لا يؤثر في ظهور الضمير الموصول «الذي» إذ إن هذا الضمير يظهر في الحد الحامل للحالة الرفع أو الحد الحامل للحالة النصب أو الحد الحامل للحالة الجر :

(139)أ − رأيت الرجل الذي قابلناه
ب − مررت بالرجل الذي قابلناه

بخلاف ضمير المثنى :

(140)أ − جاء الرجلان اللذان قابلناهما
ب − رأيت الرجلين اللذين قابلناهما

(141)أ − جاءت الفتاتان اللتان قابلناهما
ب − مررت بالفتاتين اللتين قابلناهما

بإجراء القاعدة (137) على البنية (136) تنقل هذه البنية إلى البنية (142) :

(142) (ع1 ذ س ي : رجل س : [الذي [قابل ف
| نا | منف فا
| ه | متق مف]] (س ي)) منف فامح
رفع

5) بعد أن تكون جميع عناصر الحمل المدمج قد تحققت تطبق في مستوى هذا الحمل قواعد الموقعة (127) و (129) فيحتل ، بمقتضاها ، الضمير «الذي» الموقع م، والمحمول الفعل الموقع ف والضمير «نا» الموقع فا . أمّا الضمير «ه» فيحتل الموقع مف بموجب قاعدة الموقعة (143) :

(143) مفعول ← مف

6) بعد ذلك تُجرى قاعدة انتقاء الرأس فيصبح المقيد الأول «رجل» في الحد (س ي) رأساً للمركّب في حين يأخذ المقيد الثاني (الحمل الموصولي) وضع الفضلة .

7) ويتم تحقيق المخصص في شكل المحدّد «أل» فيكتمل بذلك بناء مركّب غير مرتب العناصر نمثّل له على النحو التالي :

(144) [[ال]، [رجل]، [الذي قابلناه]]منف فام

8) ويصبح المركّب (144) مركّباً تام البناء بعد تطبيق القاعدة (94) المكررة هنا للتذكير :

(94) [م ، رأس ، فضلة] ← [م رأس فضلة]

كما يتبين من التمثيل التالي :

(95) [الـ — رجل الذي قابلناه]منف فام

خلاصة : من أهم ما يمكن أن يستنتج من هذا البحث مايلي :

1) يتألف حمل الجملة من محمول يدل على واقعة ما ومجموعة من الحدود تدل على الذوات المشاركة في هذه الواقعة .

2) وظيفة الحد الأساسية في الحمل هي الاحالة على ذات تقوم بدور ما بالنظر إلى الواقعة الدال عليها المحمول .

3) تتم الاحالة عن طريق تقييد مجموعة الذوات الممكن أن يدل عليها الحد تقييدا تدريجياً يمكّن المخاطب من التعرف على المُحال عليه المقصود .

4) تعكس بنية الحد الدور الاحالي هذا حيث يتألف الحد من مخصّص وسلسلة من المقيدات ، تقوم بحصر المجموعة الممكنة من الذوات في الذّات المقصودة الاحالة عليها .

5) تسند إلى الحد وظيفة دلالية بالنظر إلى الدور الذي يقوم به المحال عليه في

الواقعة الدال عليها المحمول ويمكن أن تسند إليه ، إضافة إلى ذلك ، وظيفة تركيبية ووظيفة تداولية .

6) ينقل الحد باعتباره بنية منطقية دلالية إلى «مركّب» ، أي بنية تركيبية — صرفية عن طريق تطبيق إحدى مجموعات نسق القواعد المصطلح على تسميتها «قواعد التعبير» :

أ — ينتقى من بين مقيدات الحد ، عن طريق تطبيق قاعدة انتقاء الرأس ، المقيّد الأوّل ليصبح رأساً للمركّب في حين تأخذ المقيدات الأخرى وضع الفضلات .

ب — تتحقق مخصّصات الحد في شكل محّددات (محدد التعريف ، محدّد العدد ، محدّد الجنس ، محدّد الاشارة ...) ما عدا بعض المخصّصات (كالأسوار) التي تتصرف تركيبياً تصرف الرأس في بعض اللغات ، كاللغة العربية ،

ج — يتموقع الرأس متقدماً على فضلاته في اللغات ذات المجال البعدي (كاللغة العربية) في حين يتأخر عنها في اللغات ذات المجال القبلي . أمّا الفضلات ، حين ترد متعدّدة ، فإنها تحتفظ بترتيبها الدلالي الذي يحكمها في مستوى الحد إلاّ إذا خضعت لمبدأ التعقيد المقولي حيث تتقدم الفضلة الأقل تعقيداً على الفضلة التي تفوقها في التعقيد ولو كان حكمها التأخر عنها ،

د — تُسند إلى المركّب باعتباره كلاً حالة إعرابية بمقتضى وظيفته (الدلالية أو التركيبية أو التداولية) . ويحمل هذه الحالة الاعرابية العنصر الذي يشكّل الرأس . أمّا إعراب الفضلات فاعرابان : إعراب تبعي وإعراب وظيفي . تأخذ الفضلة إعرابا تبعياً مطابقة لاعراب الرأس في المركّبات الاسمية وإعراباً وظيفياً في المركبات ذات المحمول المسمّى إلا الفضلة الأولى التي تأخذ حالة إعرابية بنيوية (الحالة الاعرابية الجر) تكيفاً والفضلةَ الأولى الواردة في المركّبات الاسمية أصلاً .

7) حروف الجر ليست رؤوسا للمركّبات التي تتصدرها بل هي مجرد معلّقات تربط بين المركّب ومحمول الجملة ويتم إدماجها كباقي المعلّقات ، في مرحلة متأخرة من الاشتقاق عن طريق إحدى «قواعد صياغة المركّب» استناداً إلى الوظيفة الدلالية التي يحملها المركّب .

الهوامش

(1) يُدْرج على التمييز ، داخل الصرف ، بين «صرف اشتقاق» و «صرف الصاق» يرمز بالمصطلح الأوّل إلى الاواليات المستخدمة في اشتقاق المفردات الجديدة من مفردات متعلمة تعلماً عن طريق الصيغ (أو «الأوزان») ويرمز بالمصطلح الثاني إلى الدلالة على معان «نحوية» بواسطة لواصق (سوابق أو لواحق) تضاف إلى جذر المفردة . في إطار النحو الوظيفي تتم عمليات الصرف الاشتقاقي عن طريق «قواعد تكوين المحمولات» في حين تضطلع قواعد التعبير بعمليات صرف الالصاق .

(2) في اللغتين الانجليزية والفرنسية ، مثلا ، يتصرف السور تصرف باقي المحدّدات كما يتبين من الزوجين الجمليين التاليين :

(i) a - J have read all the books

b - All the books have been read

(ii) a - J'ai lu tous les lives

b - Tous les lives ont été lus

(3) انظر تفاصيل هذا التنميط للمحمول في كتابنا «الجملة المركّبة في اللغة العربية» .

(4) انظر نفس المرجع

(5) انظر نفس المرجع

(6) يعبّر المحمول الفعل عن مقولات الصيغة والجهة والزمان بنفسه أمّا المحمول غير الفعل فيحتاج ، للدلالة

على هذه المقولات ، إلى فعل رابط يتكفّل بهذا الدور . راجع تفاصيل استعمال الأفعال الرابطة في اللغة العربية وطرق التمثيل لها داخل النحو الوظيفي في كتابنا «من قضايا الرابط في اللغة العربية» .

(7) تخضع لهذين المبدأين كذلك المحمولات الفعلية المشتقة كالمحمولات «العلّية» والمحمولات «الطلبية» والمحمولات «الاعتقادية» . وقد فصّلنا القول في هذه الظاهرة في كتابنا «قضايا معجمية» .

(8) تُحصَر الوظائف التركيبية في النحو الوظيفي في وظيفتين اثنتين كما سبق أن بيّنا . وهما وظيفتا الفاعل والمفعول وقد استدللنا على ورود هذا التقليص بالنسبة للغة العربية في كتابنا «من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية» كما بيّنا في نفس الكتاب أن الموضوع الذي يَسْتقطب الوظيفة المفعول في التراكيب ذات المحمول الثلاثي الموضوعات (كمحمول الجملة (145)) هو الموضوع الحامل للوظيفة الدلالية «المستقبل» . أمّا الموضوع الثالث ، الموضوع الحامل للوظيفة الدلالية المتقبل (الموضوع «مالاً» في الجملة (45 أ) مثلا) فإنه يظل خارج «الوجهة» (لا يأخذ وظيفة تركيبية) ويكتسب خصائصه التركيبية – الصرفية (إعرابه وموقعه) بالنظر إلى وظيفته الدلالية ذاتها أو وظيفته التداولية إذا أسندت إليه وظيفة تداولية تخوله احتلال موقع خاص في الجملة .

(9) يباين ، مع ذلك ، المحمولَ المسمّى المحمولَ الفعل مصدر اشتقاقه في إمكان حذف موضوعه الأول (الموضوع المنفذ) كما يتبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين :

(iii) أ – أنبئت بقصف المدينة

ب – ٭ أنبئت بأن قَصَفَ المدينة

(10) افردنا لظاهرة العطف في اللغة العربية دراسة تناولنا فيها القاعدة المسؤولة عن التراكيب العطفية والقيود الدلالية والتركيبية والتداولية الضابطة لهذه القاعدة . انظر «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي»

(11) انظر الدراسة المخصّصة لظاهرة الاستفهام في المرجع السابق .

(12) بل يجدر هنا التساؤل عمّا إذا كان من الممكن أن تُسْند الوظيفة التداولية المحور داخل الحد على الاطلاق .

(13) يصدق هذا على المكونات الخارجة عن الحمل التي لا تحمل ، لخارجيتها ، وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية .

(14) من الأدلة التي يمكن سوقها في هذا الباب أن الحالة الاعرابية الرفع تظهر إذا نُوّن المحمول المسمّى كما هو الشأن في التراكيب التي من قبيل (iv) والتي يعتبرها النحاة القدماء تراكيب جائزة :

(iv) ساءني ضربٌ زيدٌ عمراً (بضم «زيد»)

(15) انظر «الجملة المركّبة في اللغة العربية»

(16) انظر نفس المرجع

(17) إذا كان رأس الحد منكراً أتت الجملة الموصولية دون ضمير موصول كما هو الشأن في الجملة الآتية :

(v) جاء رجلٌ قابلناه .

الفصل الثاني

النفي
في اللغة العربية

النفي
في اللغة العربية

مدخل : من المعلوم أن ظاهرة النفي في اللغات الطبيعية قد شكّلت موضوعاً لدراسات عديدة في إطار النحو التوليدي التحويلي بجميع نماذجه . وقد انصبَّت هذه الدراسات خاصة على الارتباط القائم بين هذه الظاهرة وظواهر أخرى كالتسوير والتبئير وغيرهما .

إلا أنه من الملاحظ أن ظاهرة النفي في اللغة العربية لم تحظ فيما نعلم بالعناية التي حظيت بها في لغات أخرى إذا استثنينا ما ورد في الفكر اللغوي العربي القديم نحواً وبلاغة . ومن الملاحظ كذلك أنه بغض النظر عن بعض الاشارات الواردة في كتاب ديك «النحو الوظيفي» حول إمكانات التمثيل لمخصّص النفي لم يعتن الوظيفيون بالنفي وقضاياه مع أنه من الظواهر التي تتميز بغنى خاص في جانبها التداولي .

سنحاول ، في هذا البحث ، أن نرسم المعالم الرئيسية لوصف وظيفي يكفل رصد خصائص التراكيب المنفية في اللغة العربية . ونقسم البحث إلى مباحث ثلاثة يتناول أولهما وثانيهما الأدوات النافية وأنماط التراكيب المنفية بالتوالي تناولاً «محايداً» لا يُخلّفه إطار نظري معيّن ويضع ثالثهما أُسُسَ المقاربة التي يمكن أن تُقترح في إطار النحو الوظيفي لهذا الضرب من التراكيب .

1 . الأدوات النافية :

أوّل ما يلفت نظر الباحث المتصدّى لدراسة الأدوات النافية في اللغة العربية أن هذه الأدوات تنقسم ، بالنظر إلى بساطتها وتعقيدها ، قسمين : أدوات «بسيطة» تتألف من عنصر واحد كالأدوات «لا» و «لم» و «لن» ... وأدوات «مركبة» تتألف من عنصرين متقطعين كالأدوات «ما ... إلاّ» و «لم ... إلاّ» و «لن ... إلاّ» .

1 . 1 . الأدوات النافية البسيطة :

تتوافر في اللغة العربية ، للتعبير عن النفي ، أدوات مفردة متعدّدة وهي : «ما» و «لم» و «لن» و «لا» و «ليس[1]» . وهذه أمثلة للجمل المنفية بواسطة هذه الأدوات :

(1) أ – ما سافرت هند
ب – لم يعد خالد
ج – لن يتزوّج خالد هنداً
د – لا رجل في الدار
هـ – شربت قهوة لا شاياً
و – لاتغادر المدينة
ز – لابقي الرقيب !
ح – ليس عمرو شاعراً

إذا تفحصنا التراكيب الممثل لها بالجمل (1 أ – ح) ، أدركنا أن الأدوات النافية التي نحن بصددها ليست مترادفة ولا يمكن بالتالي أن يُبْدل بعضُها من بعض في نفس السياق . قارن ، على سبيل المثال ، بين الجملة (1 و) والجمل (2 أ – ج) :

(2) أ – * ما تغادرْ المدينة
ب – * لن تغادرْ المدينة
ج – * لم تغادرْ المدينة (باعتبار الفعل «فعل أمر»)
د – * ليس تغادر المدينة

نستخلص من هذا أن استعمال الأدوات المعنية بالأمر يخضع لتوزيع تكاملي بحيث تختص كل أداة منها بنمط معين من السياقات . من خلال فحص لحصيلة من التراكيب المنفية تبيّن لنا أن الوسائط التي تتفاعل في تحديد التوزيع التكاملي الذي يحكم استعمال أدوات النفي هي الوسائط التالية :

أ – المقولة التركيبية التي ينتمي إليها محمول الجملة .
ب – صيغة المحمول إذا كان فعلا ،

ج - مخصّصات المحمول الجهية والزمانية ،
د - حيِّز النفي ،
هـ - موقع أداة النفي في الجملة .

وفي مايلي رصد لاستعمال كلّ من الأدوات النافية بالنظر إلى هذه الوسائط الخمسة .

1 . 1 . 1 .الأداة «ما» :

ترد «ما» النافية في جمل ذات محمول فعلي وجمل ذات محمول غير فعلي على السواء :

(3) أ - ما غادر زيد المدينة
ب - ما محمّد كاتب
ج - ما خالد في البيت
د - ماهند حزينة

ويشترط في المحمول الفعل أن يكون مخصّصه الصيغي مخصّص «التدليل» وأن يكون مخصّصاه الجهي والزماني مخصّصي «التمام» و «المضي» . فلا يسوغ أن تساوق هذه الأداة محمولاً فعلاً صيغته صيغة «الدعاء» :

(4) * ماعاد خالد !

ولايسوغ أن تساوق محمولاً فعلاً جهته «غير التمام» وزمانه غير الزمان المُضي إلاّ إذا اقترنت بالأداة «إلاّ» كما يتبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين :

(5) أ - ؟؟؟ ما يسافر عمرو في الصيف
ب - مايسافر عمرو إلا في الصيف

فالنفي في الجملة (5 ب) مؤدّىً بالأداة النافية المركّبة «ما ... إلاّ» وليس بالأداة النافية البسيطة «ما» .

أمّا فيما يتعلق بحيّز «ما» ، فإنها تنصبّ إمّا على الحمل بكامله كما في الجملة (6) أو على أحد مكونات الحمل كما هو الشأن في الجمل (7 أ - ج) :

(6) مانزل المطر البارحة (بل كان الجو صافياً)
(7) أ - ما جَرَحَ خالد بكراً بالسكين (بل قتله)
ب - ما بكراً جَرَحَ خالد بالسكين (بل عمراً)
ج - ما بالسكين جَرَحَ خالد بكراً (بل بالسيف)

في الجملة (6) ينصب النفي على الجملة «نزل المطر البارحة» باعتبارها كلاً وفي

الجملة (7 أ) لا يدخل في حيّزه إلا المحمول «جرح» . أمّا في الجملتين (7 ب) و (7 ج) فالمنفي المكون المفعول «بكراً» والمكون الأداة «بالسكين» على التوالي .
وتمتاز «ما» بكونها تتطلب أن يحتل المكون منفيُّها الموقع الذي يليها مباشرة كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (7 ب) و (7 ج) من جهة والجملتين (8 أ - ب) من جهة ثانية(2) :

(8) أ - ؟؟؟ ما جرح خالد بكُراً (بل عمراً)
ب - ؟؟؟ ما جرح خالد بكراً بالسكّين (بل بالسيف)

وتحتل «ما» الموقع الصدر في الحَمْل بحيث لا يسوغ أن يتقدم عليها أحد مكوناته كما يدل على ذلك لحن الجملتين التاليتين :

(9) أ - * بكراً ما جرح خالد بالسكين
ب - * بالسكين ما جرح خالد بكراً

ولا يجوز أن يتقدمها إلا مكون خارجي غير منتم إلى الحمل ، مكون مبتدأ أو مكون منادى :

(10) أ - بكر ، ماجرحه خالد بالسكين
ب - ياعمرو ، ما جرح خالد بكراً بالسكين .

1 . 1 . 2 . الأداة «لم» :

ترد الأداة «لم» في جملة منفية محمولها محمول فعل كما هو الشأن في الجملة (1 ب) المعاد سوقها هنا للتذكير :

(1 ب) لم يعد خالد

ولا يسوغ أن تساوق هذه الأداة محمولاً غير فعلي كما يدل على ذلك لحن الجمل (11 أ - ج) :

(11) أ - * لم هند كاتبة
ب - * لم هند حزينة
ج - * لم هند في البيت

ويُشترط في المحمول الفعل الموارد لهذه الأداة أن تكون صيغته صيغة «التدليل» وجهته «غير التام» وزمانه «المضي» . فمن الممتنع أن يُنفى بها محمول فعل صيغته صيغة «الدعاء» :

(12) * لم يعد خالد !

كما يمتنع أن يكون المحمول منفيُّها «تاماً» من حيث الجهة ومضياً من حيث

الزمان :

(13) * لم عاد خالد

ملحوظة : يبدو أن التراكيب الموارِدةَ فيها الأداةُ محمولاً جهته التمام وزمانه المضي كانت ممكنة في بعض مستويات اللغة العربية المصرية.يمكن الاستشهاد على ذلك بالبيتين التاليين المقتطفين من أغنية قديمة :

(14) في البحر لم فتكم

في البر فتوني

بالتبر لم بعتكم

بالتبن بعتوني

ولا يمكن أن نجزم بأن هذه الظاهرة من رواسب لغة عربية قديمة كانت فيها التراكيب التي من قبيل (13) تراكيب جائزة .

تنصَبُّ الأداة «لم» إمّا على الحمل كامله أو على المحمول بمفرده كما يتبين من الجملتين التاليتين :

(15) أ — لم ينزل المطر (بل صفا الجو)

ب — لم تنجح هند في الامتحان (بل رسبت)

أمّا الجمل التي من قبيل (16) ، حيث ينصَبُّ النفي بلم على مكون آخر غير المحمول ، فإننا نشك في نحويتها :

(16) ؟؟؟ لم يسافر خالد البارحة (بل اليوم)

ويؤدَّى معنى الجملة (16) بالأداة «ما» التي يبدو أنها الوسيلة المثلى ، في اللغة العربية ، لنفي المكون :

(17) ما البارحة سافر خالد (بل اليوم)

أمّا فيما يخص موقع «لم» في الجملة ، فإنها ترد قبل المحمول الفعل. وتوحي المعطيات بأنها من لواصقه شأنها في ذلك شأن الأدوات الدّالّة على مخصّصاته . ويدلّ على لاصقيّتها بالنسبة للمحمول أمران :

1) أنه لا يجوز الفصل بينهما بمكون آخر،قارن بين الجملة (17) والجملة التالية :

(18) * لم البارحة يسافر خالد

2) وأنه يسوغ أن يتقدمها مكون من المكونات الداخلية كما يتبيَّن من المقارنة بين الجملتين (9 أ – ب) المكرّرتين هنا للتذكير والجملتين (19 أ – ب) :

(9) أ — * بكراً ماجرح خالد بالسكين

ب — * بالسكين ما جرح خالد بكراً

(19) أ – بكراً لم يجرح خالد بالسكين
ب – بالسكين لم يجرح خالد بكراً

يُستنتج من المقارنة بين هذين الزوجين الجمليين أن الأداة «لم»، بخلاف الأداة «ما»، لا تحتل الموقع الصدر في الحمل إذ لو كانت تحتله لا متنع أن يتقدم عليها مكون من مكوناته ولكانت الجملتان (19 أ – ب) جملتين لاحنتين شأنهما شأن الجملتين (9 أ – ب).

1 . 1 . 3 . الأداة «لن» :

للأداة «لن» من الخصائص ما للأداة «لم». فهي لاتوارد إلا محمولاً فعلياً :

(20) أ – لن يسافر خالد هذا الصيف
ب – * لن خالد مسافر
ج – * لن عمرو استاذ
د – *لن عمرو في المقهى .

ولا يمكن أن يكون هذا المحمول الفعلي إلا «تدليلا» من حيث الصيغة و «غير تام» من حيث الجهة. فالجملة (21)، مثلاً، جملة لاحنة إذا أوّلت على أساس أن صيغة المحمول فيها صيغة «دعاء» :

(21) * لن يسافر خالد هذا الصيف !

والجملة (22) لاحنة كذلك إذ إن محمولها «تام» :

(22) * لن سافر خالد

وتلتصق «لن» بالمحمول الفعل التصاق «لم» به بحيث لا يجوز الفصل بينهما بعنصر آخر، ولا يمتنع أن يتقدمها مكون من مكونات الحمل الداخلية :

(23) أ – * لن بكراً يجرح خالد بالسكين
ب – بالسكين لن يجرح خالد بكراً

وكالأداة «لم»، تنصبُّ الأداة «لن» إمَّا على المحمول الملتصقة به كما في الجملة (24 أ) أو على الحمل كامله كما هو الشأن في الجملة (24 ب) :

(24) أ – لن يرسب خالد في الامتحان (بل سينجح)
ب – لن ينزل المطر (بل سيصفو الجو)

ويصدق ماقلناه عن التراكيب التي من قبيل (16) حيث ينصبُّ النفي على مكون آخر غير المحمول الفعل على التراكيب التي من قبيل (25) :

(25) ؟؟؟ لن يسافر خالد غَداً (بل اليوم)

إلاّ أن الأداتين «لم» و «لن» تختلفان بالنظر إلى المخصّص الزماني . فالأداة الأولى ، كما سبق أن بيّنا ذلك ، توارد محمولاً فعلاً زمانه المضي في حين أن الأداة الثانية تساوق محمولاً فعلاً زمانه «المستقبل». فالجملة (20 أ) ، مثلاً، لا يمكن أن تؤوَّل إلا على أساس أنها تعبر على الزمان المستقبل .

نستخلص من هذا أن الأداة «لن» بديل سياقي للأداة «لم» يحل محلها في التراكيب ذات المحمول المخصّص زمانياً بالمستقبل .

1 . 1 . 4 . الأداة «ليس» :

استدللنا في مكان آخر[3] على أن «ليس» من الأفعال الروابط التي تضطلع بالدلالة على مخصّصات المحمول غير الفعل . بهذا المعنى تحاقل «ليس» الأفعال «كان» و «ظل» و «مازال» وغيرها .

وكباقي هذه الأفعال يمكن أن تقوم «ليس» بدور الفعل المساعد في الجمل ذات المحمول الفعل . وهذه امثلة لاستعمالي «ليس» :

(26) أ — ليست هند استاذة
ب — ليس خالد نائماً
ج — ليست زينب في البيت

(27) أ — ليس خالد يكتب الشعر
ب — ليست هند تزورنا كلّ يوم

سنقتصر ، هنا ، على الحديث عن الاستعمال الأوّل للأداة «ليس» ، استعمالها فعلاً رابطاً في التراكيب ذات المحمول غير الفعلي .

يرتبط ظهور الأفعال الروابط وعدم ظهورها بمخصّصي المحمول الجهي والزماني . فيما يخص الفعل الرابط «ليس» ، يتوقف ظهوره في الجمل ذات المحمول غير الفعلي على توافر الشرطين التاليين : (أ) أن يكون المخصّص الجهي للمحمول المخصّص «غير التام» و (ب) أن يكون مخصّصه الزمني المخصّص «الحاضر» . ويضاف إلى هذين الشرطين شرط أن تكون الجملة جملة منفية . ويبروز ورود هذه الشروط أنه إذا كان المخصّص الجهي المخصّص «التام» والمخصّص الزماني «المضي» ظهر الفعل الرابط «كان» كما في الجُمل (28 أ — ج) :

(28) أ — كانت هند استاذة

ب – كان خالد نائما

ج – كانت زينب في البيت

وأنه إذا كان المخصّص الجهي المخصّص «غير التام» وكان المخصّص الزماني المخصّص «المضي» ظهر فعل من الأفعال الرابطة المنتمية إلى زمرة «ظل» أو زمرة «مازال» كما هو الشأن في الجمل (29) :

(29) أ – مازالت هند استاذة

ب – مابرح خالد نائما

ج – ظلت زينب في البيت

وأنه إذا كان المخصّص الجهي المخصّص «غير التام» والمخصّص الزماني المخصّص «الحاضر» وكانت الجملة مثبتة خلت الجملة من أي فعل رابط :

(30) أ – هند استاذة

ب – خالد نائم

ج – زينب في البيت

1 . 1 . 5 . الأداة «لا»

يُستخلص من المعطيات المتعلقة بالأداة «لا» أنها تُستعمل للنفي في ثلاث طبقات سياقية أساسية . ترد هذه الأداة مساوقة لفعل كما في الجملتين (31 أ – ب) :

(31) أ – لا يسافر خالد في العُطل

ب – لا بقي الرقيب !

وترد نافية لاسم كما هو الشأن في الجملتين التاليتين :

(32) أ – لارجلَ في الدار (بل امرأة)

ب – لا رجلٌ في الدار (بل رجلان)

وترد كذلك أداة عطف كما في الجملة (33) :

(33) أكل خالد لحماً لا دجاجاً

وفي الفقرات الثلاث الموالية رصد لخصائص «لا» في كلّ من هذه الطبقات السياقية .

1 . 1 . 5 . 1 . «لا + فعل» :

تساوق أداة النفي «لا» محمولاً فعلاً صيغته «التدليل» كما في الجملة (31 أ)

و «الأمر» كما هو الشأن في الجملة (34) :

(34) لا تغتب أصدقاءك !

ويكون المحمول الفعل في هاتين الحالتين «غير تام» من حيث جهته فيكون بذلك «مضارعاً»(4) .

وترد هذه الأداة مع محمول فعل «ماض» شريطة أن تكون صيغته ، كما سبقت الاشارة إلى ذلك ، صيغة «الدعاء» كما هو الشأن في الجملة (31 ب) المكرّرة هنا للتذكير :

(31 ب)لا بقي الرقيب !

1 . 1 . 5 . 2 . «لا + اسم» :

تستعمل «لا» لاصقة باسم فيكون حيزها الاسم الذي تلتصق به كما هو شأنها في الجملتين (32 أ - ب) المكررتين هنا للتذكير :

(32) أ - لا رجلَ في الدار (بل امرأة)

ب - لا رجلَ في الدار (بل رجلان)

وتماثل «لا» في هذا الاستعمال ، اللاصقة الاسمية «no» في اللغة الانجليزية الواردة في التراكيب التي من قبيل :

(33) a - No man is in the house

b - There is no man in the house

ويروز التصاقها بالاسم منفيّها امتناع الفصل بينهما بفاصل كما يدل على ذلك لحنُ الجملة (35) :

(35) * لا في الدار رجل

من الملاحظ أن مرادفتها الانجليزية تلتصق بالاسم منفيها أيا كانت وظيفته وأيّا كان موقعه في الجملة كما يتبين من الجمل التالية :

(36) a - No man has come yesterday

b - J have seen no man

c - J gave the book to nobody

أمّا «لا» فلا يسوغ أن تلتصق بالاسم إلاّ إذا (أ) كان الاسم فاعلاً و (ب) كان محتلاً لصدر الجملة (أي متقدماً على المحمول) كما يتبين من المقارنة بين الجملتين

(32 أ – ب) والجمل (36 أ – ج) :

(37) أ – * رأيت لا رجل

ب – * أعطيت لارجل مالاً

ج – * في البيت لا رجل

1 . 1 . 3 . «لا» العاطفة :

الطبقة السياقية الأساسية الثالثة التي تظهر فيها الأداة «لا» هي الطبقة التي تستعمل فيها هذه الأداة للعطف بين عنصرين أولهما مثبت وثانيهما منفي كما هو شأنها في (33) المعاد سوقها هنا للتذكير :

(33) أكل خالد لحماً لادجاجاً

خصائص الأداة «لا» مستعملةً للعطف يمكن إجمالها في مايلي :

أ – لا يسوغ أن يعطف بواسطتها بين أكثر من عنصرين اثنين كما يدل على ذلك لحن الجملة (38) :

(38) * أكل خالد لحماً لا دجاجاً لا سمكاً

وتخالف بذلك باقي أدوات العطف التي يجوز أن تعطف بين أكثر من عنصرين :

(39) أ – جاء عمرو وخالد وإبراهيم

ب – جاء عمرو فخالد فإبراهيم

ج – جاء عمرو ثم خالد ثم إبراهيم

ب – يُعطف بـ «لا» بين مكونين (محمولين أو حدّين) كما هو الشأن في الجملتين (40 أ – ب) :

(40) أ – سافرت إلى فاس لا إلى مراكش

ب – نجح لا رسب خالد

ولا يجوز العطف بها بين جملتين كما يدل على ذلك لحن الجملة (41) :

(41) * صفا الجو لا نزل المطر

ج – ترد «لا» في جملة مثبتة ولا يسوغ أن تستعمل عاطفة في جملة منفية كما يدل على ذلك لحن الجملة (42) :

(42) * ما أكل خالد لحماً لا دجاجاً

ويجوز ظهورها في جملة منفية شريطة أن تتقدمها الواو والتي تكون آنذاك الأداة العاطفة :

(43) ما أكل خالد لحماً ولا دجاجاً

1 . 2 . الأدوات المركّبة :

تتألف الأدوات النافية المركّبة كما سبقت الاشارة إلى ذلك ، من إحدى أدوات النفي البسيطة التي تقدم الحديث عن خصائصها والأداة الحاصرة «إلا» كما هو الشأن في الجُمل التالية :

(44) أ – ما أحب كُثير إلا عزة

ب – لم يكتب عمرو إلا رواية

ج – لن يسافر خالد إلا في الأسبوع المقبل

د – ليس خالد إلا شاعراً

ه – لا يشرب بكر إلا اللبن

و – إن زيد إلا كاتب

تمتاز التراكيب التي من قبيل (44 أ – و) بكونها وسيلة للتعبير عن «الحصر» أي عن نفي خاصية معينة عن مجموعة من الذوات وقصر اثباتها بالنسبة لذات منتمية لهذه المجموعة (أو لبعض الذوات المنتمية لها) . ففي الجملة (44 أ) ، مثلاً ، نُفيت الخاصية «حب كثيّر» عن مجموعة الفتيات التي يمكن أن يظن أن «كثيّراً»أحبّهن وأثبتت لفتاة واحدة ، معشوقته «عزّة» . وتدخل هذه التراكيب ، بالنظر إلى هذه الخاصيّة ، في زمرة من التراكيب أوسع ، زمرة التراكيب الحصرية ، نرجىء الحديث عن خصائصها وعن طريقة التمثيل لها في اطار النحو الوظيفي إلى الفصل الثالث من هذا الكتاب حيث تقترح تحليلاً وظيفياً لمختلف البنيات البؤرية في اللغة العربية ومن بينها البنيات التي دُرج على تسميتها «البنيات الحصرية» .

1 . 3 . الأسماء «شبه النافية» :

حدث في اللغات «الهندية-الأوربية» كاللغة الفرنسية مثلا ، أن بعض المركبات الاسمية المواكبة لأدوات النفي أصبحت تشكّل وهذه الأدوات صُرفة نافية واحدة . فالمركّبان الاسميان «rien» و «personne» ، في اللغة الفرنسية ، يدلان دلالة مستقلة على «شيء» و «أحد» بالتوالي كما يتبين من المثالين الآتيين :

(45) a - Un rien peut lui faire changer d'avis

b - J'ai rencontré une seule personne

وأصبح هذان المركبان الاسميان لكثرة مواردتهما لاداة النفي «ne» يؤلفان مع هذه الاداة صرفة نافية متقطعة واحدة كما هو الشأن في الجملتين التاليتين :

(46) a - Je n'ai rien bu

b - Je n'ai rencontré personne

يروز «تحجُّر» هذين المركّبين الاسميين كعنصرين من أداتين نافيتين مركَّبتين أنهما لا يردان منفردين (إلا في بعض المستويات اللغوية) :

(47) a - * J'ai rien bu

b - * J'ai rencontré personne

ويصدق ما قلناه عن هذين المركّبين على المركّبات العربية «أحد» و «قط» و «أبداً» التي خضعت لظاهرة «التحجُّر» ، بحيث أصبحت تستعمل دائماً طرفاً ثانياً لأداة نفي مركبة كما يُستنتج من المقارنة بين الجمل (48 أ – ج) و (49 أ – ج) :

(48) أ – ما رأت هند أحداً

ب – ما كذبت قط

ج – لن أدخن أبداً

(49) أ – ؟؟ رأت هند أحداً

ب – * كذبت قط

ج – * أدخن أبداً

ويزكي هذا التحليل أن هذه المركبات ، بالاضافة إلى امتناع ورودها منفردة كما يدل على ذلك لحن الجمل (49 أ – ج) ، لم تعد تتمتع بحرية الترتيب التي تتمتع بها باقي المركبات الواقعة في حيّز الأداة النافية . قارن :

(50) أ – هنداً لايقابل خالد

ب – * أحداً لا يقابل خالد

(51) أ – اليوم لم يخرج خالد

ب – * قط لم يخرج خالد

(52) أ – هذه المرة لن أغامر

ب – * أبدا لن أغامر

ويزكيه كذلك أن المركبات الثلاثة المعنية بالأمر تستأثر دائماً بحيّز الأداة النافية بحيث لا يسوغ أن ينصبّ النفي على مركّب آخر من المركّبات المواردة لها في نفس الجملة كما يدل على ذلك لحن الجمل (53 أ – ج) :

(53) أ – *ما اليَوم رأت هند أحداً (بنبر «اليوم»)

ب – * ما عَمْراً قابل خالد قط (بنبر «عمراً»)

ج – * عُمراً لن يقابل خالد أبداً (بنبر «عمراً»)

يكمن لحن هذه الجمل في أن مركّباً آخر («اليوم» في الجملة الأولى و «عمراً» في الجملتين الثانية والثالثة) غير المركبات «أحد» و «قط» و «أبداً» ورد منصباً عليه النفي .

ملحوظة : يمكن أن نُلْحقَ بهذه المركبات الثلاثة ، بالنظر إلى خاصية التحجر ، المركّب «شيء» الذي يتصرف في سياق النفي تصرفَها : فهذا المركّب يستقطب حيز النفي دون المركّبات المواردة له في نفس الجملة :

(54) أ – ما قرأت شيئا

ب – * ما اليَوم قرأت شيئا (بنبر «اليوم»)

وهو يحتل موقعه العادي داخل الجملة دون أن يكون لديه إمكان التنقل :

(55) أ – لم أقرأ اليوم شيئاً

ب – * شيئاً لم أقرأ اليوم

إلاّ أنه بخلاف «أحد» و «قط» و «أبداً» ، يمكن أن يرد منفرداً (أي بدون أداة نفي) كما تدل على ذلك سلامة الجملة (56) :

(56) أكل المريض شيئاً صباح اليوم

ويمكن أن نُعلّل هذا بأن عملية التحجر لم تصل إلى منتهاها بالنسبة لـ «شيء» وصولها بالنسبة للمركّبات الثلاثة الأخرى .

إلا أننا نلاحظ أن عملية التحجر هذه – وإن توقفت في اللغة العربية الفصحى – استمرت في اللغات الدوارج الحالية بحيث أصبحت المفردة المعنية بالأمر مجرد لاصقة تلحق بالمحمول (الفعل أو الاسم أو الصفة) الذي تتقدمه أداة النفي كما يتبين من الأمثلة التالية :

(57) **اللغة المغربية :**

أ – ما مشتشي لفاس

ب – محمّد ما مريضشي

(58) **اللغة المصرية :**

أ – ما خطرتش على بالك يوم تسأل عني

ب – ما كانشي يتعز !

بل إنها ، في هذه الدوارج ذاتها ، أصبحت تكوّن مع أداة النفي أداة متصلة واحدة كما هو شأنها في الزوجين الجمليين (59) و (60) :

(59) أ – ماشي عادتك هذي

ب – محمّد نجح ماشي سقط !

(60) أ – مش ممكن أحبك !

ب – ولاّ اقولك ؟ مش حاقول لك !

2 . البنيات المنفية :

نقترح ، في هذا المبحث ، تنميطاً للبنيات المنفية في اللغة العربية يقوم ، أساساً ، على حيّز النفي الذي يختلف باختلاف نمط العنصر الذي تنصب عليه الأداة النافية . يمكن أن ينصبَّ النفي ، بوجه عام ، على أحد عناصر الجملة التالية :

أ – الحمل بكامله ،

ب – أحد مكونات الحمل (محموله أو أحد موضوعاته أو أحد لواحقه) ،

ج – القوة الانجازية المواكبة للحمل ،

د – جهة الحمل .

تمثّل الجمل (61 أ – د) لهذه الأنماط الأربعة من التراكيب المنفية :

(61) أ – ما صفع خالد هنداً

ب – ما هنُدا صفع خالد (بنبر «هنداً»)

ج – لا أعدك أنني سآتي

د – لا يظن عمرو أن خالداً يعشق هندا

ويمكن أن ينصبّ النفي داخل المكون الواحد على أحد عناصره كما هو الشأن في الجمل (62 أ) و (62 ب) و (62 ج) حيث يشكّل حيّزاً للنفي مخصّصُ العدد ورأسُ المركب وفضلة المركّب بالتوالي :

(62) أ – ما رجلاً قابلت (بل رجلين)

ب – ما أبا زيد قابلت (بل أخاه)

ج – ما أبا زيد قابلت (بل أبا عمرو)

2 . 1 . نفي الحَمل :

نكون أمام «نفي الحمل» حين نكون أمام جملة ينصبُّ فيها النفي على الحمل باعتباره كلاً .

ففي الجملة (61 أ) ، مثلاً ، ينصبُّ النفي على الحمل بكامله ، أي على مجموع المحمول «صفع» وموضوعيه الفاعل «خالد» والمفعول «هنداً» . ويتم نفي الحمل بجميع الأدوات النافية المتوافرة في اللغة العربية بحيث يمكن أن يُتوسّل بكل هذه الأدوات بدون استثناء لبلوغ هذه الغاية كما يمكن أن يستنتج من الجمل التالية :

(63) أ – ما حضر الضيوف

ب – لم يحضر الضيوف

ج – لن يحضر الضيوف

د – لا يخيب المحسن

هـ – ليس الضيوف حاضرين

ملحوظة : ماقلناه عن صلاحية الأدوات النافية لنفي الحمل لايصدق إلا على الأدوات البسيطة مثل الأدوات الواردة في الجمل (63 أ –هـ) . أمّا الأدوات النافية المركبة (من أداة نفي وأداة حصر) ، فلا تنصب إلا على جزء من الحمل ولا يمكن أن يشكّل حيزاً لها الحمل كامله . ففي الجملة (64) ، على سبيل المثال ، يُعدُّ منفياً الجزءُ الوارد قبل الأداة «إلاّ» ويُعدُّ الجزء الوارد بعدها خارجا عن حيز النفي :

(64) ما أعطى زيد عمراً إلا قليلاً من المال .

2 . 2 . نفي أحد عناصر الحمل :

يمكن أن ينصبَّ النفي على أحد مكونات الحمل ، سواء أكان هذا المكون المحمول ذاته أم أحد موضوعاته . يُنفى المحمول بواسطة الأدوات النافية جميعا كما يتبين من الجمل التالية :

(65) أ – ما قتل خالد بكراً (بل جرحه)

ب – لم يبع خالد بكراً السيارة (بل أعاره إياها)

ج – لن يبيع خالد بكراً السيارة (بل سيعيره إياها)

د – لا يوافق خالد بكراً (بل يخالفه)

هـ – ليس خالد مدرساً (بل طبيباً)

أمّا موضوعات المحمول فيتم نفيها ، كما توحي بذلك المعطيات ، بواسطة أداة واحدة ، الأداة «ما» إذ أن الأدوات النافية الأخرى يستبعد ، كما سبق أن بيّنا ، استعمالها لنفي هذا الضرب من المكونات .

وتمتاز التراكيب التي تستعمل فيها «ما» لنفي موضوع من موضوعات الحمل (أو لاحق من لواحقه) بأن العنصر منفيًّا يحتل الموقع الذي يلي موقعها مباشرة كما يتبيَّن من المقارنة بين طرفي الأزواج التالية :

(66) أ – ما بكَراً قتل خالد (بل ابراهيم)

ب – *ما قتل خالد بكَراً (بل ابراهيم)

(67) أ – ما السّيارة باع خالد بكراً (بل الدّراجة)

ب – * ما باع خالد بكراً السيارة (بل الدراجة)

(68) أ – ما مَسَاء قابلت زينب (بل صباحاً)

ب – * ما قابلت زينب مسَاء (بل صباحاً)

ملحوظة :للتراكيب التي من قبيل :

(69) أ – مازالت هند تنتظر خالداً

ب – ما برح خالد يوادّ هنداً

ج – ما انفك خالد يطارد خصمه

وضعٌ خاص يميزها عن التراكيب المنفية موضوع دراستنا . ويكمن تميز هذه التراكيب في أن الأداة النافية تشكّل والفعل الذي يليها مكوّنا واحداً متحجّراً . ويروز خاصيّة التحجّر هذه :

1) أن الفعل مدخولَ أداة النفي ممتنع ورودُه بدونها :

(70) أ – * زالت هند تنتظر

ب – * برح خالد يواد هندا

ج – * انفك خالد يطارد خصمه

2) وأنه من غير السائغ توسُّط مكون آخر بين الأداة النافية ومدخولها :

(71) أ – * ما خالداً زالت هند تنتظر

ب – * ما هنداً برح خالد يواد

ج – * ما خصمه انفك خالد يطارد

3) وأنه من الجائز أن يتقدم على الأداة «ما» في هذا الضرب من التراكيب أحد

مكونات الحمل بخلاف ما يحصل حين ترد هذه الأداة في تراكيب غير متحجّرةٍ كما يتضح من المقارنة بين الجملتين التاليتين :

(72) أ – خالداً مازالت هند تنتظر (لابكراً)

ب – * خالداً ما تنتظر هند (بل بكراً)

ويُستعمل التركيب المتحجِّر المؤلف من أداة نفي وأحد الأفعال المنتمية إلى زمرة «زال» للدلالة على مخصّصي المحمول (الفعلي وغير الفعلي) الجهي والزماني باعتباره فعلاً مساعداً أو فعلا رابطا . وقد درسنا خصائص هذه التراكيب في كتابنا «من قضايا الرابط في اللغة العربية» حيث تناولنا شروط ظهور هذه الأفعال وكيفية التمثيل لها داخل النحو .

2 . 3 . نفي القوة الانجازية :

تتضمن دلالة الجمل ، في اللغات الطبيعية ، كما هو معلوم ، (أ) المحتوى القضوي و (ب) القوة الانجازية المواكبة لهذا المحتوى القضوي . ويعبَّر عن القوة الانجازية إمَّا بواسطة صُرفة معينة (أداة أو تنغيم ...) أو بواسطة فعل إنجازي معين كما هو الشأن في الجملتين التاليتين :

(73) أ – هل سافرت هند إلى الخارج ؟

ب – أسألك عن سفر خالد إلى الخارج

تواكب في الجملتين (73 أ – ب) المحتوى القضوي (سفر هند إلى الخارج) القوة الانجازية «السؤال». ويعبَّر عن هذه القوة الانجازية في الجملة الأولى بواسطة أداة الاستفهام «هل» والتنغيم وفي الجملة الثانية بواسطة الفعل الانجازي «سأل» . ويُشترط في الفعل الرئيسي الوارد في الجمل التي من قبيل (73 ب) ، كي يدل على القوة الانجازية :

1) أن يكون متصرفاً في الزمن «الحاضر» (زمن التكلم) ،

2) وأن يكون فاعله الشخص المتكلم .

فبخرق أحد هذين الشرطين ينقلب الفعل المعني بالأمر من فعل إنجازي إلى فعل غير إنجازي كما هو الشأن في الجملتين (74 أ – ب) حيث خرق الشرط الأول والشرط الثاني على التوالي :

(74) أ – سألتك عن سفر خالد إلى الخارج

ب – يسألك بكر عن سفر خالد إلى الخارج

في الجمل التي من قبيل (73 ب) ، أي الجمل المركبة التي تتضمن فعلاً إنجازياً يدل على القوة الانجازية المواكبة للمحتوى القضوي ، يمكن أن ينصبَّ النفي إمَّا (أ) على المحتوى القضوي كما في الجملة (75 أ) أو (ب) على القوة الانجازية كما هو الشأن في الجملة (75 ب) :

(75) أ – أعدك أنني لن أزورك
ب – لا أعدك أنني سأزورُك

لكي يكون النفي منصباً ، في هذا الضرب من الجمل ، على القوة الانجازية يتحتم أن يتوافر في الفعل المنفي شرطا الانجازية الآنفا الذكر . أمَّا إذا اختل هذان الشرطان فإننا نكون أمام جملة مركبة عادية منفية فيها الجملة الرئيسيةُ كما هو الشأن في الجملة (76 أ) حيث خرق شرُط الزمن والجملة (76 ب) المختلّ فيها شرط الفاعل :

(76) أ – ما وعدتك أنني سأزورك
ب – لا يعدك ابراهيم أنه سيزوُرك

2 . 4 . نفي جهة الحمل :

نقصد ب «الجهة» (حين نتحدث عن الحمل) ، الموقف الذي يتخذه المتكلم إزاء الواقعة التي يدل عليها الحمل . فالمتكلم ، بوجه عام ، يمكن أن يقف من الواقعة موقف المتيقن أو موقف الشاك أو موقف المتردد أو موقف الرافض إلى غير ذلك من المواقف الممكن اتخاذها بالنسبة لواقعة من الوقائع .
ويُتوسَّل للتعبير عن الجهة بهذا التحديد – بوسائل مختلفة أهمها التنغيم وبعض العبارات الظروف وفئة من الأفعال كالأفعال المنتمية إلى زمرة «ظنّ» .
ولنمثل للنمطين الثاني والثالث من هذه الوسائل بالجمل (77) و (78) بالتوالي :

(77) أ – لا شك في أن خالداً يعشق هنداً
ب – يعشق خالد هنداً بكل تأكيد
ج – من الممكن أن يعشق خالد هنداً

(78) أ – أظن أن خالداً يعشق هنداً
ب – أعتقد أن خالداً يعشق هنداً
ج – أشك في أن خالداً يعشق هنداً

في الجمل التي من قبيل (78 أ – ج) يمكن أن ينفي المحتوي القضوي للجملة

كما في الجمل (79 أ – ج) ويمكن أن تنفي الجهة المواكبة للمحتوي القضوي كما هو الشأن في الجمل (80 أ – ج) :

(79) أ – أظن أن خالداً لا يعشق هنداً
ب – أعتقد أن خالداً لا يعشق هنداً
ج – أشك في أن خالداً لا يعشق هنداً

(80) أ – لا أظن أن خالداً يعشق هنداً
ب – لا أعتقد أن خالداً يعشق هنداً
ج – لا أشك في أن خالداً يعشق هنداً

2 . 5 . النفي داخل المكوّن الواحد :

العناصر التي يتكون منها المركّب ، حسب التحليل السائد ، عناصر ثلاثة : مخصص (أو سلسلة من المخصصات) ورأس وفضلة (أو سلسلة من الفضلات) .
سبق أن بيّنا أن النفي يمكن أن ينصبَّ على المركب بكامله كما هو الشأن بالنسبة للمركّب «هذا الكتاب الأزرق» الوارد في الجملة (81) :

(81) ماهذا الكتابَ الأزرق اشتريتُ

وتوحي المعطيات بأنه من الممكن أن يُنفَى أحد عناصر المركب كما يتبين من الجمل التالية :

(82) أ – ما أبا زيد رأيت (بل عمَّه)
ب – ما أبا زَيد رأيت (بل أبا عمرو)
ج – ما هذا الكتاب اشتريت (بل ذلك)
د – ما كتاباً اشتريت (بل مجموعة من الكتب)
ه – ما ثلاثة كتب اشتريت (بل خمسة)
و – لا طالبٌ في القسم (بل طالبان)

ينصبّ النفي في الجملة (82 أ) على رأس المركب («أبا») وفي الجملة (82 ب) على فضلة المركب («زيد») أما في الجمل (82 ج – و) فإنه منصبٌّ على مخصّص المركب اسم الاشارة «هذا» و «المعدّد» اللاحقة «التنوين» و «ثلاثة» .

2 . 6 . مكونات لها الأسبقية في الانتفاء :

لاحظ دارسو ظاهرة النفي المشتغلون في إطار انحاء متباينة أن ثمه عبارات لغوية

تحظى بالأسبقية على غيرها من العبارات في الانتفاء . ميزة هذه العبارات ، حسبما لوحظ ، أنها إذا وردت في جملة تتصدرها أداة نفي انصبَّ النفي عليها دون باقي مكونات الجملة .

من هذه العبارات الأسوارُ والمركبات المنكّرة والمركبات المبأرة . لنتأمل الجمل التالية :

(83) أ – ما قابلت كُلّ الاصدقاء اليوم (بل بعضهم)

ب – ؟؟؟ ماقابلت كل الأصدقاء اليَوْم (بل البارحة)

(84) أ – ما كتَابا أعطيت صديقي (بل كتابين ، بل مجلة ...)

ب – ؟؟؟ ما صَديقي أعطيت كتابا (بل خالداً)

(85) أ – خرج خالد البارحة غاضبًا (بنبر «غاضباً»)

ب – ما غاضبًا خرج خالد البارحة (بل مبتسماً)

ج – ؟؟؟ ما البارحة خرج خالد غاضَباً (بل اليوم)

لانجد في الدراسات التي انصبت على هذه الظاهرة أية محاولة لتفسير استقطاب الطوائف الثلاث من المركّبات لحيز النفي حيث يُكتفى بالاشارة إلى أنه إذا ورد في جملة منفية ما سور أو عبارة منكرة أو عبارة مبأرة انصبّ النفي على السور أو على العبارة المنكّرة أو على العبارة المبأرة دون باقي مكونات الجملة .

ويبدو لنا أن التفسير الوظيفي الملائم لهذه الظاهرة هو كالتالي :

أ – ثمة مكونات لايمكن أن تشكّل حيزاً للنفي وهذه المكونات فئتان : المكونات الخارجة عن الحمل ذاته والمكونات الحاملة للمعلومات «المعطاة»[5] (المكونات «المقتضاة») .

1) يمتاز كل مخصّص للحمل (قوة انجازية ، نفي ...) بأنه لا ينصبُّ إلا على الحمل باعتباره كلاً أو على أحد عناصره (موضوعاً كان أم لاحقاً) . وقد سقنا ، فيما تقدم ، أمثلة للتراكيب المنصب فيها النفيُ على الحمل كاملا وامثلة للتراكيب المنصب فيها النفي على أحد عناصر الحملِ . أمَّا المكونات التي لا تنتمي إلى الحمل (المكونات الخارجية) فلا يسوغ أن تشكّل حيزا للنفي ولو وردت متقدمة عليها أداة النفي . من أمثلة ذلك الجُمل (86 أ – ب) و (87 أ – ب) :

(86) أ – ما خالد نجحت أخته (بل رسبت)

ب – * ما خالد ، نجحت أخته (بل عمرو)

(87) أ – ما نجحت أخته ، خالد (بل رسبت)

ب — * ما نجحت أخته، خالد (بل عمْرو)

فالجملة (86 ب) لاحنة لانصباب النفي فيها على المكون الخارجي المبتدأ «خالد» . ويكمن لحن الجملة (87 ب) في كون النفي ورد منصباً على المكون الخارجي الذيل «خالد» . وتقابل هاتين الجملتين الجملتان السليمتا البناء (86 أ) و (87 أ) حيث شكّل حيزاً لأداة النفي «ما» المكونان محمولاهما .

2) مما حصل الاتفاق عليه في الدراسات التي تناولت مفهوم «الاقتضاء» أن معنى الجملة في اللغات الطبيعية معنيان : معنى مثبت هو محط الاخبار ومعنى مقتضي يشكّل القاسم المعلوماتي المشترك بين المتخاطبين . مثال ذلك الجملة (88ب) الواردة في الحوار (88 أ – ب) حيث يشكل مجموع المكونات «وهب خالد البيت» الجزء المقتضى والمكون «هنداً» الجزء المثبت :

(88) أ — من وهب خالد البيت ؟

ب — وهب خالد البيت هنْداً (بنر «هنداً»)

ومما يميز الجزء المقتضى في جملة ما ، بل مما يُتخذ رائزاً له ، أنه الجزء الذي يظل خارجاً عن حيز النفي . قارن بهذا الصدد ، بين الجملتين (89 ب) و (89 ج) الواردتين كليهما جواباً تصحيحياً للجملة (89 أ) :

(89) أ — لقد وهب خالد البيت هنْداً (بنبر «هنَداً»)

ب — ما هنْداً وهب خالد البيت

ج — * ما البيْت وهب خالد هنداً

ملحوظة : يمكن أن يُردَّ امتناع انصباب النفي على المكونات الخارجة عن الحمل (المكون المبتدأ والمكون الذيل) إلى أن هذه المكونات تحمل معلومات مقتضاة ، يتقاسم معرفتها المتكلم والمخاطب . فالمكون المبتدأ ، مثلا ، يحمل بالضرورة معلومة تنتمي إلى القاسم المعلوماتي المشترك بين المتخاطبين ، باعتباره المكون الدّال على مجال الخطاب(6) .

ب — من الخصائص العامة التي تتقاسمها اللغات الطبيعية ارتباط أداة النفي بالمكون الحامل للمعلومة «الجديدة» أو المعلومة المتجادل في ورودها ، أي بالمكون المبأر .

ويتجلى هذا الارتباط في أنه لا يسوغ أن ينصب النفي على مكون آخر غير المكون المبأر كما يتبين من المقارنة بين الجملة (85 ب) والجملة(85 ج) باعتبارهما جوابين

تصحيحيين للجملة (85 أ) .

على أساس هذه الملاحظة يمكن صوغ المبدإ العام التالي :

(90) «يُشكّل حيّزاً للنفي المكونُ المبأر» .

ويأخذ هذا المبدأ طبيعيَّته من أنه من الطبيعي ألاَّ يُنفى إلا ماكان يشكل الفرق الاخباري بين المتخاطبين ، أي ما كان يجهله أحدهما أو ماكان محط جدال بينهما . ويَعسُر ، في المقابل ، أن ينفى ما كان بينهما موضوعَ اتفاق .

ج – يلاحظ كذلك أن بعض المكونات تمتاز باستقطابها لحيز التبئير. من هذه المكونات الأسوار والمركبات المنكّرة وطائفة من المكونات الظروف التي إن وردت في جملة ما أخذت الاسبقية على غيرها من المكونات في التبئير . يتبيّن ذلك من المقارنة بين طرفي الأزواج الجملية التالية :

(91) أ – أكُلَّ المال أعطيت هند (أم بعضه) ؟

ب – ؟؟ أهُنداً أعطيت كل المال (أم زينب) ؟

(92) أ – أكُتَاباً أعرت هنداً (أم مجلة) ؟

ب – ؟؟ أ هُنداً أعرت كتاباً (أم زينب)

(93) أ – أمبتَسماً قابل خالد الضيوف (أم غاضبا)

ب – ؟؟ آلضَيوف قابل خالد مبتسما (أم أصدقاءه)

وبما أن النفي ينصبُّ ، كما تقدم ، على المكونات المبأرة فإنه يتوجَّهُ ، بالدرجة الأولى ، إلى هذه الفئات الثلاث من المكونات باعتبارها ذات الاسبقية في التبئير كما يتبين من المقارنة بين طرفي الأزواج (94) و (95) و (96) :

(94) أ – ما كَلَّ المال أعطيت هندا (بل بعضه)

ب – ؟؟ ما هُنداً أعطيت كل المال (بل زينب)

(95) أ – ما كُتابا أعرت هنداً (بل مجلة)

ب – ؟؟ ما هنُداً أعرت كتابا (بل زينب)

(96) أ – ما مبتَسما قابل خالد الضَيوف (بل غاضباً)

ب – ؟؟ ما الضَيَوف قابل خالد مبتسماً (بل أصدقاءه)

يُستنتج من هذا أن المكونات المعنية بالأمر في هذه الفقرة لا تستقطب حيّز النفي باعتبارها مقولات تركيبية بل باعتبارها مكونات تحظى بالأسبقية في التبئير .
إذا صح هذا الاستنتاج أمكننا صوغ الاسبقية في الانتفاء في شكل السلمية التالية :

(97) **سلمية الانتفاء :**

الأسوار
المركبات المنكّرة
المركبات الظروف } > المكونات المبأرة الأخرى > المكونات غير المبأرة

2 . 7 . النفي والقوة الانجازية :

نختم عرضنا لخصائص التراكيب المنفية بالتطرق إلى إشكالين اثنين : إشكال طبيعة النفي أهو قوة إنجازية (كالاخبار والاستفهام وغيرهما) أم هو مجرّد وسيلة للتعبير عن قوة إنجازية ، وإشكال ورود بعض التراكيب غير المتضمنة لأداة نفي دالةً على النفي .

2 . 7 . 1 هل النفي قوة إنجازية ؟

ورد في كتابات بعض اللغويين(7) ما يمكن أن يفاد منه أن النفي قوة انجازية (أو فعل لغوي) شأنه في ذلك شأن باقي القوى الانجازية المعروفة كالاخبار والسؤال والوعد والانذار والوعيد ... ويبدو لنا أن هذا الافتراض من العسير الدفاع عنه لأن النفي ، بخلاف القوى الانجازية المعروفة ، يمكن أن يوارد قوة إنجازية في نفس الجملة . فهو يواكب السؤال والاخبار والأمر والوعد كما هو الشأن في الجمل التالية :

(98) أ — أما آن لهند أن تلين ؟
ب — لم تلن هند بعد
ج — لا تهاجم ذوي الفضل عليك
د — لا أعدك بأنني سأساعدك

في مقابل ذلك ، يمتنع أن تتوارد على الجملة الواحدة قوتان إنجازيتان حرفيتان اثنتان . فلا يجوز أن تكون نفس الجملة استفهامية وخبرية أو أمرية وخبرية في ذات الوقت(8) .

ونرى أن الافتراض المعقول في هذا الصدد ، هو اعتبار النفي وسيلة صرفية تركيبية تستخدمها اللغات الطبيعية للدلالة على قسط من فعل لغوي عام يمكن الاصطلاح على تسميته بفعل «الاعتراض» . ويتضمن هذا الفعل فعلين فرعيين اثنين : فعل «الجحد» وفعل «التعويض» .

نمثل لذلك بالجملة (99) الواردة في الحوار (99 أ – ب) :

(99) أ – لقّد كتب الزمخشري «دلائل الاعجاز» .

ب – ما «دلائل الاعجاز» كتب الزمخشري بل «الكشاف»

ينجز المتكلم بتلفظه للجملة (99 ب) فعلين لغويين اثنين : فعل «الجحد» المتمثل في إنكاره لورود المعلومة الدالة عليها العبارة «دلائل الاعجاز» وفعل «التعويض» المتمثل في تصحيحه لمعلومات المخاطب بإمداده بالمعلومة («الكشاف») التي يعتقد أنها المعلومة الواردة . وقد يتضمن «الاعتراض» فعل «الجحد» بمفرده حيث يكتفي المتكلم بإنكار المعلومة التي يعتقد أنها غير واردة دون أن يصحِّح كما هو الشأن في الجملة (100) :

(100) ما «دلائل الاعجاز» كتب الزمخشري .

النفي إذن وسيلة صرفية تركيبية تتوافر في اللغات الطبيعية للتعبير عن فعل لغوي ، فعل «الجحد» وليس ، في حد ذاته ، فعلاً لغوياً كما يمكن أن يتبادر إلى الذهن .

2 . 7 . 2 . النفي «المستلزم»

بيّنا في مكان آخر(9) ، أن ثمة حالات تواكبُ فيها الجملةَ الواحدة قوتان إنجازيتان اثنتان : قوة إنجازية «حرفية» مدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها وقوة إنجازية «مستلزمة» حوارياً يقتضيها مقام التخاطب . مثال ذلك الجملة (101) :

(101) هل تستطيع أنِ تناولني ذلك الكاس ؟

التي تتوارد فيها على نفس المحتوى القضوي قوتان إنجازيتان اثنتان : قوة إنجازية حرفية تدل عليها صيغة الجملة (أداة الاستفهام «هل») وهي «السؤال» وقوة إنجازية مستلزمة حوارياً ناتجة عن ظروف مقام التخاطب وهي «الالتماس» . من التراكيب ما إذا استعمل في طبقات مقامية معينة كانت قوته الانجازية المستلزمة «الجحدَ» بالمعنى الذي حدّدنا به هذا المفهوم آنفاً . من امثلة ذلك الجملة (102) :

(102) هل يستوي العالم والجاهل ؟!

ففي هذه الجملة توارد القوةَ الانجازية الحرفية «السؤال» القوةُ الانجازية المستلزمة «الجحد» حيث إنها ترادف الجملة (103):

(103) لا يستوي العالم والجاهل .

نستخلص من هذا أن الفعل اللغوي «الجحد» يمكن أن يعبّر عنه إمّا بوسيلة

تركيبية صرفية (أداة نفي) أو عن طريق الاستلزام الحواري . ونستخلص في ذات الوقت أن النفي في حد ذاته لا يشكّل فعلاً لغوياً وإنما هو مجرد وسيلة من الوسائل المتوافرة في اللغة للدلالة على الفعل اللغوي «الجحد»(10) .

3 . نحو مقاربة وظيفية للتراكيب المنفية :

لم تحظ ظاهرة النفي بعد ، في إطار النحو الوظيفي ، بكبير اهتمام . فلا نجد ، في أدبيات هذا النحو ، دراسة تصف خصائص التراكيب المنفية في لغة من اللغات الطبيعية .

إلاّ أننا نعثر ، في ثنايا مؤلفات ديك (ديك 1978 خاصة) ، على بعض الاشارات يفاد منها أن التمثيل الملائم للنفي يمكن أن يتم بواسطة مفهوم «المخصص» على أساس اعتبار أداة النفي تحققاً لمخصص يؤشر له في البنية الحملية(11) .
في هذا المبحث نحاول وضع نحو وظيفي للتراكيب المنفية معتمدين اقتراح ديك فرضية أساساً .

3 . 1 . النفي مخصّصا :

سبق أن بيناً ، في مقدمة هذا الكتاب و في الفصل الأول منه ، أن المخصّص إوالية يُتوسَّل بها للتمثيل ، في مستوى البنية المنطقية – الدلالية (البنية الحملية) ، لفئة من الأدوات المعينة . وبيَّنا ، كذلك ، أن المخصصات بالنظر إلى طبيعة المخصص (بفتح «الصاد») أنماط ثلاثة : (أ) مخصّص حمل و (ب) مخصص محمول و (ج) مخصّص حد كما يتبين من التمثيلات التالية ، حيث π = مخصّص و φ = محمول :

(104) [ππ φ[(س1) ، (س2) ... (سن)]]
(105) [[πφ(س1) ، (س2) ... (سن)]]
(106) [[φ ... (πس ي) ...]]

واستخلصنا من دراستنا لأدوات النفي في اللغة العربية أن هذه الأدوات تنقسم ، بالنظر إلى العنصر الذي ترتبط به ، إلى فئات ثلاث : (أ) أدوات تلتصق بحمل الجملة باعتباره كلاً كالأداة «ما» و (ب) أدوات تلتصق بمحمول الجملة كالأداتين «لم» و «لن» و (ج) أدوات تلتصق بأحد حدود الحمل كالأداة «لا» .
إذا تبيَّنا افتراض التمثيل للنفي بواسطة إوالية المخصّص ، حصلنا على مايلي :

1)يؤشَّر في مستوى البنية الحملية للتركيب المنفي المتضمن للأداة الداخلة على

الحمل بكامله بواسطة مخصّص الحمل كما يتبيّن من البنية العامة التالية :

(107) [نف [♀ (س١) ، (س٢) ... (سن)]]

2) ويؤشر للتركيب المنفي المتضمن للأداة اللاصقة بالمحمول بواسطة مخصّص المحمول كما هو الشأن في البنية (108) :

(108) [[نف ♀ (س١) ، (س٢) ... (سن)]]

3) أما الأداة النافية («لا») اللاصقة بأحد حدود الحمل فيُؤشَّر لها بواسطة مخصّص الحد كما يتبين من التمثيل التالي :

(109) [[♀ ... (نف س ي) ...]]

3 . 2 . مخصّص الحمل :

تقدم أن خصائص الأداة النافية «ما» هي الخصائص التالية :

1) مساوقتها لمحمول فعلي أو محمول غير فعلي على شرط أن تكون صيغة المحمول الفعلي صيغة «التدليل» ومخصصاه الجهي والزماني المخصّص «التمام» والمخصّص «المضي» .

2) والتصاقها بحمل الجملة باعتباره كُلاً ،

3) واحتلالها للموقع الصدر في الحمل .

اعتباراً لهذه الخصائص الأساسية الثلاث ، تكون البنية الحملية للتراكيب المتضمنة للأداة «ما» ، في صورتها العامة ، هي البنية (110) :

(110) [نف [تد [تا [مض ♀ ف (س١) ... (س ن)]]]]

لنأخذ ، مثالاً ، الجملة (3 أ) المكرّرة هنا للتذكير :

(3أ) ما غادر زيد المدينة .

على أساس التمثيل العام (110) ، تكون البنية الحملية للجملة (3 أ) هي البنية (111) :

(111) [نف [تد [تا [مض غادر ف (ع 1 ذ س١ : زيد (س١)) منف (ع1 ث س٢ : مدينة (س٢)) متق]]]]

ويتم إدماج الأداة «ما» في محل المخصّص النافي «نف» عن طريق إحدى قواعد التعبير(12) التي يمكن صوغها على النحو التالي :

(112) [نف [تد [تا [مض ♀ ف (س١) ... (س ن)]]]] ←

[ما [تد [تا [مض ♀ ف (س١) ... (س ن)]]]]

ويتم نقل البنية (111) ، بمقتضى القاعدة (112) وبعد إجراء قواعد أخرى (تحديد القوة الانجازية ، إسناد الوظائف التركيبية والتداولية ، صياغة المركبات ، صياغة المحمول ...) إلى البنية (113) :

(113) [خب [ما [غادر ف|زيد| منف فاع|المدينة| متق مف]] بؤمقا]

بعد ذلك ، تُجرى قواعد الموقعة على البنية المدمجة فيها الأداة «ما» فتحتل هذه الأداة بمقتضى القاعدة (114) ، الموقع الصدر في الحمل ، أي الموقع م١(13) :

(114) مخصّص الحمل ← م١

إذا ما أُجريت القاعدة (114) على البنية غير المرتبة (113) – وأجريت باقي قواعد الموقعة – حصلنا على البنية (115) حيث تحتل الأداة النافية صدر الحمل :

(115) [ما [غادر |زيد| |المدينة|]]

من قواعد الموقعة التي يستلزم إجراءها تحققُ المخصّص النافي في شكل الأداة «ما» القاعدة (116) المسؤولة عن موقعة المكون حيز النفي في الموقع الموالي لموقع هذه الأداة أي الموقع م ∅ باعتبار هذا المكون بؤرة مقابلة :

(116) {؟ اسم / بؤمقا / مح} ← م ∅

لنمثل لذلك بالجملة (117) :

(117) ما المدينة غارد زيد (بنبر «المدينة»)

البنية المرتبة التي تتحقق في شكل هذه الجملة هي البنية (118) :

(118) [خب [ما [غادر ف |زيد| منف فاع |المدينة| متق مف بؤمقا]]]

حيث الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة مسندة إلى المكون المفعول «المدينة» . وبإجراء قواعد الموقعة ، بما فيها القاعدتان (114) و (116) ، تنقل البنية (118) إلى البنية المرتبة (119) :

(119) [ما |المدينة|[غادر |زيد|]]

3 . 3 . مخصّص المحمول :

الأدوات النافية المرتبطة بالمحمول ، كما سبق أن بيّنا ، أربع أدوات : الأداتان « لم»

و «لن» والأداة «لا» في بعض توزيعاتها والأداة «ليس» . وتقدم أن للاداتين الأوليين الخصائص المميزة التالية :

1) مواردتهما لمحمول فعل ،

2) وكون هذا المحمول «غير تام» من حيث جهته ، و «مدلّل» من حيث صيغته ،

3) والتصاقهما بالمحمول التصاق الفعل المساعد به .

ويكمن الفرق بين هاتين الأداتين في أن « لم» تدخل على المحمول الفعل «المضي» في حين أن «لن» تدخل على المحمول الفعل «المستقبل» .

على أساس هذه الملاحظات ، يمكن أن نصوغ قاعدتي إدماج « لم» و«لن» على النحو التالي :

(120) [نف [تد [غ تا [مضφف (س^{1}) ... (س ^{ن})]]]] ←
[لم [تد [غ تا [مض φف (س^{1}) ... (س ^{ن})]]]]

(121) [نف [تد[غ تا [مسق φ ف (س^{1}) ... (س ^{ن})]]]] ←
[لن [تد [غ تا [مسق φ ف (س^{1}) ... (س ^{ن})]]]]

وتميّز الأداةَ «لا» حين التصاقها بالمحمول الفعل الخصائصُ الأساسية التالية :

1) مواردتها لمحمول فعل ،

2) وكون المحمول مدخولها «غير تام» جهةً و«حاضراً»(14) زمناً ،

3) وإمكان مواردتها لمحمول فعل «ماض» إذا كانت صيغته صيغة «الدعاء»،

4) وتصرفها بالنظر إلى المحمول مدخولها تصرف اللاصقة .

بناءاً على هذه الخصائص نقترح صوغ قاعدة إدماج الأداة النافية «لا» الداخلة على المحمول الفعل على الشكل التالي :(15)

(122) أ – [نف [تد [غ تا [حض ف (س^{1}) ... (س ^{ن})]]] ←
[لا [تد [غ تا [حضφف (س^{1}) ... (س ^{ن})]]]]

ب – [نف [دع [غ تا[مض φف (س^{1}) ... (س ^{ن})]]]] ←
[لا [دع [غ تا[مض φ ف (س^{1}) ... (س ^{ن})]]]]

أمّا الأداة «ليس» فتمتاز باعتبارها فعلاً رابطاً ، بالخصائص التالية :

1) مواردتها لمحمول غير فعلي (محمول صفة أو محمول اسم ،)

2) وكون مخصّصي المحمول مدخولها الجهي والزمني المخصّص «غير التام» والمخصّص «الحاضر» على التوالي ،

3) وكون الحمل الواردة فيه حملاً منفياً .

تقود هذه الخصائص الثلاث إلى وضع القاعدة المسؤولة عن إدماج «ليس» بالشكل التالي :

(123) [نف [غ تا[حض φ ف (س1) ... (س ن)]]] ←
[ليس [φ ف (س1) ... (س ن)]]

تشكل البنية المدمجة فيها إحدى أدوات النفي الأربع المعنية بالأمر دخلاً لقواعد الموقعة التي يتم بمقتضاها ترتيب المكونات .

تحتل الأدوات الثلاث «لم» و «لن» و «لا» مع المحمول مدخولها نفس الموقع ، أي الموقع ف ، طبقاً للبنية الموقعية (124) :

(124) م4 ، م2 ، م1 مφ ف (آ) فا مف (ص) ، م3

أمّا الرابط النافي «ليس» فإنه يحتل الموقع ط (الموقع المُعدّ للأفعال الروابط) طبقا للبنية الموقعية (125) التي تترتب المكونات بمقتضاها داخل الجمل الرابطية :

(125) م4 ، م2 ، م1 ط فا φ مف (ص) ، م3

ولنمثل الآن لما أسفلناه عن شروط ظهور هذه الأدوات الأربع والتمثيل لها في إطار النحو الوظيفي. لنأخذ الجمل الأربع التالية :

(126) أ – لم يرجع بكر
ب – لن يسافر خالد
ج – لا تنام هند
د – ليس بكر لغوياً

البنيات دُخول قواعد إدماج الأدوات «لم» و «لن» و «لا» و «ليس» هي البنيات (127 أ – د) :

(127) أ – [خب [نف [تد [غ تا [مض رجع ف [بكر] منف فاع]]]] بؤمقا]
ب – [خب [نف [تد [غ تا [مسق سافر ف [خالد] منف فاع]]]] بؤمقا]
جـ – [خب [نف [تد [غ تا [حض نام ف [هند] متض فاع]]]] بؤمقا]
د – [خب [نف [تد [غ تا [حض لغوي س بؤمقا [بكر] متض فاع]]]]]

وتدمج الأدوات الأربع في البنيات (127 أ – د) بمقتضى القواعد (120) و (121) و (122 أ) و (123) فنحصل بذلك على البنيات (128 أ – د) :

(128) أ – [خب [لم [تد [غ تا [مض رجع ف [بكر] منف فاع]]]] بؤمقا]

ب – [خب [لن [تد [غ تا [مسق سافر [خالد] منف فامح]]] بؤمقا]

جـ – [خب [لا [تد [غ تا [حض نام ف [هند] متض فامح]]] بؤمقا]

د – [خب [ليس [تد [غ تا [حض لغوي س بؤمقا [بكر] متض فامح]]]]]

ويتم إجراء قواعد صياغة المحمول (من ضمن باقي قواعد التعبير) فتنتج عن ذلك البنيات غير المرتبة (129 أ – د) :

(129) أ – [لم [يرجع ف [بكر] منف فامح]] بؤمقا

ب – [لن [يسافر ف [خالد] منف فامح]] بؤمقا

ج – [لا [تنام ف [هند] منف فامح]] بؤمقا

د – [ليس [لغوي س بؤمقا [بكر] متض فامح]]

وتُجرى على هذه البنيات قواعد الموقعة فتحتل الأدوات الثلاث «لم» «لن» و «لا» مع المحمولات الأفعال «يرجع» و«يسافر» و «تنام» الموقع المخصّص للمحمول الفعل وفقا للبنية الموقعية (124) في حين يحتل الفعل الرابط «ليس» الموقع ط المعدّ للروابط طبقاً للبنية الموقعية (125). وتحتل باقي مكونات البنيات الأربع المواقع المخصّص لها فيتموقع الفاعل الوارد في البنيات الثلاث الأولى في الموقع فا وفقاً للبنية الموقعية (124) والفاعل الوارد في البنية الرابعة نفس الموقع وفقا للبنية الموقعية (125) بينما يحتل المحمول الاسمي («لغوي») الموقع م طبقا للبنية الموقعية الأخيرة . ناتج إجراء هذه القواعد هو البنيات (130 أ – د) :

(130) أ – [لم [يرجع [بكر]]]

ب – [لن [يسافر [خالد]]]

ج – [لا [تنام [هند]]]

د – [ليس [بكر] [لغويا]]

3 . 4 . مخصّص الحد :

لِنُذكِّر بأن من الطبقات التوزيعية للأداة النافية «لا» استعمالها داخلة على اسم كما هو شأنها في الجملة (131) :

(131) لا طالب راسب

ونذكّر كذلك ، بأن الخصائص الأساسية المميزة لهذه الأداة عن باقي النوافي وعنها في طبقات توزيعية أخرى هي الخصائص التالية :

1) دخولها على أحد حدود الحمل ،

2) وكون الحد مدخولها غيرَ معرّف ،
3) وكونه فاعلاً ،
4) ووروده متقدما على المحمول .

إذا انطلقنا من مجموع هذه الخصائص أمكننا صوغ قاعدة إدماج الأداة «لا» النافية للحد الأسمي على النحو التالي :

(132)[... (نف ن س ي) فا ...] ←
[... (لا ن س ي) فا ...]

يتبين من الصياغة (132) لقاعدة إدماج الأداة «لا» مايلي :

1) يؤشر للأداة «لا» في البنية الدخل بواسطة مخصّص النفي «نف» باعتباره أحد مخصّصات الحد ،

2) من مخصّصات الحد المعني بالأمر مخصّص التنكير كما يدل على ذلك المؤشر «ن» ،

3) يحمل الحد في البنية الدخل الوظيفة التركيبية «الفاعل» (بالمعنى الذي يأخذه هذا المفهوم في النحو الوظيفي) .

للتمثيل لتطبيق القاعدة (132) ، نأخذ الجملة (131) . بنية هذه الجملة دخلُ إدماج الأداة «لا» هي البنية التالية :

(133) [خب [تد [غ تا[حض راسب ص (نف ن س1 : {طالب} (س1)منف فا]]]

وتنقل هذه البنية إلى البنية (134) عن طريق إجراء قواعد صياغة المركّب التي تتخذ دخلاً لها الحد (س1) :

(134)[خب [تد [غ تا [حض راسب ص {لا طالب}متض فا]]]

يلاحظ أن إدماج الأداة النافية «لا» يتم ، كما يتبين من التمثيل (134) ، ضمن قواعد صياغة المركب وعلى وجه التحديد قواعد إدماج المخصّص .
وبإجراء قواعد صياغة المحمول ، نحصل على البنية (135) :

(135) [خب [راسب ص {لاطالب} متض فا]]

وبتطبيق قاعدة إدماج مخصّص الحمل (الأداة «الصفر») تنقل البنية (135) إلى البنية (136) :

(136) [راسب ص {لاطالب} متض فا]

وتتخذ هذه البنية دخلاً لقواعد الموقعة التي تُجرى على النحو التالي :

1) طبقا للـ ، الموقعية التي تترتب بمقتضاها المكونات داخل الجملة ذات المحمول غير الفعلي ، البنية (125) ، يحتل المحمول الصفة «راسب» الموقع م ، أي الموقع المخصّص للمحمول الوارد في الجمل غير الفعلية ،

2) ويحتل الحد «لا طالب» بموجب وظيفته التركيبية («الفاعل») الموقع فا .

بإجراء قاعدتي الموقعة هاتين تنقل البنية (136) إلى البنية المكونيّة التامّة التحديد (137) التي تتحقق في شكل الجملة (131) :

(137) [[لا طالب] [راسب]]

ونشير بصدد هاتين القاعدتين ، إلى أن المكون الفاعل المنفي يحتل وجوباً الموقع المتقدم على موقع المحمول كما يتبين من المقارنة بين الجملة (131) والجملة (138)) :

(138) * راسب لا طالبٌ

فلا يسوغ تقديم المحمول المكون الفاعل في هذا الضرب من التراكيب وإن ساغ في التراكيب المماثلة الوارد فيها المكون الفاعل غير منفي :

(139) أراسب الطالب ؟

3 . 5 . إدماج «لا» العاطفة[16]

سبق أن بيّنا أن الأداة النافية «لا» ترد عاطفة في التراكيب التي من قبيل الجملة (33) المكررة هنا للتذكير :

(33) أكل خالد لحماً لا دجاجاً

كما سبق أن فصلنا القول في خصائصها المميزة التي تُجمل في مايلي :

1) تعطف «لا» بين عنصرين اثنين لا أكثر ،

2) ويكون العنصران المعطوف بينهما إما حدين أو محمولين (فعلين أو اسمين) ،

3) ويكون التركيب الواردة فيه «لا» عاطفة تركيباً غير منفي .

بناءا على هذا تكون القاعدة المسؤولة عن إدماج العاطف النافي «لا» هي القاعدة (140) :

(140) أ - [م ... (س ي) و$_{ن}$ (س ح) Ω] ←
[م ... (س ي) $_{ن}$لا (س ح) Ω]

ب – [φ_1 و φ_2 (س^1) ... (س ن)]

[φ_1 لا φ_2 (س^1) ... (س ن)]

حيث **و** = عاطف مجرَّد

شرط = قيمة و = v نف

يفاد من القاعدة (140) أن المؤشر **و** الممثّل به للعاطف المجرد في مستوى البنية الحملية يتحقق في شكل الأداة العاطفة النافية «لا» إذا توافر شرط كون العاطف المجرد عاطفاً «فاصلاً» نافياً. كما يفاد من نفس القاعدة أن هذه الأداة تُدمج بين عنصرين متعاطفين سواء أكانا حدين أم كانا محمولين.

وتنص القاعدة (140 أ) على الخصوص على أن الحدين المعطوف بينهما حدان متناظران من حيث الوظيفة (المؤشر لها بالمؤشر «Ω»). ويحترز بالنص على هذه الخاصية من ورود متعاطفين متباينين من حيث وظيفتاهما الدلاليتان أو وظيفتاهما التركيبيتان كما يتضح من المقارنة بين طرفي الزوجين الجمليين التاليين :

(141) أ – شرب خالد الشاي اليوم لا البارحة

ب – * شرب خالد الشاي اليوم لا في المقهى .

(142) أ – أعطي خالد عمراً وهندا باقتين .

ب – * أعطي خالد عمراً وباقة .

يكمن لحن الجملتين (141 ب) و (142 ب) ، في مقابل الجملتين (141 أ) و (142 أ) ، في تضمنهما لحدين متعاطفين يتباينان من حيث وظيفتاهما . فالحدان المعطوف بينهما في الجملة (141 ب) يحملان وظيفتين دلاليتين متباينتين هما الوظيفة «الزمان» و الوظيفة «المكان» بالتوالي. أمّا الحدّان المتعاطفان في الجملة (142 ب) فأولهما يحمل وظيفة تركيبية هي الوظيفة «المفعول» في حين أن ثانيهما خِلْوَ من كل وظيفة تركيبية .

نستخلص مما سبق أنّ الطريقة المثلى للتمثيل للأدوات النافية في النحو الوظيفي هي إلى حد الآن التأشير لها في مستوى البنية الحملية بواسطة مخصّص الحمل أو مخصص المحمول أو مخصّص الحد (حسب موقع الأداة من الحمل) وأن قواعد التعبير تتكفل بتحقيق هذه المخصّصات وموقعتها(17) .

هذه الطريقة تمكّن من تلافي ما وقعت فيه الأنحاء الممثل فيها للأداة النافية بواسطة مخصّص واحد ، مخصص الجملة أو مخصص الفعل حيث تتيح الاستغناء عن قواعد تحويلية يتم عن طريقها نقل المخصّص من عقدة إلى عقدة .(18) .

3 . 6 . إشكال حيز النفي :

عرضنا ، في المبحث الثاني من هذا الفصل ، لحيز الأدوات النافية فأوحت لنا المعطيات بالتمييز بين «نفي الحمل» و«نفي أحد مكونات الحمل» و «نفي القوة الانجازية» و «نفي جهة الحمل» و «نفي أحد عناصر المكون الواحد» .

وتبين لنا أن نفس الأداة النافية يمكن أن تنصب ، أيّا كان موقعها ، على عنصر من عناصر الجملة ، العنصر المبأر ، حتى لو كان هذا العنصر غير العنصر التي تلاصقه . فالأداة «ما» ، كما تقدم ، تحتل صدر الحمل إلا أنها يمكن أنْ تنصبّ على الحمل كامله كما يمكن أن تنصبّ على أحد عناصره ، إذا كان هذا العنصر هو البؤرة .

مفاد هذا أن التصاق النافي بعنصر ما (محمول أو حد أو حمل كامل) لا يعني ، ضرورة ، أن هذا العنصر بالذات هو مايشكّل حيز النفي . مفاد هذا ، كذلك ، على المستوى التقني (مستوى التمثيل داخل النحو) ، أن التأشير للنافي بواسطة المخصّص لا يكفل رصد علاقات الحيّز إذ ليس من الضروري أن يكون العنصر المخصّص (بفتح «الصاد») هو العنصر المنفي .

يستلزم هذا ، إذن ، إوالية تفي بالتمثيل للعلاقة بين النافي وما يشكّل حيزه . إيجاد هذه الاوالية عسير بالنسبة للأنحاء التي لا يتوافر فيها مستوى للتمثيل للوظائف التداولية (خاصة الوظيفية «البؤرة») إذ إنه من المسلم به ، كما بيّنا ، أن النفي ينصبُّ على البؤرة في جميع الأحوال . أما في إطار النحو الوظيفي فإنه من الميسور رصد العلاقات الحيّزية إذ يكفي ، لذلك ، أن نفرع عن المبدأ (90) المعاد سوقه هنا للتذكير :

(90) «يشكل حيزاً للنفي المكون المبأر»

قاعدة تربط بين المخصّص النافي وبين المكون الحامل للوظيفة البؤرة .
وتتخذ هذه القاعدة دخلاً لها البنية الوظيفية إذ تحتاج إلى معلومتين أساسيتين فقط :
(أ) مؤشر المخصص النافي المجرد و (ب) مؤشر الوظيفة التداولية البؤرة .
بهذا الصدد ، يطرح السؤال التالي : إذا كانت القاعدة المسؤولة عن رصد العلاقات الحيّزيَّة تُجرى على بنية غير مرتبة فكيف يمكن رصد هذه العلاقات حين يتعلق الأمر بالتراكيب المنفية المتضمنة لسور التي من قبيل (143) :

(143) ما كلّ الكتب قرأت

دُرج على تحليل هذه التراكيب على أساس أن العلاقات الحيّزية الواردة فيها تختلف

باختلاف موقع السور من الأداة النافية(19) . فإذا كان السور وارداً بعد الأداة النافية كان في حيزها (وكان بذلك العنصرَ المنفي في الجملة) وإذا كان متقدما عليها خرج من حيزها ولم يتوجه إليه النفي كما هو الشأن في الجمل التالية :

(144)أ – كلُّ الكتب لم أقرأها

ب – كلٍّ الكتب لم أقرأها

ج – كلَّ الكتب لم أقرأ

يبدو لنا أن العلاقات الحيِّزية في التراكيب المنفية ليست مرتبطة ضرورةً بالترتيب . وتزكي هذا الافتراض الملاحظات التالية :

1) يقع المكون «كلُّ الكتب» في الجملة (144 أ) خارج حيز النفي لا لأنه متقدم على الأداة النافية بل لأنه مكون خارجي بالنظر إلى الحمل إذ أنه مبتدأ . وقد سبق أن بيّنا أن المكونات «الخارجية» لا ينصبُّ عليها النفي أبداً .

2) ويقع المكون «كلُّ الكتب» في الجملتين (144 ب – ج) خارج حيز النفي لأنه «محور» ، أي لأنه مكون دال على معلومة «مقتضاة» . وقد أشرنا آنفا إلى عدم إمكان انصباب النفي على المكونات الحاملة لهذا الضرب من المعلومات .

3) ويُفلت من حيز النفي المكون الخارجي والمكون «المحور» (وكل مكون حامل لمعلومة مقتضاة) حتى لو ورد بعد أداة النفي كما هو الشأن في الجمل التالية :

(145)أ – ما كلُّ الكتب قرأتها

ب – ما كلٍّ الكتب قرأتها .

ج – ما كلَّ الكتب قرأت (بل تعلمت من الحياة) .

ينصبُّ النفي في الجمل (145 أ – ج) على الحمل بكامله لا على المكونِ الموالي للأداة النافية «ما» على اعتبار أن هذا المكون مبتدأ متموقع خارج الحمل في الجملة (145 أ) و«محور» في الجملتين (145 ب – ج) . وتسوغ هذه القراءة إذا افترضنا ورود الجمل الثلاث أجوبة للجملة (146) :

(146) هل قرأت كلَّ الكتب ؟

4) في مقابل هذا يمكن أن ينصبَّ النفي على المكون المبأر في حالة وروده متقدماً على الأداة النافية . فالجملة (144 ج) ، على سبيل المثال ، يمكن أن ترد ، في سياق آخر ، جواباً تصحيحياً للجملة (147) :

(147) لقد قرأت كلَّ الكتب

ويبرز إمكان قراءة الجملة (144 ج) على أساس أن المكون الذي يتصدرها مكون مبأر يشكّل حيز الأداة النافية «لم» جوازُ الاضراب :

(148) كلَّ الكتب لم أقرأ بل بعضها

إذا صحت هذه الملاحظات جميعها أمكننا رصد العلاقات الحيّزية الواردة في التراكيب المنفية في مستوى البنية الوظيفية ذاتها وأمكننا بذلك الاستغناء عن وضع إواليات إضافية تتيح رصد هذه العلاقات في مستوى البنية المكوّنية المرتبة(20) ، واستطعنا إلى جانب ذلك الجزم بأن النفي ينصبُّ على المكون المبأر سواء أتقدم هذا المكون على أداة النفي أم تأخر عنها .

خلاصة : أهم النتائج التي تمكّنا من التوصل إليها في هذا البحث يمكن أن تلخص في مايلي :

1) النوافي ، بالنظر إلى تكوينها ، نمطان : أدوات بسيطة وأدوات مركبة

2) يتحكم في استعمال الأدوات النافية مجموعة من الوسائط كمخصّصات المحمول الصيغية والجهية والزمنية ومقولته التركيبية وطبيعة المكون الذي يشكّل حيز النفي .

3) يشكّل حيزاً للنفي العنصر البؤرة ويمكن أن يكون هذا العنصر الحمل بكامله أو المحمول أو أحد حدود الحمل أو عنصراً من عناصر أحد هذه الحدود .

4) من الطرق المثلى لرصد خصائص التراكيب المنفية في إطار النحو الوظيفي اعتبار النافي مخصّصاً للحمل أو مخصّصا للمحمول أو مخصّصاً للحد يتحقق ، بالنظر إلى شروط معينة ، في شكل إحدى الأدوات النافية ، عن طريق إجراء إحدى مجموعات قواعد التعبير .

5) ترصد ، في إطار هذا النحو ، العلاقات الحيّزية الواردة في التراكيب المنفية بواسطة قواعد تربط مخصّص النفي بالعنصر الحامل للوظيفة التداولية البؤرة .

6) ينصبُّ النفي على المكوّن البؤرة سواء أورد هذا المكون متقدماً على الأداة أم ورد متأخراً عنها . وبناءاً على ذلك يمكن رصد العلاقات الحيّزية في مستوى البنية الوظيفية ذاتها .

7) يتيح التحليل الذي اقترحناه في إطار النحو الوظيفي رصد الخصائص البنيوية للتراكيب المنفية في علاقتها بالخصائص الدلالية والتداولية وتلافي اللجوء إلى إواليات من شأنها أن تعقّد النحو بالاضافة إلى بعدها عن الحدس .

الهوامش

(1) نشير بهذا الصدد ، إلى أننا نتناول في هذا البحث ، الأدوات النافية المستعملة استعمالاً عادياً في اللغة العربية الفصيحة المعاصرة («العربية المعاصرة المعيار») . لهذا السبب ، سيلاحظ القارىء أننا لا نعرض لخصائص أدوات لم تعد تستعمل أو أدوات قل استعمالها كالأداة «لمّا» الواردة للنفي في تراكيب من قبيل (i) .

(i) لمَّا يُنه خالد تحرير أطروحته .

(2) تماثل الأداة النافية «ما» ، بالنظر إلى هذه الخاصية أداة الاستفهام «الهمزة» التي تستلزم أن يحتل المكون حيزُها الموقعَ الموالي لها كما يتضح من المقارنة بين الجملتين التاليتين :

(ii) أ – أ عَزَّة عشق كثيّر ؟

ب – ٥ أعشق كثيّر عزَّة (بنبر «عزة»)

فالجملة (iiأ) جملة سليمة إذ إن المكون المستفهم عنه («عزة») يلي مباشرة «الهمزة» في حين أن الجملة (ii ب) جملة لاحنة إذ إن المكون المعني بالأمر محتفظ بموقعه العادي داخل الجملة . ولا تستعيد هذه الجملة سلامتها إلا إذا فهمت على أساس أن الاستفهام فيها منصبّ على الحمل بكامله ، الحمل «عشق كثير عزة» . انظر المزيد من التفصيل عن خصائص أداتي الاستفهام «الهمزة» و «هل» في كتابنا «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي» .

(3) انظر ذلك في كتابنا «من قضايا الرابط في اللغة العربية»

(4) في كتابنا «من قضايا الرابط في اللغة العربية» اقترحنا التمييز بين «المضي» باعتباره مخصّصاً زمانياً من جهة و «الماضي» و «المضارع» باعتبارهما صيغتين صرفيتين من جهة ثانية .

(5) تعد معلومةً «معطاة» (أو «قديمة») كل معلومة يتقاسم معرفتها كلّ من المتكلم والمخاطب وتقابل المعلومة «المعطاة» المعلومة «الجديدة» التي تحدُّ بأنها المعلومة التي يجهلها أحد المتخاطبين .

(6) من الشروط التي يجب أن تتوافر لكي تكون عملية التخاطب ناجحة أن يكون المتكلم والمخاطب

كلاهما متفقين على مجال الخطاب . فلا إمكان للتخاطب العادي إذا اختلف مجال الخطاب من المتكلم إلى المخاطب .

(7) انظر على سبيل المثال مقالة كَيفون (كَيفون 1979)

(8) يجوز أن تواكب نفس المحتوى القضوي قوتان إنجازيتان اثنتان شريطة أن تكون إحداهما قوة انجازية مستلزمة حوارياً . أمّا أن تكون القوتان الانجازيتان كلتاهما قوتين حرفيتين فممتنع .

(9) انظر الجزء الثاني من كتابنا «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي» .

(10) إمكان النفي بوسائل متعددة دليل على أن النفي ليس فعلاً لغوياً وإنما هو مجرد وسيلة من وسائل التعبير عن فعل لغوي .

(11) انظر تحديد مفهوم «المخصّص» في إطار النحو الوظيفي في مقدمة هذا الكتاب .

(12) نذكر بأن قواعد التعبير ، في النحو الوظيفي فئتان : «قواعد إدماج» تعوض كمؤشرات مجردة بأدوات محققة و «قواعد موقعة» تترتب بمقتضاها المكونات داخل الجملة .
وتنتمي القواعد المسؤولة عن تحقيق مخصّص النفي في شكل أداة نافية إلى الفئة الأولى من القواعد .

(13) تحتل هذا الموقع ، بوجه عام ، الأدوات المطابقة لمخصّصات الحمل لمؤشرات القوة الانجازية (أدوات الاستفهام ، الأداة «إن» ..) والمعلقات الداعجة (حين يتعلق الأمر بالجمل المركّبة) والأدوات النافية الداخلة على الحمل بكامله كالأداة «ما» .
ونشير إلى أن القاعدة (114) يحكمها قيد قاض بألاّ يحتل الموقع م¹ اكثر من مكون واحد صغناه كما يلي :
(iii) «لا يحتل الموقع الواحد أكثر من مكون واحد» .
فبالنسبة للموقع م¹ على الخصوص لا يجوز أن يحتله أكثر من أداة واحدة كما يدل على ذلك لحن الجملة التالية :
(iv) ٭ ما إن خالداً مسافر
حيث تحتل الموقع المعني بالأمر أداتان اثنتان : «ما» النافية و «إنَّ» .

(14) توارد «لا» كذلك ، كما تقدم ، فعلاً صيغته صيغة الأمر كما في الجملة (v) .
(v) لا تسافر غداً !

(15) بناءاً على ورود «لا» مساوقة لفعل أمر ، يمكن تتميم القاعدة (122) كما يلي :
(122) ج – [نف [أمر [φ ف (س¹) ... (س ن)]]]
[لا [أمر [ف (س¹) ... (س ن)]]]

(16) يجد القارىء تفاصيل القواعد المسؤولة عن إدماج الأدوات العاطفة في كتابنا «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي» .

(17) لقد أغفلنا ، في حديثنا عن قواعد التعبير المتعلقة بالتراكيب المنفية ، قواعد الاعراب ويبرّر إغفالنا لها أن اسناد الاعراب إلى مكونات التركيب المنفي يتم وفقاً للمسطرة العامة المعتمدة في النحو الوظيفي شأنه في ذلك شأن التركيب المثبت ما عدا الاعرابات «الاستثنائية» التي تلحقها بعض الأدوات النافية بمد خولاتها كالأداة «لم» الجازمة والأداة «لن» الناصبة والأداة «لا» التي تلحق بالاسم . مدخولها النصب أو الرفع .
ويبدو لنا أن الاعراب اللاحق بمكونات التركيب المنفي بمقتضى الأدوات النافية الداخلة عليها إعراب بنيوي (غير وظيفي) سطحي وأن إسناده يتم في مرحلة متأخرة من الاشتقاق ويكون ذلك بعد إجراء قواعد إدماج وموقعة الأدوات النوافي .

(18) انظر ملخص هذه التحليلات في (لاسنيك 1977) .

(19) انظر تفاصيل هذا التحليل في أدبيات النحو التوليدي التحويلي التي ألفت في إطار إشكال التأويل

الدلالي الدائر حول ما إذا كان من الأورد إجراء هذا التأويل على «البنية العميقة» أو إجراؤه على «البنية السطحية» .

وانظر بنفس المناسبة ماورد في كتب البلاغة العربية («دلائل الاعجاز» خاصة) عن حيز النفي حين يتعلق الأمر بالجمل المنفية المتضمنة لسور .

(20) من المبادىء العامة التي تحكم تنظيم النموذج في النحو الوظيفي أن البنية الوظيفية تتضمن من المعلومات مايكفي للتأويل الدلالي . فإذا وضعنا قواعد تأويلية تتخذ دخلاً لها البنية المكونيّة المرتبة نكون قد عقّدنا النموذج بإضافة إواليات لامبرر لوجودها .

الفصل الثالث

البنيات المبأرة : إعادة نظر

البنيات المبأرة :
إعادة نظر

مدخل : من الأغراض الأساسية التي يسعى المتكلم إلى تحقيقها بواسطة اللغة دحض ما يعتقده المخاطب في مقام تخاطبي معين . وتتوسَّل اللغة العربية لتحقيق هذا الغرض بالتصدير :

1) هنْداً يشعق خالد (بنير «هندا»)

والحصر :

(2) أ – ما يعشق خالد إلا هنداً

ب – إنما يعشق خالد هنداً

والفصل :

(3) التي يعشقها خالد هند

والعطف بالأداة النافية «لا» :

(4) يعشق خالد هنداً لا زينب

والاضراب :

(5) ما زينب يعشق خالد بل هنداً

وقد اقترحنا ، في كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية» ، تحليلاً يعتمد افتراض أن هذه التراكيب تراكيب مبأرة تتضمن الوظيفة التداولية «بؤرة المقابلة»

على اعتبار أنها جميعها تراكيب مترادفة تداولياً .
وقد تبين لنا ، من إمعان النظر في استعمالات التراكيب المعنية بالأمر ، أنها ، على ما يؤالف بينها ، لا تستخدَم في نفس المقامات ولا تتضمن ، بالتالي ، نفس الوظيفة التداولية بعكس ماذهبنا إليه في التحليل الذي اقترحناه . ونروم في هذا البحث أن نضع تحليلا بديلا يلائم خصائص التراكيب المبأرة الممثل لها بالجمل (1) - (5) ويرصد ما بينها من أوجه الائتلاف وأوجه الاختلاف . ويقوم هذا التحليل البديل ، في أساسه ، على إعادة النظر في ثنائية «بؤرة الجديد» / «بؤرة المقابلة» التي درجنا إلى الآن على استخدامها في معالجتنا لظواهر التبئير حيث نقترح تقسيم البؤرة إلى أكثر من وظيفتين اثنين . نخصصّ المبحث الأول لوصف «محايد» نظرياً لأهم خصائص البنيات التي تعنينا والمبحث الثاني لعرض التحليل القائم على افتراض ترادف هذه البنيات وظيفيا وتقويمه . أمَّا المبحث الثالث فإنه يعرض للتحليل البديل الذي يقوم على افتراض أن البنيات «التصديرية» والبنيات الحصرية والبنيات المفصولة والبنيات الاضرابية والبنيات العطفية المتضمنة للأداة «لا» تحمل أنماطاً من البؤر مختلفة تتباين حسب الطبقات المقامية والأغراض المستهدف تحقيقها .

1 . خصائص البنيات المبأرة :

نقصد بالبنيات المبأرة كما سبقت الاشارة إلى ذلك ، البنيات التي مثلنا لها آنفا بالجمل (1) - (5) . تشترك هذه البنيات في أنها وسائل للتعبير عن موقف معين يتخذه المتكلم إزاء ما يعتقده المخاطب في مقام تخاطبي معين .
إلا أنها ، رغم هذا القاسم المشترك الأساسي ، تتباين بالنظر إلى ما تؤديه من أغراض تخاطبية وما تستعمل فيه من مقامات بحيث يعسر عدّها بنيات مترادفة . وفي ما يلي رصد للخصائص الأساسية التي تمايز بين هذه البنيات .

1 . 1 . التصدير :

1 . 1 . 1 . خصائصه البنيوية :

تمتاز البنيات التي من قبيل (1) المكررة هنا للتذكير :

(1) هنداً يعشق خالد (بنبر «هنداً»)

بتصدير أحد المكونات (إحلاله الموقع السابق لموقع الفعل)(1) .
ويتسم المكون المتصدّر بكونه مكوناً داخلياً يشكّل عنصراً من عناصر الحمل

وبكونه ، كذلك ، محتلاً لموقع داخلي ، أي موقع من المواقع المنتمية إلى الحمل ذاته ، ولو كان هذا الموقع متقدماً على موقع الفعل . وبداخليته طبيعةً وموقعاً ، يختلف المكون الوارد في الجمل التي من قبيل (1) عن المكون المتصدر للجمل التي من قبيل (6) :

(6) هند ، يعشقها خالد

فالمكون «هند» في الجملة (6) لا ينتمي إلى الحمل ذاته إذ إنه من جهة ليس موضوعاً من موضوعات المحمول ولا لاحقاً من لواحقه ومن جهة أخرى يحتل موقعاً خارجياً . ويروز داخلية المكون المتصدّر في الجمل التي من قبيل (1) امتناع وروده متقدماً على أداة من الأدوات الصدرو ، كما يتبين من المقارنة بين زمرتي الجمل التاليتين :

(7) أ — * هنداً أ يعشق خالد ؟
ب — * هنداً ما يعشق خالد
ج — * هنداً هل يعشق خالد ؟

(8) أ — هند ، أيعشقها خالد ؟
ب — هند ، ما يعشق خالد إلاها
ج — هند ، هل يعشقها خالد ؟

ومن السمات المميزة للمكون المتصدر في الجمل الممثّل لها بالجملة (1) أنه لا يربط ضميراً داخل الحمل ، أي ضميراً يحاوله(2) محتلاً للموقع الذي كان من المفروض أن يتموقع فيه لو لم يتصدّر ، إلاَّ في التراكيب (المسمّاة «اشتغالية» تقليداً) التي من قبيل (9) :

(9) هنداً يعشقها خالد

ونختم هذا العرض المقتضب لخصائص التصدير البنيوية بالاشارة إلى أن عملية التصدير تخضع عامة لقيدين : (أ) قيد يتعلق بطبيعة المكون المصدّر و (ب) قيد يتعلق بالموقع الذي يحتله هذا المكون .

أ — يمكن تصدير جميع موضوعات الحمل وجميع لواحقه باستثناء موضوع واحد ، الموضوع الفاعل ، ولاحق واحد ، اللاحق الحامل للوظيفة الدلالية «المصاحب» («المفعول معه» تقليداً) . قارن :

(10) أ — هنداً أهدى خالد باقة ورد

ب – باقَةَ ورد أهدى خالد هنداً
ج – بالسَّكين قطعت هند اللحم
د – صبَاح اليوم غادر بكر المدينة
هـ – في الشَارعِ قابلت زوج هند
و – غاضِباً كلَّم خالد صديقه

(11) * والنَّيل سار خالد

يتضح من المقارنة بين الجمل (10 أ – و) والجملة (11) أن التصدير جائز حين يكون المصدّر «مستقبلاً» أو «متقبلاً» أو «أداة» أو «زماناً» أو «مكاناً» أو «حالاً» وممتنع حين يتعلق الأمر بالمكون اللاحق «المصاحب».

أما حين يصدّر المكون الفاعل فإن الناتج لا يكون إلا بنية مبتدئة يتصدرها مكون خارجي يربط إحالياً الضمير اللاصق بالفعل : فبنية الجملة (12) مثلا ، ليست البنية (13) بل البنية (14) :

(12) خالد عشق هنداً
(13) [خالد (فا) عشق هنداً (مف)]]
(14) [خالد ي (مبتدأ) [عشق (=) ي (فا) هنداً (مف)]]

ب – يمكن تصدير مكون واحد كما هو الشأن في الجملة (1) . ويمتنع أن يصدَّر أكثر من مكون واحد كما يدل على ذلك لحن الجمل التالية :

(14) مكررة
أ – * البارَحة هَنَداً قابل خالد
ب – * هنَداً البَارحةِ قابل خالد
ج – * هَنداً في الشَارعِ قابل خالد
د – * في الشَارع هَنَداً قابل خالد

1 . 1 . 2. خصائصه التداولية :

ترد الجمل التي من قبيل (1) في المقام التخاطبي الممكن إجماله في مايلي :

(1) يكون المخاطب بهذا الضرب من الجمل متردّداً بين معلومات متعددة ويطلب من المتكلم أن يعين له المعلومة الواردة ،
(2) يمتلك المتكلم المعلومة التي يعتقد أنها المعلومة الواردة ،
(3) يُمدُّ المتكلم المخاطب بالمعلومة المطلوب تعيينها .

مثال ذلك أن يكون المخاطب متردّداً بين أن يكون «خالد» عاشقاً لـ «هند» وأن يكون عاشقاً لـ «زينب» فيطلب من المتكلم أن يعين له أي الفتاتين معشوقة «خالد» بواسطة الجملة (15) :

(15) أ - أ زينب يعشق خالد أم هنداً ؟

ويكون المتكلم في هذا المقام التخاطبي يعلم أن من يعشقها «خالد» هي «هند» فيُرضي سؤال المخاطب عن طريق الجملة الجواب (1) .

ويصدق ما قلناه عن الجملة (1) على الجمل (10 أ - ب) التي تعدُّ ، حسب هذا المنظور ، أجوبة تعيينية (أو «انتقائية») للجمل (16 أ - و) :

(16) أ - أ هنداً أهدى خالد باقة ورد أم فاطمة ؟
ب - أبَاقَة ورد أهدى خالد هنداً أم عطراً ؟
ج - أبا [illegible] اللحم أم [illegible] آخر ؟
د - أصبَاح اليوم غادر بكر المدينة أم البارحة ؟
هـ - أ في الشَارَع قابلت زوج هند أم في السوق ؟
و - أغاضَباً كلّم خالد صديقه أم مبتسماً ؟

ملحوظة : يختلف الأمر بالنسبة للمكون المتصدّر في التراكيب التي من قبيل (9) عنه بالنسبة للمكون المتصدر في التراكيب التي من قبيل (1) و (10 أ - و) .

ويكمُن الاختلاف في أن المكون المتصدّر في التراكيب التي من قبيل (9) يحمل معلومة يتقاسم معرفتها كلٌ من المتكلم والمخاطب . فهذه التراكيب إذن تطابق مقامات تباين المقامات التي تستخدم فيها التراكيب التي مثلنا لها بالجمل (1) و (10 أ - و) . تبييناً لهذا الاختلاف نأخذ الجملة (9) مثالاً .

يقتضي استعمال هذه الجملة توافر الشروط المقامية التالية :

1) المتكلم والمخاطب متفقان كلاهما على أن ما يشكّل مجال التخاطب بينهما هو الشخص «هند» ،

2) يطلب المخاطب من المتكلم أن يمدّه بمعلومات حول الشخص «هند» كأن يتساءل عن علاقة «هند» ب «خالد» أو عن الشخص الذي يعشق «هند» . ويكون تساؤله بواسطة إحدى الجملتين التاليتين :

(17) أ – ماذا يربط هنداً بخالد ؟
ب – من يعشق هندا ؟

3) يمد المتكلم المخاطب بالمعلومة المتساءل عنها بواسطة الجملة الجواب (9) .
فيما يتعلق بتحليل هذا الضرب من التراكيب في إطار النحو الوظيفي نرى أن أورد التحليلات هو التحليل القائم على افتراض أن المكون المتصدّر «مبتدأ متحجر» اندمج في الحمل وأصبح بذلك مفعولاً به يحمل الوظيفة التداولية «المحور» ويربط إحالياً الضمير اللاصق بالفعل .

1 . 2 . الحصر :

1 . 2 . 1 . خصائصه البنيوية :

يتم الحصر ، في اللغة العربية ، بواسطة أداتين اثنتين : (أ) الأداة المتقطعة المؤلفة من أداة نفي و «إلاّ» كما في الجملة (2 أ) و (ب) الأداة «إنما» كما هو الشأن في الجملة (2 ب) . ونكرر سوق هاتين الجملتين هنا للتذكير :

(2 أ) ما يعشق خالد إلا هنداً
(2 ب) إنما يعشق خالد هنداً

أ – يعد محصوراً ، في التراكيب التي من قبيل (2أ) ، المكون الذي يلي «إلاّ» ولا يخضع المكون المحصور من حيث طبيعته ، فيما نعلم ، لأي قيد إذ إنه من الجائز حصر أي حد من حدود الحمل موضوعاً كان أم لاحقاً كما يستنتج من الجمل التالية :

(18) أ – ما أحبّ ليلى إلا قيس
ب – ما أحب قيس إلا ليلى
ج – ما وهب خالد إلا هنداً داره
د – ما قطعت هند اللحم إلا بالسكين
ه – ما سافرت زينب إلا اليوم
و – ما قابلت بكراً إلا في بيته
ز – ما استقبلني بكر إلا مبتسماً
س – ما وقفت عند مقدم بكرَ إلا تأدبا

ملحوظة : من المعلوم أن الفكر اللغوي العربي القديم يُدخِل البنيات التي يتم الحصر

فيها بواسطة الأداة المتقطعة «ما ... إلاّ» في ما سُمّي باب «الاستثناء» الذي يتضمن كذلك البنيات التي من قبيل (19) :

(19) ما حضر الضيوف ، إلا خالدا

ومن البيّن ، إذا أمعن النظر في خصائص هذين الضربين من التراكيب ، أن الحصر والاستثناء ظاهرتان متباينتان ويكمن التباين بينهما ، أساساً ، في ما يلي :

1) يُعدُّ ما يدل عليه المكون الوارد بعد «إلا» في التراكيب التي من قبيل (19) مُخرَجاً من الحكم المنفي المعبّر عنه بما قبل «إلا» شأنه في ذلك شأن المكون الوارد بعد هذه الأداة في التراكيب التي من قبيل (20) :

(20) ما حضر إلا خالد

إلا أن المقصود في التراكيب الأولى غير المقصود في التراكيب الثانية فالغرض الأساسي في الجملة (19) ، مثلا ، هو نفي الحضور عن الضيوف في حين أن المستهدف من الجملة (20) هو تأكيد الحضور لخالد وقصره عليه .

2) يشكّل المكون مدخول «إلا» في التراكيب التي من قبيل (20) عنصراً من عناصر الحمل ذاته إذ إنه موضوع حامل للوظيفة الدلالية «المنفذ» والوظيفة التركيبية «الفاعل» في حين أنه ، في التراكيب الممثل لها بالجملة (19) ، مكون خارجي بالنسبة للحمل . فهو ، على هذا الأساس ، في اصطلاح النحو الوظيفي ، «ذيل» يقوم بدور «تعديل» الحمولة المعلوماتية التي يتضمنها الحمل . ويدل على ذيلية هذا المكون (وخارجيته بالنظر إلى الحمل) :

(أ) إمكان الاستغناء عنه دون أن يؤدي حذفه إلى إخلال بسلامة الجملة :

(21) ما حضر الضيوف

(ب) وجوب التمييز بينه وبين الحمل ، تلفظاً ، بوقف (يؤشر له ، خطاً ، بفاصلة) ،

(ج) اختصاصه بإعرابٍ (الرفع أو النصب) لا يحدّده عامل من عوامل الحمل .

وفي هذا السياق ، نشير إلى أن الأداة «إلا» الواردة في التراكيب التي من قبيل (19) لا ترتبط بأداة النفي ارتباطها بها حين تواردها في تراكيب من قبيل (20) . دليل ذلك جواز ورودها في تراكيب مفيدة للاستثناء لا تتضمن نافياً :

(22) حضر الضيوف ، إلا زيداً

ويمكن أن نستنتج من هذا إن للأداة «إلاّ» مدخلين معجميين اثنين : مدخلاً

معجميا باعتبارها أداة استثناء ومدخلا معجميا باعتبارها جزءاً من أداة متقطعة تفيد الحصر .

ب – الوسيلة الأساسية الثانية التي يتم بها الحصر ، في اللغة العربية ، هي كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ، الأداة «إنما» الواردة في التراكيب التي من قبيل (2 ب) المكررة هنا للتذكير :

(2 ب) إنما يعشق خالد هندا

وتباين هذه الأداة المتقطعة «ما ... إلاّ» من حيث إنها ترد حاصرة لأحد مكونات حمل الجملة كما ترد حاصرة للحمل كامله .

1) تماثل «إنما» «ما ... إلاّ» حين تكون حاصرة لأحد مكونات الحمل في أنْ لا قيد يخضع له المكون المحصور ، بحيث يمكن حصر أي مكون أياً كانت وظيفته في الجملة . قارن بين الجمل (18 أ – س) والجمل (23 أ – س) .

(23) أ – إنما أحب ليلى قيس

ب – إنما أحب قيس ليلى

ج – إنما وهب خالد داره هندا

د – إنما قطعت هند اللحم بالسكين

هـ – إنما سافرت زينب اليوم

و – إنما قابلت بكراً في بيته

ز – إنما استقبلني بكر مبتسماً

– إنما وقفت عند مقدم بكر تأدّباً .

ويقع الحصر بـ «إنما» على المكون الأخير في الجملة دون إمكان وقوعه على مكون آخر كما هو سائغ في الجمل المحصورة بالأداة المتقطعة «ما ... إلاّ» . قارن بين طرفي الزوجين الجمليين التاليين :

(24) أ – ما أعطى خالد القميص إلا بكراً

ب – ما أعطى خالد إلا بكراً القميص

(25) أ – إنما أعطى خالد القميص بكراً

ب – إنما أعطى خالد بكراً القميص .

يعد محصوراً ، في الزوج (24 أ – ب) ، المكون مدخول «إلاّ» أيّا كان موقعه في الجملة . في حين أن ما يعدّ محصوراً في الزوج (25 أ – ب) هو المكون الوارد في آخر الجملة.فالجملتان (24 أ – ب) جملتان مترادفتان بيد أن الجملتين (25 أ – ب)

جملتان متباينتان معنى إذ إن الحصر في الجملة الأولى واقع على المكون «بكرا» وفي الجملة الثانية على المكون «القميص» .

2) وتُستعمل الأداة «إنما» ، كذلك ، لحصر حمل الجملة بكامله كما هو الشأن في الجملة (26) :

(26) إنما العلم نور

ملحوظة : يزكي الاستعمال الثاني للأداة «إنما» حدس البلاغيين العرب القدماء الذين يجمعون على أن هذه الأداة قد تدخل على «مضمون الجملة» قصد «تقوية الحكم» .
وسنعود إلى إمكانات تأويل مفهوم «التقوية» في الفقرة الموالية .

1 . 2 . 2 . خصائصه التداولية :

تستعمل التراكيب الحصرية في طبقة مقامية معيّنة نجمل أهم عناصرها في مايلي :

1) يعتقد المخاطب أن مجموعة ما من الذوات تتقاسم خاصيّة ما ،
2) ويعتقد المتكلم أن تلك الخاصية لا تتسم بها إلا ذات (أو ذوات) واحدة دون باقي ذوات المجموعة ،
3) يرفع المتكلم ، انطلاقاً من معتقده ، وهمَ المخاطب بقصر تلك الخاصية على ذات واحدة أو بعضاً من ذوات المجموعة .

مثال ذلك أن يكون المخاطب معتقداً أن خاصيّة «عشق خالد لشخص ما» تنسحب على مجموعة من الذوات كهند وزينب وسعاد ويكون المتكلم معتقداً أن هذه الخاصيّة لا تنسحب إلا على ذات واحدة ، «هند» ، فيرفع توهمَ المخاطب بقصر عشق خالد على هند. في هذه الطبقة المقامية تكون الجملة (2 أ) المكررة هنا للتذكير جوابا تصحيحاً للجملة (27) :

(2 أ) ما يعشق خالد إلا هندا
(27) يعشق خالد هنداً وزينب وسعاد

بإمعان النظر في الخصائص المقامية للحصر، كما أجملناها أعلاه ، يتبيّن أن الحصر والتصدير عمليتان متمايزتان تداولياً . فالتصدير وسيلة للرد على مخاطب متردد بين معلومات متعددة ويطلب تعيين المعلومة الواردة في حين أن الحصر وسيلة للرد على من يعتقد أن مجموعة من المعلومات كلها واردة بينما الوارد منها معلومة واحدة

فحسب .

وفي هذا الفرق يكمُن عدم الترادف بين التراكيب التي من قبيل (1) والتراكيب التي من قبيل (2 أ - ب) . إذا ثبت أن الطبقة المقامية المطابقة للبنيات الحصرية هي الطبقة المقامية المبيَّنة أعلاه ، وجب أن نتساءل هل التراكيب المحصورة بالأداة المتقطعة «ما ... إلاّ» مرادفة للتراكيب المحصورة بالأداة «إنما» أم هل بين الضربين من التراكيب فروق تداولية ؟

استكشف البلاغيون العرب القدماء ما يميز الحصر بإنما عن الحصر بماَ ... إلاّ . وهذا ما ورد في هذا الشأن في «دلائل الاعجاز» :

يقول الجرجاني : «اعلم أن موضوع «إنما» على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته أو لما ينزّلُ هذه المنزلة . تفسير ذلك أنك تقول للرجل : «إنما هو أخوك» و «إنما هو صاحبك القديم» لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته ولكن لمن يعلمه ويُقرُّ به إلا أنك تريد أن تنبَّهه للذي يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب ... وأما الخبر بالنفي والاثبات نحو «ما هذا إلا كذا» و «إن هو إلا كذا» فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشك فيه . فإذا قلت «ماهو إلا مصيب» أو «ماهو إلا مخطيء» قلته لمن يدفع أن يكون الأمر على ما قلته.وإذا رأيت شخصاً من بعيد فقلت «ماهو إلا زيد» لم تقله إلا وصاحبك يتوهم أنه ليس بزيد وأنه إنسان آخر ويجدّ في الانكار أن يكون زيدا . وإذا كان الأمر ظاهراً كالذي مضي لم تقله كذلك فلا تقول للرجل ترفقه على أخيه وتنبهه للذي يجب عليه من صلة الرحم ومن حسن التحاب «ماهو إلا أخوك»»

يستفاد من كلام الجرجاني أن الحصر بإنما والحصر بما ... إلاّ عمليتان تستوجبهما طبقتان مقاميتان متباينتان بحيث لا يمكن أن نستخدم إحداهما بدلاً من الأخرى في نفس السياق . ويكمن الفرق ، حسب الجرجاني ، بين هاتين العمليتين في إن الحصر بما ... إلا يكون للمخاطب الشاك المتردد أو المخاطب المنكر بينما الحصر بإنما يكون للمخاطب العالم غير المتردد المقرّ على سبيل تنبيهه لما يمكن أن يكون قد غفل عنه . إلا أننا نلاحظ أن التراكيب المتضمنة للأداة «إنما» لا تفيد دائما وفي جميع الأحوال مجرَّد التنبيه إلى ماهو معلوم لدى المخاطب وما المخاطب مقرٌّ به غير دافع له بل إنما تفيد كذلك ، كما بيّنا سابقاً ، قصر خاصيّة ما على ذات من ذوات مجموعة يعتقد المخاطب أنها جميعها تتقاسم تلك الخاصيّة ، شأنها في ذلك شأن التراكيب الحصرية المتضمنة للأداة المتقطعة «ما ... إلاّ» . بل إننا نميل إلى الاعتقاد بأن الاستعمال الذي يشير إليه الجرجاني في حديثه عن «إنما» لا يرد إلا

حين يكون مدخول هذه الأداة الحمل بكامله . فالذي يشكّل حيز «إنما» في الجملتين الواردتين في النص الذي بين ايدينا ، الجملتين (28 أ – ب) :

(28) أ – إنما هو أخوك

ب – إنما هو صاحبك القديم

الحملان «هو أخوك» و «هو صاحبك القديم» لا المكوّن «أخوك» أو «صاحبك القديم» .

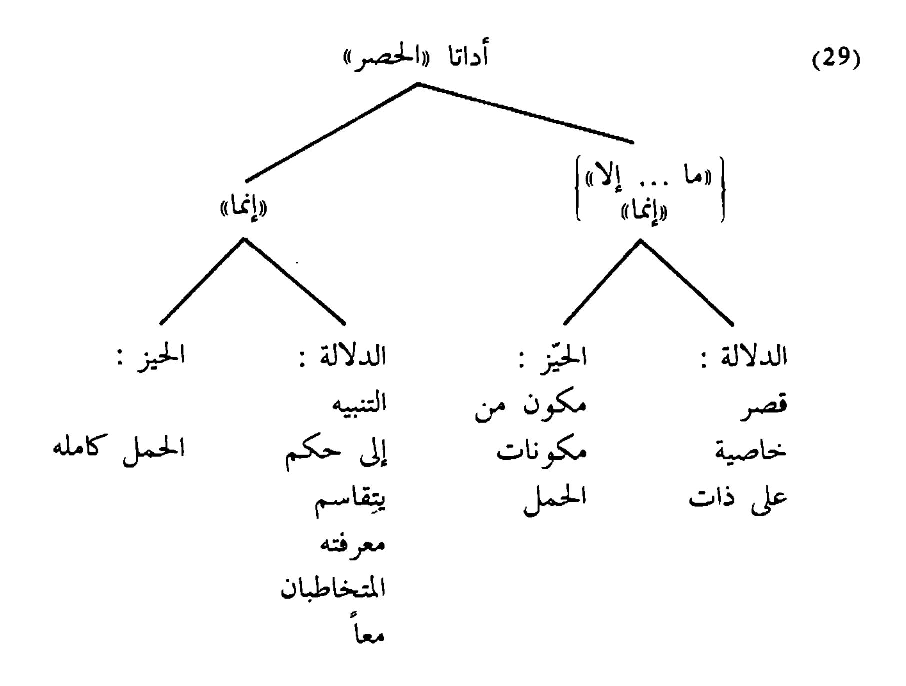
ولعل مفهوم «التنبيه» عند الجرجاني يرادف مفهوم «تقوية الحكم» الآنفة الاشارة إليه .

يمكن أن نستخلص من هذا كله أن استعمال الأداتين «ما ... إلاّ» و «إنما» يتم وفقا للتوزيع التالي :

أ – تستعمل كل من الأداتين في مقام الرد على المخاطب المعتقد أن مجموعة من الذوات تتقاسم خاصية ما ويكون حيزهما أحد مكونات الحمل ،

ب – وتختص الأداة «إنما» بالدلالة على «التنبيه» حين ترد متصدّرة لحمل يتقاسم معرفة محتواه كل من المتكلم والمخاطب ويكون حيزها الحمل كامله . ونقترح توضيح هذا التوزيع بواسطة الرسم التالي :

(29)



1 . 3 . **الفصل** :

«الفصل» كما ورد في أدبيات النظرية التوليدية التحويلية عملية إبراز أحد مكونات الجملة بعزله («فصله») عن باقي المكونات. ويتم هذا الفصل ، في اللغة الانجليزية واللغة الفرنسية ، عن طريق إواليتين اثنتين : (أ) توسيط المكون المروم إبرازه بين عنصري الأداة المتقطعة «It is... that» في اللغة الانجليزية و «c'est... que / qui» في اللغة الفرنسية و (ب) زحلقة هذا المكون إلى آخر الجملة . ويصطلح على تسمية الفصل الذي يتم عن طريق الإوالية الأولى «فصلاً» والفصل المتوسَّل فيه بالزحلقة «شبه فصل» ، وتسمى بالتالي ، التراكيب المتضمنة للفصل «الحقيقي» تراكيب «مفصولة» (cleft constructions) والتراكيب المتضمنة للزحلقة تراكيب «شبه مفصولة» (Pseudo-cleft constructions) . وهذه أمثلة لهذين الضربين من التراكيب :

(30) a - It is Hind that I love

b - C'est Hind que j'aime

(31) a - The girl that I love is Hind

b - Celle que j'aime est Hind

فيما يتعلق باللغة العربية ، لاتتوافر إلاّ إوالية «شبه الفصل» إذ لا نجد في هذه اللغة إلا التراكيب «شبه المفصولة» التي من قبيل (3) المكررة هنا للتذكير :

(3) التي يعشقها خالد هند

لهذا السبب ، لن نعرض في هذه الفقرة إلا لخصائص التراكيب «شبه المفصولة» .

1 . 3 . 1 . **خصائصه البنيوية** :

يمتاز التركيب شبه المفصول بالخصائص البنيوية الأساسية التالية(3) :

(1) يتألف هذا التركيب من محمول اسم وموضوع فاعل (يمكن أن يربط بينهما فعل رابط) كما يتبين من الجملتين التاليتين :

(32) أ – كانت التي يعشقها خالد هندا

ب – مازالت التي يعشقها خالد هندا

(2) يرد الموضوع الفاعل إما جملة موصولة كما هو الشأن في الجملتين (32 أ – ب) أو جملة محمولها اسم فاعل أو اسم مفعول كما في الجملتين التاليتين :

(33) أ – المتزوّج أخوها غداً هند
ب – المرفوض طلبُها زينب

وتكون الجملة الموصولة الفاعل إما جملة موصولة «ذات رأس» أو جملة موصولة «دون رأس» (أو «حرة»).وتمثل لهاتين الحالتين الجملة (3) والجملة (34) بالتوالي :

(34) الفتاة التي يعشقها خالد هند

في التراكيب التي من قبيل (34) ، يكون الموضوع الفاعل «مركبا معقداً» رأسه اسم وفضلته جملة موصولة .

(3) تقوم بين المحمول والموضوع فاعله ، في هذا الضرب من التراكيب ، علاقة «تعيين» . ونقصد بعلاقة التعيين العلاقة التي تربط بين عنصرين يحيلان على نفس الذات .
فالعلاقة القائمة في الجملة (3) ، مثلاً ، علاقة تعيين من حيث إن الموضوع الفاعل ، الجملة الموصولة «التي يعشقها خالد» يحيل على نفس الذات التي يحيل عليها الاسم المحمول «هند» .
وتختلف علاقة التعيين عن علاقة «اسناد خاصية» التي تقوم بين عنصرين يدل أحدهما على خاصية ما تُسند إلى الثاني كما هو الشأن في الجملة التالية :

(35) خالد شاعر .

ويُشترط في الاسم المحمول الوارد في التركيب التعييني أن يكون اسما «معرفة» إذ حين يختل هذا الشرط تصبح العلاقة بين المحمول والموضوع فاعله علاقة «إسناد خاصية» كما يتبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين :

(36) أ – الفتاة التي زارتنا صباح اليوم زينب
ب – الفتاة التي زارتنا صباح اليوم مضيفة

(4) يمكن أن يتضمن التركيب التعييني الضمير «هو» (أو أحد بدائله) سواء أورد في هذا التركيب فعل رابط أم لا كما يتبين من زمرة الجمل التالية :

(37) أ – الفتاة التي زارتنا صباح اليوم هي زينب
ب – كانت الفتاة التي زارتنا صباح أمس هي زينب
ج – الذي انتقدته هند هو ابراهيم
د – كان الذي انتقدته هند هو ابراهيم

وتختص التراكيب التعيينية بتضمنها لهذا الضمير . فمن غير السائغ أن يظهر هذا

الضمير في التراكيب غير التعيينية كالتراكيب المفيدة لاسناد خاصية كما يدل على ذلك لحن الجملة (38) :

(38) * الفتاة التي زارتنا صباح اليوم هي مضيفة .

وقد استدللنا في مكان آخر(4) على أن هذا الضمير لا يمكن بحال من الأحوال أن يعدّ رابطاً يقوم بنفس الدور الذي يقوم به الفعل الرابط («كان» وغيرها) . وأقمنا استدلالنا على مايلي :

أ – لا يضيف الضمير «هو» إلى دلالة الجملة أية إضافة جهية أو زمنية بخلاف الفعل الرابط الذي تكمن وظيفته في التعبير عن المخصّصات الجهية والمخصّصات الزمنية لمحمول الجملة . فلا فرق من حيث الجهة ولا من حيث الزمن بين الجملة (39 أ) والجملة (39 ب) :

(39) أ – الذي دق الجرس الحارس

ب – الذي دق الجرس هو الحارس

ب – يمكن أن يوارد الضمير «هو» فعلاً رابطاً في نفس الحمل كما سبق أن أشرنا إلى ذلك وكما يتبين من الجملتين (37 ب) و (37 د) .

ج – لا يقوم الفعل الرابط بأي دور بالنظر إلى البنية الاخبارية للجملة في حين أن الضمير «هو» يضيف إلى العلاقة القائمة بين المحمول والموضوع الفاعل «تقوية» و «توكيداً» . قارن ، مثلاً ، بين الجملتين (40 أ – ب) والجملتين (41 أ – ب) :

(40) أ – الذي يبدو من بعيد بكر

ب – القادم من بعيد بكر

(41) أ – الذي يبدو من بعيد هو بكر

ب – القادم من بعيد هو بكر

لهذه الخصائص اقترحنا تحليلا(5) للتراكيب التعيينية المتضمنة للضمير «هو» يقوم على افتراض أن هذا الضمير «أداة تبئير» كما سنوضح في الفقرة الموالية .

1 . 3 . 2 . خصائصه التداولية :

يبدو من فحص المعطيات ، أن الغرض التخاطبي الذي يتحقق بواسطة استعمال التراكيب شبه المفصولة هو تثبيت معتقد من معتقدات المخاطب يتأرجح المخاطبُ بين وروده وعدم وروده .

ويطابق استعمال هذا الضرب من التراكيب الطبقة المقامية التالية :

1) لدى المخاطب مجموعة من المعلومات يعتقد أن إحداها لها من الحظوظ ما ليس لغيرها في أن تكون المعلومة الواردة ،

2) يعتقد المتكلم أن المعلومة التي يرشحها المخاطب للورود هي فعلاً المعلومة الواردة ،

3) يثبت المتكلم اعتقاد المخاطب بإعرابه على أن المعلومة المعنية بالأمر هي المعلومة الواردة. بإمعان النظر في عناصر الطبقة المقامية الملائمة لاستعمال التراكيب شبه المفصولة ، يتبين أن الفرق التداولي المميز بين عملية الفصل من جهة وعمليَّتي التصدير والحصر من جهة ثانية يكمن في مايلي :

أ – المخاطب بالجمل المتضمنة لتصدير أحد المكونات ، كما تقدم ، مخاطب لديه مجموعة من المعلومات لكنه لا يدري أي هذه المعلومات المعلومة الواردة في حين أن المخاطب بالجمل شبه المفصولة يعتقد أن إحدى المعلومات المتوافرة لديه هي المعلومة الواردة لكنه ليس متيقنا من ذلك .

ب – المخاطب بالجملة الحصرية مخاطب يعتقد أن مجموعة من المعلومات كلها واردة بالنسبة لخاصيّة ما. أما المخاطب بالجملة المفصولة فيعتقد أن إحدى المعلومات فقط يمكن أن تكون هي المعلومة الواردة .

ويروز ورود ما ذهبنا إليه في شأن التراكيب شبه المفصولة أن استعمال هذه التراكيب الطبيعي هو أن ترد أجوبة (أو ردوداً) للجمل التي من قبيل (42) :

(42) {لعل / أظن أن} ج

قارن بين الجمل (43 ج – د) والجملة (43 ب) باعتبارها ردوداً للجملة (43 أ) :

(43) أ – لعلّ خالداً خطب زينب

ب – التي خطبها خالد زينب ، فعلا .

ج – ؟؟؟ زينب خطب خالد ، فعلاً

د – ؟؟؟ ما خطب خالد إلا زينب ، فعلاً

ملحوظة : قد ترد الجمل شبه المفصولة في سياق مختلف حيث تكون أجوبة لجمل شبه مفصولة يقصد بها مجرد الاستفهام كما هو الشأن في الحوار التالي :

(44) أ – من الذي وهبه خالد داره ؟

ب – الذي وهبه خالد داره بكر

في هذه الحالة تكون الجمل التي من قبيل (44 ب) دالّة لا على تثبيت معتقد المخاطب إذ إن المخاطب خالي الذهن بل على مجرد إفادته بالمعلومة التي يطلبها . وتكون ، إذ تستعمل في هذا السياق ، مرادفة للجمل مطابقاتها غير المتضمنة لفصل ، كما يتبين من المقارنة بين الجملة (44 ب) والجملة (45) باعتبارهما جوابين للجملة (44 أ) :

(45) وهب خالد داره بكراً

فالمكون «بكر» في كلتا الحالتين حامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب ويطلب المتكلم أن يُمِدَّه بها .

إذا ثبت الترادف بين التركيب شبه المفصول والتركيب مقابله غير المتضمن لفصل صحّ أن نتساءل متى يُفَضَّلُ التركيب الأول على التركيب الثاني .

ولعل أورد تعليل لهذا التفضيل أن التركيب شبه المفصول الوارد جوابا لاستفهام شبه مفصول «جواب صدى» تحاكي بنيته بنية التركيب المستفهم به . ونظراً للضغط البنيوي التي تمارسه الجملة المستفهم بها يغلب أن يرد الجواب جملة شبه مفصولة . فالجملة (44 ب) ، مثلاً باعتبارها جوابا للجملة (44 أ) ، أورد من الجملة (45) .

1 . 4 . العطف بالأداة النافية «لا» :

تناولنا في إطار دارستنا لظاهرة النفي خصائص التراكيب التي من قبيل (4) المعاد سوقها هنا للتذكير :

(4) يعشق خالد هنداً لازينب

وفي مايلي نورد ، موجزين ، أهم هذه الخصائص .

1 . 4 . 1 . خصائصه البنيوية :

التراكيب الممثَّل لها بالجملة (4) تراكيب عطفية متوسل فيها للعطف بإحدى الأدوات العاطفة المتوافرة في اللغة العربية ، الأداة «لا» . ويمتاز العطف بهذه الأداة بالسمات الأساسية التالية :

(1) تربط الأداة «لا» بين مكونين متناظربن من حيث وظيفتاهما الدلاليتان ووظيفتاهما التركيبيتان ووظيفتاهما التداوليتان . وقد مر القول المفصّل في ذلك في الفصل السابق .

(2) ويشترط ألاّ يتعدى عدد المكونات المتعاطفة مكونين اثنين كما يتبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين :

(46) أ – ألّفت مقالاً لا كتاباً

ب – * ألّفت مقالاً لا كتاباً لا قصيدة

(3) ويشترط كذلك أن يكون التركيب تركيباً مثبتاً إذ لا يسوغ أن توارد الأداة «لا» أداة نافية كما يدل على ذلك لحن الجملة (47) :

(47) * ما ألفت مقالاً لا كتاباً

(4) تربط «لا» بين مكوّنين متجاورين كما في الجملة (4) ، مثلا . وقد يرد المكونان متباعدين كأن يُصدّر أحدهما ، كما هو الشأن في الجملتين التاليتين :

(48) أ – هنداً يعشق خالد لا زينب

ب – مقالا ألّفت لا كتابا

1 . 4 . 2 . خصائصه التداولية :

يُلجأ للتراكيب المعطوف فيها بواسطة الأداة «لا» في الطبقة المقامية التي نجمل أهم عناصرها في مايلي :

(1) يعتقد المخاطب أن معلومة ما هي المعلومة الواردة ،

(2) يصر المخاطب على اعتقاده هذا ،

(3) يعتقد المتكلم أن المعلومة التي يدافع المخاطب عن ورودها ليست المعلومة الواردة ،

(4) يعتقد المتكلم أن معلومة أخرى غير المعلومة المتوافرة لدى المخاطب هي المعلومة الواردة .

مثال ذلك ، أن المخاطب يعتقد أن «خالداً» يعشق «زينب» في حين أن المتكلم يعتقد أن معشوقة «خالد» ليست «زينب» وإنما هي «هند» فيرفع توهم المخاطب بواسطة الجملة (4) المكررة هنا للتذكير :

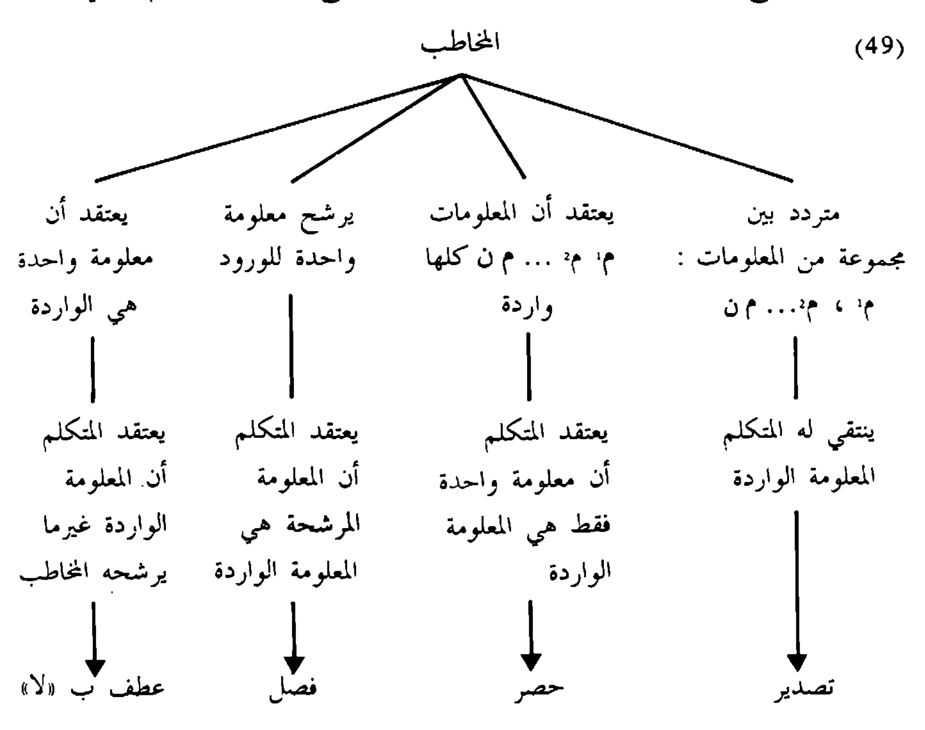
(4) يعشق خالد هنداً لا زينب

بهذه الخصائص المقامية ، تتميزّ عملية العطف بالأداة «لا» عن عمليات التصدير والحصر والفصل . فهي تختلف عن التصدير من حيث يستلزمها مقام تخاطب يكون فيه المخاطب غير متردد بين معلومات متعددة بل مُرشّحاً للورود معلومة معيّنة .

وهي تختلف عن عملية الحصر من حيث كون المخاطب يعتقد أن معلومة واحدة فحسب هي المعلومة الواردة . وهي تباين عملية الفصل من حيث إن المعلومة التي يرشحها المخاطب للورود ليست هي المعلومة التي يعتقد المتكلم أنها المعلومة الواردة .

ويمكن توضيح الفروق التداولية بين العمليات الأربع بواسطة الرسم التالي :

(49)



1 . 5 . «ما ... بل» :

بينًا ، في الفصل السابق من هذا الكتاب ، أن الأداة النافية «ما» تظهر في التراكيب المنفية المتوافرة فيها الشروط التالية :

(1) كون المحمول فعلاً أو اسماً أو صفةً ،

(2) ورود المحمول الفعل على صيغة «التدليل» واتصافه بالتمام جهة والمضي زمناً .

(3) انصبابها إما على الحمل كامله أو على أحد مكوناته ،

(4) ورود المكون حيّزها في الموقع الموالي مباشرة لموقعها ،

(5) احتلالها للموقع الصدر في الحمل .

وقد تضاف إلى «ما» الأداة المفيدة للاضراب «بل» فتكوّنان أداة متقطعة واحدة كما في الجملة (5) ، مثلا :

(5) ما زينَب يعشق خالد بل هَنداً

ويُستعمل التركيب المتضمن للاداة «ما ... بل» في نفس السياق التخاطبي الذي يستعمل فيه التركيب العطفي المتوسَّل فيه للعطف بالأداة النافية «لا» ، حيث إن التراكيب التي من قبيل (5) تستخدم في مقام يكون فيه المخاطب معتقداً أن معلومة ما هي المعلومة الواردة ويكون المتكلم معتقداً أن المعلومة الواردة ليست المعلومة المتوافرة لدى المخاطب وإنما هي معلومة أخرى . على هذا الأساس ليس ثمة فرق ، بالنظر إلى الغرض التخاطبي المؤدَّى ، بين التراكيب الممثّل لها بالجملة (4) والتراكيب الممثل لها بالجملة (5) . إلاّ أن هذا لا يعني أن الضربين من التراكيب مترادفان تمام الترادف . ويبدو أن ما يميز بينهما مرتبط بترتيب عناصر الفعل اللغوي المنجز .

لنتذكر أن النفي وسيلة تتوافر في اللغة للتعبير عن أحد شقَّي فعل لغوي أسميناه «الاعتراض» . ولنتذكر كذلك ، أن الاعتراض يتضمن فعلين لغويين اثنين : فعل «الجحد» وفعل «التعويض» وأن هذين الفعلين ينجزهما المتكلم الذي يعتقد خلاف ما يعتقده مخاطبه . ويمكن أن يُنجز فعل الجحد قبل أن ينجز فعل التعويض كما يمكن أن ينجز الفعل الثاني قبل الفعل الأوّل . بعبارة أخرى ، يمكن أن يبدأ المتكلم بجحد المعلومة التي يعتقد المخاطب ورودها ثم يعوّضها بالمعلومة التي يرى أنها المعلومة الواردة . وتتم هاتان العمليتان بواسطة التراكيب المتضمنة للأداة المتقطعة «ما ... بل» كما هو الشأن في الجملة (5) مثلاً ، حيث ينفي المتكلم أن معشوقة «خالد» «زينب» ثم يثبت أن معشوقة «خالد» هي «هند» . ويمكن في مقابل ذلك ، أن يبدأ بإمداد المخاطب بالمعلومة الواردة ثم ينفي ورود المعلومة التي يعتقد المخاطب أنها المعلومة الواردة . هاتان العمليتان تتمان بواسطة التراكيب العطفية المتضمنة للأداة «لا» كما هو الشأن في الجملة (4) . ففي هذه الجملة ، يثبت المتكلم ، بدءاً ، أن معشوقة «خالد» هي «هند» ثم ينفي بعد ذلك أن تكون معشوقته «زينب» . الفرق إذن بين الاواليتين ، العطف بـ «لا» والنفي ب «ما ... بل» ، لا يكمن في مقام التخاطب ولا ، بالتالي ، في الغرض المروم تحقيقه بل في مجرد اختيار المتكلم بين البدء بجحد ما يخالف معتقده والبدء بالاعلان عن معتقَده ثم جحد ما يخالفه .

2 . البنيات المبأرة في النماذج اللغوية :

تنووّلت البنيات المبأرة في اللغات الطبيعية في إطار نماذج لغوية مختلفة منها ماهو قديم ومنها ماهو معاصر ، منها ما هو وظيفي (مؤسس تداولياً) ومنها ما هو غير وظيفي (لا يأخذ بافتراض ترابط بنية اللغة ووظيفتها التواصلية) .
ويمكن أن نميّز داخل مجموعة التحليلات التي اقترحت لرصد خصائص هذا الضرب من البنيات بين فئتين اثنتين : (أ) التحليلات المنطلق فيها من افتراض أن هذه البنيات جميعها بنيات مترادفة و (ب) التحليلات التي تقوم على افتراض أنها ، بالعكس من ذلك ، بنيات متباينة .

2 . 1 . التحليلات الموحّدة :

تتقاسم التحليلات التي سنعرض لها في هذا المبحث ، على اختلاف الأطر النظرية التي تصدر عنها ، خاصيّة النظر إلى التراكيب التي نحن بصددها على أساس أنها تراكيب مترادفة .

تتناول الانحاء الغربية «التقليدية» التراكيب التي تطابق في اللغة العربية التراكيب «المصدَّرة» والتراكيب المفصولة (وشبه المفصولة) على أساس أنها إواليات تستخدمها اللغة لابراز («mise en relief») مكوّن من مكونات الجملة وإعطائه أهمية تحظى بها باقي المكونات . بل إن هذه الأنحاء تتطرَّق في نفس الباب ، باب «الابراز» و «إعطاء الأهمية»،إلى ضرب آخر من التراكيب ، التراكيب التي يتصدّرها «مبتدأ» ، والتي تطابق في اللغة العربية التراكيب التي من قبيل (50) :

(50) أ — هند ، ينوي خالد أن يخطبها

ب — المرء الذي لا يحب لغيره ما يحب لنفسه،لا يرجى منه خير .

فهذه الأضرب الثلاثة من التراكيب ، حسب هذه الأنحاء ، تراكيب مترادفة من حيث معناها وإن تباينت من حيث خصائصها البنيوية .
ويُلاحظ أن نفس الافتراض ، افتراض الترادُف ، يخلّف التحليل المقترح في النحو التوليدي التحويلي إذ أن التراكيب «المصدّرة» والتراكيب المفصولة تعد في هذا النحو ناتجة عن تطبيق نفس القاعدة قاعدة «الموضعة» («Topicalization») . وفي إطار النحو الوظيفي ، أفرد ديك (ديك 1980) دراسة مستقلة للبنيات المفصولة والبنيات شبه المفصولة في اللغة الانجليزية . الفكرة الأساسية التي بنى عليها تحليله لهذين الضربين من البنيات هي أن الفصل وشبه الفصل استراتيجيتان تخاطبيتان تستهدفان «تبئير» مكون من مكونات الجملة . على هذا الأساس ينتمي التركيب

المفصول والتركيب شبه المفصول كلاهما إلى نفس النمط من التراكيب ، النمط الذي يصطلح ديك على تسميته «التراكيب البؤرية» («FOCUS constructions») . ولا نجد في الدراسة المعنية بالأمر إشارة إلى ما يمكن أن يميّز بين هاتين العمليتين تداولياً .
وفي إطار نفس النحو ، تناولنا في دراسة مستقلة[6] عمليات «التصدير» و «شبه الفصل» و «الحصر» في اللغة العربية . وكان تحليلنا لهذه العمليات قائما على افتراض أن الوظيفة التداولية «البؤرة» وظيفتان اثنتان : «بؤرة جديد» و «بؤرة مقابلة» اقترحنا تحديدهما كما يلي :

(1) تُسند بؤرة الجديد إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المتكلم (في حالة الاستخبار) أو المخاطب (في حالة الاخبار) ،

(2) تُسند بؤرة المقابلة إلى المكون الحامل للمعلومة المتجادل في ورودها (المعلومة غير المتفق على ورودها) .

في إطار التمييز بين البؤرتين ، عددنا التراكيب المتضمنة لمكون مصدّر التي من قبيل (1) والتراكيب الحصرية التي من قبيل (2) والتراكيب شبه المفصولة الممثّل لها بالجملة (3) تراكيب متضمنة للنوع الثاني من البؤر ، بؤرة المقابلة باعتبار أن هذه التراكيب جميعها ، رغم ما يباين بينها من حيث خصائصها البنيوية ، تستخدم وسائل للتعبير عن مخالفة معتقدات المتكلم لمعتقدات المخاطب . هذا التحليل ، إذن ، شأنه في ذلك شأن التحليلات المشار إليها أعلاه ، قائم على افتراض الترادف بين ضروب التراكيب المعنية بالأمر .

2 . 2 . التحليلات المميّزة :

اهتم البلاغيون العرب القدماء[7] كما هو معلوم ، بدراسة البنيات التي بين أيدينا ورصد المقامات التي تلائم استعمالاتها والأغراض التي تُستخدَم لتحقيقها في المقامات الملائمة .
ويُستخلص من المعالجة البلاغية لهذه البنيات أن البلاغيين العرب القدماء كانوا ينظرون إلى «التقديم» و «الحصر» و «العطف ب «لا» أو «ما ... بل»» على أساس أنها عمليات متباينة تستوجبها أغراض تخاطبية ومقامات متباينة .
ويمكن إجمال ما ورد في البلاغة عن خصائص هذه العمليات في مايلي :

(1) يقدَّم المكون المفعول أو غيره على فعله حين يكون قصد المتكلم «تخصيص» ما يحيل عليه هذا المكون بالحكم الدالة عليه الجملة . فتقديم المكون «هنداً»

في الجملة (1) ، مثلاً ، يقتضيه غرض تخصيص الذات الدال عليها هذا المكون بالحكم «يعشق خالد» .

(2) و تُستعمل الأدوات «ما ... إلاّ» و «إنما» و «لا» العاطفة و «ما ... بل» حين يكون المقام مقام «قصر» . إلا أن هذه الأدوات ، على تقاسمها خاصيّة إفادة «القصر» ، ليست أدوات مترادفة تمام الترادف . وتكمن الفروق بينها في مايلي :

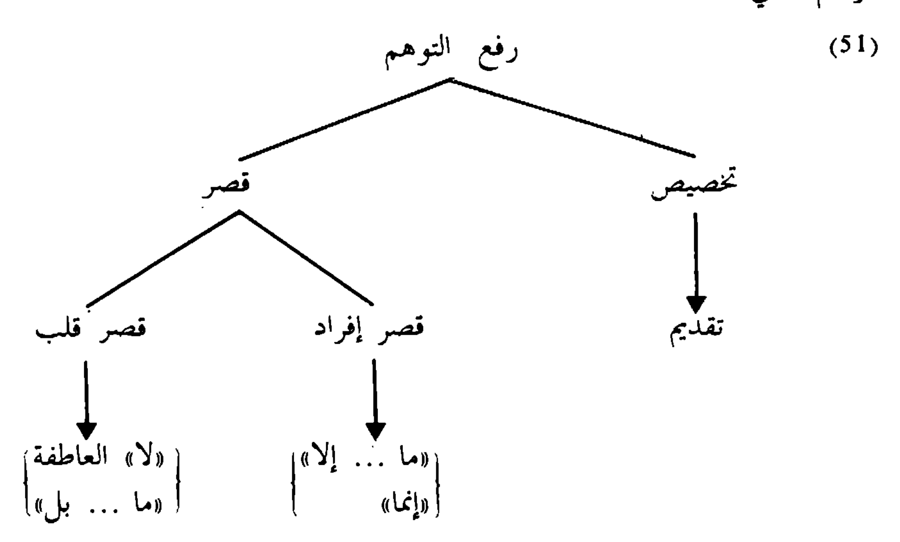
أ – تستعمل الأداتان «ما ... إلاّ» و «إنما» حين يقصد المتكلم رفع «الاشراك» بالنظر إلى حكم معين . ويكون القصر إذّاك «قصر إفراد» حيث تقصر خاصية ما على ذات واحدة من مجموعة من الذوات يعتقد المخاطب أنها جميعها مشتركة في تلك الخاصية .

– وتُستعمل الأداتان «لا» العاطفة و «ما ... بل» حين يكون القصد قلب اعتقاد المخاطب . ويكون حينذاك القصر «قصر قلب» .

ج – ويخالف بين الأداتين «ما ... إلاّ» و «إنما» أن الأداة الثانية قد ترد ، في بعض السياقات ، لتنبيه المخاطب الغافل إلى حكم يعرفه ولكنه نسيه أو تناساه كما ورد في نص الجرجاني الآنف سوقه .

ونوضح التمييز المقترح ، في كتب البلاغة ، بين التراكيب المعنية بالأمر بواسطة الرسم التالي :

(51)



في نفس الاتجاه ، اتجاه التمييز بين العبارات المدروج على اعتبارها عبارات مبأرة ،

يقترح ديك (ديك وآخرون : 1981) تنميطاً للتراكيب المبأرة على أساس التمييز بين ستة أنواع من البؤرة : (أ) بؤرة التتميم ، و (ب) بؤرة الانتقاء و (ج) بؤرة الاضافة و (د) بؤرة الحصر و (هـ) بؤرة التعويض و (و) بؤرة الموازاة .

أ – تسند بؤرة التتميم (completive focus) إلى المكون الحامل للمعلومة التي تملأ ثغرة في الرصيد الاخباري للمخاطب .

أوضح الحالات في هذا الصدد الأجوبة عن الجمل الاستفهامية المتضمنة لاسم استفهام :

52) أ – ماذا اشترى خالد ؟
ب – اشترى خالد معطفاً
ج – معطفا

ب – تسند بؤرة الانتقاء (Selecting focus) إلى المكون الحامل للمعلومة المنتقاة من بين مجموعة من المعلومات الممكنة .

مثال ذلك ، المكون «معطفاً» في الجملة (53 ب) باعتبار هذه الجملة جواباً للجملة (53 أ) :

(53) أ – أحذاءً ، اشترى خالد أم معطفاً ؟
– معطفا اشترى خالد .

ج – تسند بؤرة الاضافة (expanding focus) إلى المكون الدال على المعلومة المضافة إلى الرصيد الاخباري السابق للمخاطب .

هذا الضرب من البؤرة يرد عامة في التراكيب التي من قبيل (54 ب) :

(54) أ – اشترى خالد حذاء
ب – لم يشتر خالد حذاء فحسب بل اشترى كذلك معطفاً

د – تسند بؤرة الحصر (restricting focus) إلى المكون الحامل للمعلومة التي تحصر مجموعة من القيم في قيمة (أو أكثر من قيمة واحدة) تعد القيمة الواردة . وترد بؤرة الحصر في التراكيب التي من قبيل (55) :

(55) أ – لم يشتر خالد إلا معطفاً
ب – إنما اشترى خالد معطفاً

هـ – تُسند بؤرة التعويض (replacing focus) إلى المكون الدال على المعلومة التي تعوض إحدى المعلومات المتوافرة لدى المخاطب والتي يعدها المتكلم غير واردة .

مثال ذلك المعلومة الدال عليها المكون الوارد قبل «لا» والمكون الوارد بعد «بل» في الجملتين التاليتين :

(56) أ – ما حذاء اشترى خالد بل معطفاً
ب – اشترى خالد معطفا لاحذاء

و – تُسند بؤرة الموازاة (parallel focus) إلى المكون الحامل لمعلومة تقابل المعلومة الدال عليها مكون آخر في نفس الجملة .

نجد هذا الضرب من البؤرة في التراكيب الاستدراكية التي من قبيل (57)) :

(57) أ – اشترى خالد حذاء لكن عمراً اشترى معطفاً
ب – اشترى خالد حذاء في حين أن عمراً اشترى معطفاً

2 . 3 . أي تحليل للبنيات المبأرة ؟

بيّنا ، في المبحث الأول من هذا الفصل ، أن التراكيب المصدَّرة والتراكيب الحصرية والتراكيب شبه المفصولة والتراكيب المتضمنة للأداة العاطفية «لا» أو الأداة «ما ... بل» لها من الخصائص التداولية ما يؤالف بينها بحيث تُستعمل جميعها في حالات تكون فيها معتقدات المخاطب مخالفة (أو غير مطابقة تمام التطابق) لمعتقدات المتكلم إلا أن التآلف في هذه الخاصيّة لا يجعل من هذه التراكيب تراكيب مترادفة ولا يسوغ ، بالتالي ، أن يقترح لها جميعها نفس التحليل .

بصفة عامّة ، لا يجوز لنحو يسعى لاحراز الكفاية التداولية ، نحوٍ يعتمد مبدأ ترابط بنية اللسان ووظيفته التواصلية ، أن يصف عبارات متباينة على أساس أنها مترادفة إذ أن من مُسلمات الأنحاء المعتمدة لهذا المبدأ أن تباين التراكيب يعكس تباين الأغراض التخاطبية .

فيما يخص التراكيب التي نحن بصددها ، بيّنّا ، في المبحث الأول من هذا الفصل ، أنها ، رغم ما يؤالف بينها ، تراكيب متباينة لا من حيث خصائصها البنوية فحسب بل كذلك من حيث خصائصها التداولية . فقد تبيّن لنا أن هذه التراكيب لا تستعمل في نفس الطبقة المقامية وإنما يستعمل كل ضرب منها في طبقة مقامية معينة وأنها لا تحقق نفس الغرض التخاطبي بل يستعمل كل ضرب منها لتأدية غرض معيّن .

هذا التباين في الطبقات المقامية والأغراض المؤداة يجعل من التحليل الذي

اقترحناه منذ سنوات لرصد خصائص التراكيب المبأرة تحليلاً غير ملائم إذ يعتمد افتراض أن هذه التراكيب مترادفة تداولياً باعتبارها متضمنة لنفس الوظيفة التداولية ، ويجعل كذلك التمييز بين بؤرتين اثنتين فقط غير كاف لوصف ظاهرة التبئير في اللغة :
بناءاً على هذه الملاحظات يتحتم أن تتوافر في التحليل الملائم للتراكيب المبأرة الشروط التالية :

1) أن يكون قادراً على رصد الخصائص البنيوية لهذه التراكيب ،
2) أن يُفرد مستوى من المستويات للتمثيل للخصائص التداولية ،
3) أن يكون قادراً على رصد الفروق الوظيفية (التداولية) التي تباين بين التراكيب المصدرة والتراكيب الحصرية والتراكيب المفصولة وغيرها من التراكيب المدروج على عدّها تراكيب مبأرة .

في إطار النحو الوظيفي ، نعتقد أن التحليل الكفيل بالاستجابة لهذه المقتضيات هو التحليل الذي ينبى على التمييز بين أنماط متعدّدة من البؤر والذي يُسند لكل ضرب من ضروب التراكيب المبأرة النمط البؤري الذي يلائمه .
وسنحاول ، في المبحث الموالي ، أن نرسم المعالم الكبرى لهذا التحليل .

3 . المقاربة الوظيفية للبنيات المبأرة :

3 . 1 . أنماط البؤر :

تبيّن لنا ، في ما سبق ، أنه من الضروري التمييز بين أنماط متعددة من البؤر إذا أراد الواصف أن يكون تحليله للعبارات اللغوية من منظور التبئير تحليلاً ملائماً .
لدينا اقتراحان اثنان لتنميط أنواع البؤر : الاقتراح الوارد في البلاغة العربية والاقتراح الذي يقدمه ديك واخرون في إطار النحو الوظيفي . إذا قارنا بين الاقتراحين لاحظنا مايلي :

1) ثمة تقارب ملموس جدا بين أنواع البؤر الواردة في الاقتراحين . ففي الاقتراحين معاً ، نجد تقابلاً بين نوعين أساسيين : بؤرة ترتبط بالمعلومة التي تكتفي بإتمام معلومات المخاطب والبؤرة المرتبطة بالمعلومة التي يقوم حولها خلاف (أو على الأقل عدم اتفاق تام) بين المتخاطبين . النوع الأول من البؤر يصطلح على تسميته «بؤرة التتميم» في الاقتراح الوظيفي وهو ما يمكن أن يُربَط بما ورد في البلاغة العربية في معرض الحديث عن «الخبر الابتدائي» ،

أي الخبر الذي يُلقى إلى «خالي الذهن» .
ويتجلى كذلك التآلف بين الاقتراحين في بؤر النوع الثاني حيث نلاحظ تطابقا يكاد يكون تاماً لا بين المفاهيم فحسب بل كذلك بين الاصطلاحات ذاتها . من هذه التطابقات «بؤرةً الحصر» / «الحصر» و «بؤرة التعويض» / «القلب» ...

2) ويختلف الاقتراحان بالنظر إلى عدد أنماط البؤرة المميّز بينها . فلا نجد ، في اقتراج البلاغيين ، ما يقابل بؤرتي «الاضافة» و «الموازاة» .
إلا أنه من الملاحظ أنه من الممكن الاستغناء عن هذين النوعين من البؤر . فبؤرة الاضافة لا تختلف اختلافاً جذرياً عن بؤرة «التتميم» إذ إن المعلومة المضافة ليست في الواقع إلاّ معلومة تتمم ماهو متوافر من المعلومات لدى المخاطب . وبؤرة «الموازاة» لا تباين كثيراً بؤرة «التعويض» . فالجملة (57 أ) ، مثلا ، تنجز في طبقة مقامية يكون فيها المتكلم قاصداً تعويض معلومات المخاطب بالمعلومة التي يعتقد أنها المعلومة الواردة ، فهي تقال لمن يعتقد أن «عمراً» كذلك اشترى حذاء .
يمكن أن نستخلص ،إذن ، أن الاقتراحين البلاغي القديم والوظيفي الحديث متكافئان بالنظر لتنميط البؤر .
بناءاً على ماورد في الاقتراحين معاً ،نقيم تمييزاً أولياً بين نمطين أساسيين من البؤر : (أ) بؤرة الجديد و (ب) بؤرة المقابلة كما كان الشأن في تحليلنا السابق للبنيات المبأرة .
ونعرف هاتين الوظيفتين التداوليتين كما يلي :

(أ) تسند بؤرة الجديد إلى المكون (حمل أو عنصر حمل) الدال على المعلومة التي يجهلها أحد المتخاطبين .

هذا الضرب من البؤر يرد ، عامة ، في الأزواج الجملية التي من قبيل (58 أ - ب) :

(58) أ - متى عاد خالد من السفر ؟
ب - عاد خالد من السفر البارحة

(ب) تسند بؤرة المقابلة إلى المكون (حمل أو عنصر حمل) الدال على المعلومة التي يشكل ورودها محط جدال بين المتخاطبين .
ونقترح ،بناءاً على ماتبين لنا من قصور هذه الثنائية عن رصد خصائص البنيات

المبأرة ، تفريع بؤرة المقابلة إلى البؤر الأربع التالية : بؤرة الانتقاء وبؤرة الحصر وبؤرة التثبيت وبؤرة القلب .

ونقترح تعريف هذه الوظائف الفرعية على النحو التالي :

(ج) تُسند بؤرة الانتقاء إلى المكون الحامل للمعلومة المنتقاة من بين مجموعة من المعلومات على اعتبار أنها المعلومة الواردة .

ويأخذ هذا النوع من البؤر المكونُ المتصدّر في الجمل التي من قبيل (1) المكررة هنا للتذكير :

(1) هِنْداً عشق خالد

(د) تسند بؤرة الحصر إلى المكون الحامل للمعلومة التي تحصر مجموعة من القيم في قيمة (أو أكثر من قيمة) تُعدُّ القيمة الواردة .

وتظهر هذه البؤرة في التراكيب المتضمنة لأداة حصر كالتراكيب الممثل لها بالجملتين (2 أ - ب)) :

(2) أ - ما يعشق خالد إلا هِنْدا

ب - إنما يعشق خالد هِنْدا

(هـ) تُسند بؤرة التثبيت إلى المكون الحامل للمعلومة التي يصادق المتكلم على ورودها .

وتظهر هذه البؤرة في التراكيب شبه المفصولة التي من قبيل (3) :

(3) التي يعشقها خالد هند

(و) تُسند بؤرة القلب إلى المكون الحامل للمعلومة التي يعوض بها المتكلم معلومة يعدها غير واردة .

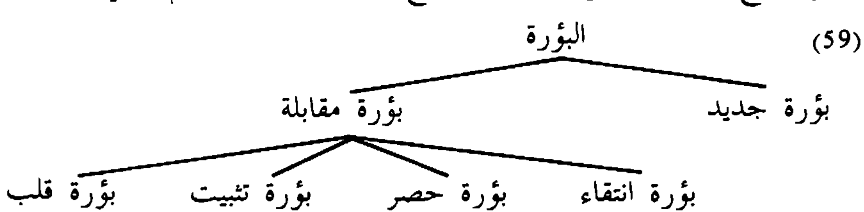
وترد هذه البؤرة في التراكيب التي من قبيل (4) و (5) :

(4) يعشق خالد هنداً لا زينب

(5) ما زينب يعشق خالد بل هنداً

ونوضح التنميط الذي نقترحه لأنواع البؤر بواسطة الرسم التالي :

(59)



يستوجب هذا التنميط الملاحظات الآتية :

1) يؤسَّس تقسيم البؤر إلى أنواع على تمييز عام يقابل بين بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة ، وهو تمييز لانجده في اقتراح البلاغيين ولا في اقتراح ديك وآخرين .

2) يُمكن هذا التمييز الأوّلي من رصد ما يؤالف بين البؤر الأربع في مقابل بؤرة الجديد .

ولا يتيح الاقتراحان الآخران ، لخلوّهما من هذا التمييز ، هذا الرصد إذ إن البؤر الخمس جميعها مسوىً بينها كأنها هي فروع أخوات لمقولة واحدة .

3) لايتضمن التنميط الذي نقترحه ما يقابل بؤرتي «الاضافة» و «الموازاة» الواردتين في اقتراح ديك وآخرين وقد بينّا ، في ما تقدم ، إمكان الاستغناء عن هاتين الوظيفتين . فالوظيفة الأولى يمكن إلحاقها ببؤرة «الجديد» ، أمّا الوظيفة الثانية فلا تختلف عن بؤرة القلب كما عُرّفت آنفا . لهذا السبب نقترح الاقتصار على خمس بؤر فحسب مفترضين أن هذا العدد كاف لوصف البنيات المبأرة وصفاً ملائماً . وفي الفقرة الموالية من هذا المبحث ، نبين كيف تتحقق كل بؤرة من البؤرة الخمس في تراكيب معينة .

3 . 2 . بؤرة الجديد :

لنأخذ ، مثالاً لتطبيق مسطرة تكوين الجمل المتضمنة لبؤرة الجديد في النحو الوظيفي ، الجملتين (60 أ – ب) :

(60) أ – من صفع خالد ؟
ب – صفع خالد بكراً

البنية مصدر اشتقاق الجملة (60 أ) هي البنية الحملية (61) :

(61) [تد [تا [مض صفع ف (ع1 ذ س$_1$: خالد (س$_1$)) منف (م س$_2$:⟨إنسان⟩ (س$_2$)) متق]]]

حيث م يؤشر لمخصّص الحد الاستفهامي .

وتنقل البنية (61) إلى بنية وظيفية عن طريق إجراء قواعد تحديد مخصّص الحمل وقواعد إسناد الوظائف التركيبية والوظائف التداولية . البنية الوظيفية ناتج إجراء هذه القواعد هي البنية (62) :

(62) [سهـ [تد [تا [مض صفع ف (ع1 ذ س$_1$: خالد (س$_1$)) منف فامح (م س$_2$:⟨إنسان⟩ (س$_2$)) متق مف بؤجد]]]]

حيث سهـ = استفهام

وتُتخذ البنية الوظيفية (62) دخلاً لقواعد التعبير التي يتم إجراؤها على النحو التالي :

1) يُنقل الحدّان (س1) و (س2) ، بمقتضى «قواعد صياغة المركّب»(8) إلى مركبين فنحصل على البنية (63) :

(63) [سهـ [تد [تا [مض صفع ف {خالد} منف فاع رفع {من} متق مف بؤجد]]]]

ونخص بالاشارة انتقال الحد (س2) إلى مركّب حيث يتم هذا النقل بمقتضى القاعدة (64) :

(64) {سهـ ... (م س ي :<إنسان> (س ي)) متق مف} ⟵ {سهـ ... (س ي : من (س ي)) متق مف}

تفيد القاعدة (64) أن الحد (س ي) ينقل إلى المركّب اسم الاستفهام «من» إذا توافرت الشروط التالية :

1) كون مخصّص الحد المخصّص الاستفهام م ،
2) كون مخصّص الحمل مخصّص الاستفهام سهـ ،
3) تضمن الحد للقيد التواردي «إنسان» ،
4) كون الحد حاملاً للوظيفة «المتقبل» والوظيفة التركيبية «المفعول» .

يحترز بالشرط الثاني من انتقال الحد إلى الاسم الموصول «من» الوارد في الجمل التي من قبيل (65) :

(65) من ضربه خالد بكر

ويحترز بالشرط الثالث من انتقال الحد إلى اسم الاستفهام «ما» المخصّص لتحقيق اسماء الاستفهام المتضمنة للقيد «غير إنسان» كما هو الشأن في الجملة (66) :

(66) ما (ذا) شرب خالد ؟

أما الشرط الرابع فإنه يمنع من تحقق الحد في شكل أحد أسماء الاستفهام التالية : «متى» و «أين» و «كيف» المخصّصة لتحقيق الحدود الحاملة للوظائف الدلالية «الزمان» و «المكان» و «الحال» بالتوالي .

تطبق ، بعد ذلك ، قواعد صياغة المحمولَ التي لن نفصّل فيها القول هنا فنحصل على البنية (67) :

(67) [خب [صفع ف [خالد] منف فاع [من] متق مف بؤجد]]
رفع

وبإجراء قواعد إدماج مخصّص الحمل (مؤشر القوة الانجازية) تُنقل البنية (67) إلى البنية المكوّنية غير المرتبة التالية :

(68) [صفع ف [خالد] منف فاع [من] متق مف بؤجد]
رفع

وتتخذ البنية (68) دخلاً لقواعد الموقعة التي تحتل بمقتضاها المكونات «صفع» و «خالد» و «من» المواقع مø وف و فا وفقاً للبنية الموقعية (69) :

(69) م$_{4}$ ، م$_{2}$ ، م$_{1}$ مø ف (م آ) فا مف ص ، م$_{3}$

هذه القواعد هي بالتوالي القاعدة (70) و (71) و (72) :

(70) { ؟ اسم ، بؤمقا ، مح } ← مø

(71) فعل ← ف

(72) فاعل ← فا

بتطبيق هذه القواعد ، نحصل على البنية المكوّنية المرتبة (73) :

(73) [[من] [صفع] [خالد]]

ملحوظة : من الجائز أن يحتل اسم الاستفهام الموقع الذي تخوله إياه وظيفته التركيبية باعتباره مفعولاً فتتحقق البنية المكوّنية المرتبة في شكل الجملة (74) :

(74) صفع خالد من ؟

مفاد هذا أن قاعدة موقعة اسم الاستفهام في الموقع الصدر ، الموقع مø ، قاعدة غير واجبة (قاعدة «اختيارية») . وقد بيَّنا ، في مكان آخر(9) ، أن الموقع الذي يحتله اسم الاستفهام في غالب الأحوال هو الموقع م ø اعتباراً لكون اللغة العربية من اللغات التي تتموقع فيها أداة الاستفهام («الهمزة» أو «هل») في صدر الحمل(10) . ويشذُّ عن هذا الاتجاه العام حالتان اثنتان : (أ) ورود الاستفهام «استفهام صدى» و (ب) كون الجملة الاستفهامية مستلزمة لقوة إنجازية غير

«السؤال» مثل أن تكون مستلزمة للتعجب أو الانكار كما هو الشأن في الجملتين (75 ب) و (76) :

(75) أ – قتل خالد XXX
ب – قتل خالد مَن ؟

(76) أ – خاصم خالد أباه
ب – خاصم خالد مَن ؟

وتعدّ مصدراً لاشتقاق الجملة (60 ب) البنية الحملية (77) :

(77) [تد [تا [مض صفع ف (ع1 ذ س١ : خالد (س١)) منف
(ع 1 ذ س٢ : بكراً (س٢)) متق]]]

وتنقل البنية (77) إلى البنية الوظيفية (78) طبقاً للمسطرة العامة حيث تتخذ دخلاً لقواعد تحديد مخصّص الحمل وقواعد إسناد الوظائف (التركيبية والتداولية) :

(78) [خب [تد [تا [مض صفع ف (ع1 ذ س١ : خالد (س١)) منف فاع
(ع 1 ذ س٢ : بكر (س٢)) متق مف بؤجد]]]

فعن طريق إجراء قواعد تحديد مخصّص الحمل يؤشر لهذا المخصّص في البنية (78) بالمؤشر (خب) الدال على القوة الانجازية «الاخبار» وعن طريق قواعد إسناد الوظائف يأخذ الحد (س١) الوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التداولية المحور ، ويأخذ الحدُّ (س٢) الوظيفة التركيبية المفعول والوظيفة التداولية بؤرة الجديد . وتنتقل البنية الوظيفية التامة التحديد (78) إلى بنية مكوّنية عبر المراحل التالية : تجرى قواعد صياغة المركب فيتم بواسطتها نقل الحدين (س١) و (س٢) إلى مركّبين :

(79) [خب [تد [تا [مض صفع ف |خالد| منف فاع
رفع
|بكر| متق مف بؤجد]]]
نصب

وتجرى بعدها قواعد صياغة المحمول ثم قواعد إدماج مؤشر القوة الانجازية فنحصل على البنية غير المرتبة (80) :

(80) [صفع ف خالد| منف فاع |بكر| متق مف بؤجد]
رفع نصب

وتتخذ البنية (80) دخلاً لقواعد الموقعة التي تنقلها إلى البنية المكونية المرتبة (81) :

(81) [صفع |خالد| |بكرا|]

وتستخدم لهذا الغرض القاعدتان (71) و (72) المكررتان هنا للتذكير :

(71) فعل ← ف

(72) فاعل ← فا

والقاعدة (82) :

(82) مفعول ← مف

ويلاحظ بهذا الصدد أن الوظيفة التداولية «بؤرة الجديد» لا تأثير لها في ترتيب المكونات إذ لا يأخذ المكون الذي يحملها أي موقع خاص وإنما يحتل الموقع الذي تخوله إياه إما وظيفته الدلالية أو وظيفته التركيبية (إذا كانت له وظيفة تركيبية). فالمكون «بكراً» في البنية (81) يحتل الموقع العادي للمفعول رغم أنه يحمل الوظيفة التداولية بؤرة الجديد .

ولا يصدق هذا على المكون بؤرة الجديد حين يكون اسمَ استفهام.فاسم الاستفهام في اللغة العربية ، كما تقدم ، يتصدر الجملة إلا في حالات استثنائية .

3 . 3 . بؤرة الانتقاء :

نأخذ ، مثالاً لاشتقاق الجمل المتضمنة لبؤرة الانتقاء الجملة (83 ب) الواردة جواباً للجملة (83 أ) :

(83) أ – أعمَراً صفع خالد أم بكراً ؟

ب – بكْراً صفع خالد

البنية مصدر اشتقاق الجملة (83 ب) هي ذات البنية الحملية مصدر اشتقاق الجملة (60 ب) وهي البنية التي مثلنا لها كما يلي :

(77) [تد [تا [مض صفع ف (ع1 ذس1 : خالد (س1)) منف
(ع1 ذس2 : بكر (س2)) متق]]]

تتخذ هذه البنية دخلاً للقواعد المسؤولة عن بناء البنية الوظيفية التي تُجرى على النحو التالي :

باعتبار القوة الانجازية المواكبة للجملة (83 ب) القوة الانجازية «الاخبار» ، يُحدَّد

مخصّص الحمل بواسطة التأشير له عن طريق المؤشر «خب» . وتسند إلى الحد (س١) الوظيفة التركيبية الفاعل وإلى الحد (س٢) الوظيفة التركيبية المفعول . ثم تسند إلى الحد الاول الوظيفة التداولية «المحور» باعتباره حاملاً للمعلومة محط الحديث في الجملة وتسند إلى الحد الثاني الوظيفة التداولية «بؤرة الانتقاء» باعتبار هذا الحد حاملاً للمعلومة المقصود انتقاؤها من بين معلومتين اثنتين على أساس أنها المعلومة الواردة .

ناتج تطبيق هذه القواعد البنية الوظيفية التامة التحديد (84) حيث «بؤنق» = بؤرة انتقاء

(84) [خب [تد [تا [مض صفع ف (ع1 ذ س١ : خالد (س١)) منف فاعح
(ع1 ذ س٢ : بكر (س٢)) متق مف بؤنق]]]]

ويتم نقل البنية (84) إلى بنية مكوّنية عن طريق قواعد التعبير التي تجرى على النحو التالي :

يُنقَل الحدان (س١) و (س٢) ، بمقتضى قواعد صياغة المركّب إلى مركبين فتنتج عن ذلك البنية (85) :

(85) [خب [تد [تا [مض صفع ف |خالد| منف فاعح
رفع
|بكر| متق مف بؤنق]]]
نصب

ثم تجرى قواعد صياغة المحمول فنحصل على البنية (86) :

(86) [خب [صفع ف |خالد| منف فاعح |بكر| متق مف بؤنق]]
رفع نصب

ويتم بعد ذلك إدماج مؤشر القوة الانجازية الذي تنتج عنه البنية المكونية غير المرتبة (87) :

(87) [صفع ف |خالد| منف فاعح |بكر| متق مف بؤنق]
رفع نصب

وتضطلع قواعد الموقعة بنقل البنية (87) إلى بنية مكوّنية مرتبة على الشكل التالي :

يحتل الفعل «صفع» الموقع المعدّ له ، الموقع ف طبقاً للقاعدة (71) ويحتل المركب

الفاعل ، بمقتضى القاعدة (72) الموقع فا ، وفقاً لوظيفته التركيبية . أما المركّب المفعول المسندة إليه الوظيفة التداولية بؤرة الانتقاء ، فإنه يحتل الموقع الصدر م ø بمقتضى وظيفته التداولية هذه.وتتم موقعة هذا المركّب في م ø طبقاً للقاعدة (88) :

(88) { ؟ اسم / مح / بؤنق } ← م ø

وتعد القاعدة (88) تدقيقاً للقاعدة (70) المكرر سوقها هنا للتذكير :

(70) { ؟ اسم / بؤمقا / مح } ← م ø

من حيث إن المكون المبأر الذي يحتل الموقع م ø ليس المكون الحامل للوظيفة بؤرة المقابلة على الاطلاق بل المكون الذي يحمل إحدى البؤر فروع بؤرة المقابلة ، أي بؤرة الانتقاء .

ويتبيّن من المقارنة بين القاعدتين (70) و (88) أن القاعدة (70) المصوغة على أساس افتراض أن البؤرة بؤرتان فقط ، بؤرة جديد وبؤرة مقابلة ، لا تكفل رصد مواقع المكونات المبأرة رصداً ملائماً إذ إنها تستلزم أن جميع المكوّنات المبأرة تبئير مقابلة تتصدر حمل الجملة بيد أن الواقع هو أن المكونات الحاملة لبؤرة الانتقاء هي وحدها التي تمتاز بخاصيّة التصدّر . خلاصة هذا وجوب تعويض القاعدة (70) المعتمدة في الأبحاث السابقة بالقاعدة (88) .

بإجراء قواعد التعبير هذه نحصل على البنية المكونية المرتبة (89) التي تتحقق في شكل الجملة (83 ب) :

(89) [|بكرا| صفع |خالد|]

سبق أن أشرنا ، ونحن نعرض لخصائص البنيات المصدّرة ، إلى أن الجمل التي من قبيل (90 أ - ج) جمل لاحنة :

(90) أ - * هندا البارحة تزوج خالد

ب - * بكراً في الشارع صفع خالد

ج - * متى هنداً تزوج خالد ؟

وبيّنا أن لحن هذا الضرب من التراكيب كامن في أن أكثر من مكون واحد يتصدّر الجملة ، أي يحتل الموقع الصدر فيها .

ويمكن أن يتم إقصاء الجمل التي من قبيل (90 أ – ج) في إطار النحو الوظيفي – كما اقترحنا ذلك في مكان آخر[11] – عن طريق وضع قيد يضبط إجراء القاعدة (88) . ويمكن صوغ هذا القيد على النحو التالي :

(91) **قيد أحادية الموقعة في م∅**

«لا يحتل الموقع م∅ أكثر من مكون واحد»

3 . 4 . بؤرة الحصر :

نقترح أن تتبع المسطرة التالية في اشتقاق التراكيب الحصرية التي من قبيل (92 أ – ب) :

(92) أ – ما صفع خالد إلاّ بكراً

ب – إنما صفع خالد بكراً .

البنية الحملية مصدر اشتقاق الجملتين (92 أ – ب) معاً هي البنية (93) :

(93) [نف [تد [تا [مض صفع ف (ع1 ذس$_1$: خالد (س$_1$)) منف (ع 1 ذ س$_2$: بكر (س$_2$)) متق]]]]

تصبح هذه البنية بنية وظيفية تامة التحديد بواسطة إجراء قواعد تحديد مخصّص الحمل وقواعد إسناد الوظائف التركيبية والوظائف التداولية :

(94) [خب [نف [تد [تا [مض صفع ف (ع1 ذس$_1$: خالد (س$_1$)) منف فامح

(ع1 ذس$_2$: بكر (س$_2$)) متق منف بؤحص]]]]

البنية الوظيفية (93) ناتج التأشير للقوة الانجازية «الاخبار» بواسطة مخصّص الحمل «خب» وإسناد الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول إلى الحد المنفد والحد المتقبل بالتوالي والوظيفتين التداوليتين «المحور» و «بؤرة الحصر» إلى الحد الأول باعتباره محط الحديث في الجملة وإلى الحد الثاني باعتباره الحد الدال على الذات المقصورة عليها الخاصيّة التي يدل عليها المحمول على أساس أن الجملتين (92 أ – ب) واردتان جوابين تصحيحين للجملة (95) :

(95) لقد صفع خالد جميع رفاقه

وتُنقل البنية الوظيفية التامة التحديد (94) إلى بنية مكوّنية عن طريق قواعد التعبير التي يتم إجراؤها في المراحل الأساسية التالية :
يتم نقل الحدّان (س1) و (س2) ، بواسطة قواعد صياغة المركّب ، إلى مركّبين :

(96) [خب [نف [تد [تا [مض صفع ف |خالد| منف فامح
رفع
|بكر|متق مفِ بؤحص]]]]]
نصب

ويتم بعد ذلك إجراء قواعد صياغة المحمول التي تنتج عنها البنية (97) :

(97) [خب [نف [صفع ف|خالد|منف فامح|بكر|متق مفِ بؤحص]]]
رفع نصب

وتتخذ البنية (97) دخلاً لقواعد الادماج الآتية :

1) تُدمج الأداة الصفر في محل مخصّص الحمل «خب» ،
2) وتدمج الأداة «ما ... إلاّ» أو الاداة «إنما» وفقا للقاعدة (98) :

(98) [نف [φ ... (س ي) بؤحص ...] ←
| ما إلا / إنما | [φ... (س ي) بؤحص ...]

وتفيد هذه القاعدة أن إحدى الأداتين «ما ... إلاّ» و «إنما» تدمج إذا توافر الشرطان التاليان : (أ) كون المخصّص الحملي مخصّص النفي و (ب) كون أحد عناصر الحمل مسندة إليه الوظيفة التداولية بؤرة الحصر .
ويؤدي إدماج هاتين الأداتين إلى البنيتين التاليتين :

(99) [ما إلا [صفع ن |خالد| منف فامح |بكر| متق مفِ بؤحص]]
رفع نصب

(100) [إنما [صفع ف|خالد|منف فامح|بكر|متق مفِ بؤحص]]
رفع نصب

بعد إدماج الأداتين الحاصرتين ، تطبّق قواعد الموقعة على الشكل التالي :
يحتل المحمول الفعل الموقع ف والمركّبان الفاعل والمفعول الموقعين فا و مف بالتوالي بمقتضى القاعدة (71) والقاعدتين (72) و (82) المكررة هنا للتذكير :

(71) فعل ← ف

(72) فاعل ← فا

(82) مفعول ← مف

أمّا الأداتان الحاصرتان «ما ... إلاّ» و «إنما» فإن موقعتهما تتم بمقتضى القاعدتين (101) و (102) :

(101) [ما إلا[م... (س ي) بؤحص ...]

[ما [م... إلا (س ي) بؤحص ...]

(102) أداة صدر ← م۱

تفيد القاعدة (102) أن الأداة «إنما» تحتل الموقع الصدر في الحمل م۱ المخصّص للأدوات الصدور باعتبارها إحدى هذه الأدوات . أما القاعدة (101) فإن مفادها أن العنصر الأول من الأداة «ما ... إلاّ» يحتل الموقع الصدر في الحمل في حين يحتل العنصر الثاني الموقع السابق لموقع المركب الحامل للوظيفة بؤرة الحصر .

تنتُج عن إجراء القاعدتين (101) و (102) البنيتان المكوّنيتان المرتبتان (103) و (104) :

(103) [ما [صفع (خالد) إلا (بكر)]]

(104) [إنما [صفع (خالد) (بكراً)]]

اللتان تتحققان في شكل الجملتين (92 أ - ب) .

ملحوظة : تستدعي قواعد الموقعة المسؤولة عن ترتيب المكونات داخل الجمل الحصرية المتضمنة للأداتين «ما ... إلاّ» و «إنما» الملاحظات التالية :

1) تقدم ، في الفصل الثاني من هذا الكتاب ، أن الأداة النافية «ما» تحتل الموقع م۱ باعتبارها من الأدوات الصدور شأنها في ذلك شأن الأدوات (مؤشرات القوة الانجازية ، المعلّقات ...) التي تتموقع بمقتضى القاعدة (102) . وكانت هذه الخاصيّة من الدواعي التي تمكّن من رصد موقع هذه الأداة - حين ترد مواكبة لـ «إلاّ» - بواسطة القاعدة (102) الأمر الذي يتيح تلافي تعدد قواعد موقعة الأدوات الحاصرة ويمكّن بالتالي من ضبط ترتيب الأداتين الحاصرتين «ما ... إلاّ» و «إنما» معاً بواسطة قاعدة موقعة واحدة . إلا أن هذا التوحيد يعسر للسببين الأساسيين التاليين :

أ) إذا رصدنا موقع «ما» المواردة لـ «إلا» بواسطة القاعدة (102) ، تحتم وضع قاعدة ثانية لرصد موقع «إلا» الأمر الذي يُسقطنا في مانروم تلافيهُ .

ب) ليست الأداة «ما» ، كما سبق أن بيّنا ، الأداة الوحيدة التي توارد «إلا» في التراكيب الحصرية إذ إن الحصر يسوغ بالأداة «ما ... إلاّ» كما يسوغ بالأدوات «لم ... إلاّ» و «لن ... إلاّ» و «ليس ... إلاّ» . وقد بيّنا أن الأدوات النوافي «لن» و «لم» و «لا» و «ليس» ، لاتتصدّر الحمل (لاتحتل الموقع م1) بخلاف الأداة «ما» بل تلتصق بالمحمول . لهذا ، يعسر وضع قاعدة واحدة لرصد مواقع هذه الأدوات النوافي جميعها . ورأينا أن ما اقترحناه هو أكثر السبل ملاءمة لرصد مواقع الأدوات الحاصرة .

2) أشرنا في المبحث الأول من هذا الفصل إلى أن المكون المحصور في التراكيب المتضمنة للأداة «إنما» يحتل وجوباً الموقع الأخير في الجملة ، بخلاف المكون المحصور بإلاّ ، الذي يمتاز بحرية في الترتيب . قارن :

(105)أ – ما صادق خالد إلا ابراهيمَ

ب – ما صادق إلا ابرَاهيم خالد

(106)أ – إنما صادق خالد ابرَاهيم

ب – * إنما صادق ابراهيم خالد

والراجح أن هذا الوضع راجع إلى أن المكون المحصور بإلاّ يحمل علامة حصره (الأداة إلاّ) التي تواكبه أينما حل في الجملة في حين أن المكوّن المحصور بإنما لاعلامة تدل على أنه المقصود بالحصر سوى رتبته فامتنع لذلك تنقّله .

لرصد هذه الخاصيّة في إطار النحو الوظيفي ، يمكن وضع قيد على موقعة المكون بؤرة الحصر يقضي بأن يحتل هذا المكون الموقع الأخير في الحمل إذا كانت الأداة الحاصرة المدمجة الأداة «إنما» .

3) يفاد من القاعدة (98) المسؤولة عن إدماج الأداتين الحاصرتين «ما ... إلاّ» و «إنما» أن هاتين الأداتين مترادفتان بحيث يمكن تعاقبهما في نفس السياق دون أي تأثير دلالي أو تداولي لهذا التعاقب . إلاّ أن هذه القاعدة لا تعني إلاّ «إنما» الحاصرة التي لا تباين في وظيفتها «ما ... إلاّ» .

أمّا «إنما» التي وصفها البلاغيون الأقدمون بكونها ترد لتنبيه المستمع إلى حكم يعرفه وهو عنه غافل فإن إدماجها يقتضي وضع قاعدة أخرى لا علاقة لها بالتراكيب الحصرية . ولعل أحسن صياغة لهذه القاعدة ، في إطار النحو الوظيفي ، هي الصياغة التي تبنى على الترابط القائم بين إدماج «إنما» والقوة الانجازية المواكبة للحمل إذا افترضنا أن «التنبيه» من «الأفعال اللغوية») .

3 . 5 . بؤرة التثبيت :

فصّلنا القول ، في مكان آخر(12) ، في المسطرة المعتمدة في النحو الوظيفي لاشتقاق الجمل «التعيينية» سواء منها التي يرد فيها الموضوع الفاعل جملة موصولة أم التي يكون فاعلها مركباً اسمياً . لتفاصيل إواليات تكوين هذين الضربين من التراكيب التعيينية نحيل القارىء على الدراستين اللتين افردناهما للفعل الرابط وللجملة المركبة ونكتفي هنا للتمثيل لتطبيق هذه الاواليات باشتقاق الجملة (107 ب) الواردة جواباً للجملة (107 أ) :

(107)أ – أظن أن الذي صفعه خالد بكر

ب – الذي صفعه خالد بكر

دافعنا في دراستنا للجمل الموصولة عن أحد التحليلين المقترحين في النحو الوظيفي لوصف خصائص هذه التراكيب . ويقوم التحليل الذي بيّنا أنه أكفى التحليلين بالنظر للغة العربية (ولكل لغة تستخدم استراتيجية العائد) على افتراض أن البنية مصدر اشتقاق التركيب الموصول بنية تتضمن مؤشراً للمعلّق الموصول («الاسم الموصول») ومحلّ موضوع فارغاً معجمياً «يحاول» المعلّق الموصول كما يتبين من التمثيل التالي :

(108) (س ي : ... [لـ [م ... (س ي) ...]] (س ي))

حيث يؤشر ل إلى المعلّق الموصول و (س ي) إلى الموضوع الفارغ معجمياً . ويتحقق المؤشر الأول في شكل اسم موصول في حين يتحقق المؤشر الثاني في شكل عائد ضمير أو عائد صفر . **أما التركيب التعييني باعتباره كلاً فإنه يتألف من الجملة الموصولة التي تشكل الموضوع الفاعل واسم يقوم مقام المحمول كما يوضح ذلك التمثيل (109) :**

(109) [(س ي : ... [ل [م ... (س ي) ...]] (س ي)) فا محمول س]

على هذا الأساس ، تكون البنية الحملية مصدر اشتقاق الجملة التعيينية (107 ب) هي البنية (110) :

(110) [تد [غ تا [حض بكرس

(ع1 ذ س ي : [لـ [تد [تا [مض صفع ف (ع1 ذ س ك : خالد

(س ك)) منف

(س ي) متق]]]] (س ي)) متض]]]

ويتم نقل البنية الحملية (110) إلى بنية وظيفية عبر المراحل التالية :

1) يتم تحديد مخصّص الحمل في سلكين متواليين : سلك الحمل المدمج أوّلاً وسلك الحمل الدامج (أو «الرئيسي») ثانياً[3] . يؤشر للقوة الانجازية المواكبة للحمل المدمج ، الحمل الموصول ، بالمؤشر «خب» باعتبار أن هذه القوة الانجازية قوة «إخبار» ثم يُفعل نفس الشيء بالحمل الدامج فتنتُج عن ذلك البنية الوظيفية الجزئية (111) :

(111) [خب [تد [غ تا [حض بكرس
(ع 1 ذ س ي : [ل [خب [تد [تا [مض صفع ف
(ع 1 ذ س ك : خالد (س ك)) منف
(س ي) متق]]]] (س ي)) متض]]]]

2) وتُسند بعد ذلك ، الوظائف التركيبية والوظائف التداولية ، بنفس الطريقة ، أي «سلكيّاً» ، حيث يتم إسنادها في مستوى الحمل المدمج أوّلاً ثم في مستوى الحمل الدامج ثانياً .

أ) تُسند الوظيفتان التركيبيتان الفاعل والمفعول داخل الحمل المدمج ، إلى الحد المنفذ (س ك) والحد المتقبل (س ي) بالتوالي ثم تسند الوظيفة الفاعل ، في مستوى السلك الأعلى ، إلى الحمل المدمج بكامله . ناتج هذا الاسناد هي البنية (112) :

(112) [خب [تد [غ تا [حض بكرس
(ع 1 ذ س ي : [ل [خب [تد [تا [مض صفع ف
(ع 1 ذ س ك : خالد (س ك)) منف فا
(س ي) متق مف]]] (س ي)) متض فا]]]]

ب ـ ويتلو ذلك إسناد الوظائف التداولية حيث تُسند الوظيفة المحور إلى الحمل الموصول باعتباره كُلاً والوظيفة بؤرة التثبيت إلى المحمول الاسم . تنتج عن تطبيق هذه القواعد البنية الوظيفية التامة التحديد (113) :

(113) [خب [تد [غ تا [حض بكرس بؤتث
(ع 1 ذ س ي : [ل [خب [تد [تا [مض صفع ف
(ع 1 ذ س ك : خالد (س ك)) منف فا
(س ي) متق مف]]]] (س ي)) متض فامح]]]

ملحوظة : ليست بؤرة التثبيت ، كما سبقت الاشارة إلى ذلك ، ملازمة للتراكيب

التعيينية التي من قبيل (107 ب) . فمن الممكن أن تسند إلى محمول هذا الضرب من التراكيب الوظيفة بؤرة الجديد ويحصل ذلك في الحالات التي يرد فيها التركيب التعييني «جواباً صدى» لجملة استفهامية شبه مفصولة كما هو الشأن في الحوار التالي :

(114) أ – من الذي صفعه خالد ؟

ب – الذي صفعه خالد بكر

فاشتقاق الجملة (114 ب) يماثل اشتقاق الجملة (107 ب) إلا في كون المحمول «بكر» يأخذ الوظيفة التداولية بؤرة الجديد في الجملة الأولى والوظيفة التداولية بؤرة التثبيت في الجملة الثانية .

وتشكّل البنية الوظيفية التامة التحديد (113) دخلاً لقواعد التعبير التي يتم إجراؤها عبر المراحل الأساسية التالية :

1) يتم في المرحلة الأولى نقل الحد المحمول (المحمول الموصول) إلى مركب بواسطة إجراء قواعد صياغة المركب الآتية :

أ) يتم إدماج الاسم الموصول «الذي» في محل مؤشر المعلّق الموصول (ل) . وقد صغنا في مكان آخر[14] القاعدة المسؤولة عن إدماج هذا الاسم الموصول على النحو التالي :

(115) ل ← الذي / (ع 1 ذ سِ ي ... [ل [؟ ... (س ي) ...]]
(س ي))
رفع / نصب / جر

تفيد القاعدة (115) أن الاسم الموصول يظهر كمعلّق موصول في حدٍّ يتضمن من بين مقيّداته حملاً موصولاً إذا توافرت الشروط التالية : كون مخصّص الحد التعريفي «معرفة» وكون مخصّصه العددي «مفرداً» وكون مخصّصه الجنسي «مذكراً»

ب) ويتم كذلك إدماج العائد الضمير (ه) في محل الموضوع الفارغ معجمياً (س ي) . ويكون هذا الادماج بمقتضى القاعدة التالية :

(116) (س ي) ← {ضمير / Ø} / (ع س ي : ... [ل [؟ ... (س ي) مف ...]]
(س ي))

مفاد القاعدة (116) أن الحمل الموصول المتضمّن في حدٍّ يظهر فيه عائد ضمير أو عائد صفر إذا كان محل العائد حاملاً للوظيفة المفعول[15] .

ج) ويُستكمَل تحديد جميع عناصر الحد الحمل – الموصول بنقل الحد الداخلي (س ك) إلى مركّب .

د) ثم تسند الحالات الاعرابية سلكياً داخل الحمل المدمج ثم إليه باعتباره كلاً . بمقتضى هذه القواعد ، يأخذ المركّب «خالد» الحالة الاعرابية الرفع لكونه فاعل المحمول المدمج ، ويأخذ الحمل المدمج ككل الحالة الاعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التركيبية («الفاعل») .

هـ) ويتم بعد ذلك ترتيب المكونات داخل الحمل المدمج فيأخذ المركب الفاعل الموقع فا والمركّب الضمير المفعول الموقع م آ ، أي الموقع المتوسط بين موقع الفعل والفاعل ، وذلك بمقتضى مبدأ «ترتيب المكونات المفضل المستقل عن اللغات(16)» . أما الاسم الموصول «الذي» فإنه يحتل الموقع المعدّ للمعلّقات ، أي الموقع م1 . ناتج تطبيق هذه القواعد البنية (117) :

(117) [خب [تد [غ تا [حض بكرس بؤتث
رفع
|[الذي [صفعه |خالد|]]|متض فامح]]]
رفع

2) تطبّق بعد ذلك قواعد صياغة المحمول على المحمول الرئيسي فنحصل على البنية (118) :

(118) [خب [بكرس بؤتث |[الذي [صفعه|خالد|]]|متض فامح]]
رفع رفع

لنذكر بهذا الصدد ، أننا هنا أمام جملة محمولها محمول غير فعلي يتطلب ، مبدئياً ، فعلا رابطاً . إلاّ أن الفعل الرابط المخصّص لا يظهر في هذه الجملة نظراً لثلاث سمات : (أ) كون المخصص الجهي «غير تام» و (ب) كون المخصّص الزمني «حاضراً» و (ب) كون المحمول غير منفي .

3) يتم بعد ذلك إدماج مؤشر القوة الانجازية (الأداة الصفر) فنحصل على البنية المكونية غير المرتبة (119) :

(119) [بكرس بؤتث|[الذي [صفعه |خالد|]]|متض فامح]
رفع رفع

ملحوظة : في هذا المستوى من مستويات بناء البنية المكونية يجوز إدماج الضمير «هو» . ويتم هذا الادماج طبقاً للقاعدة الاختيارية (120) :

(120) [φ س بؤتث (س ي : [φ...] (س ي))]
[φ س بؤتث هو (س ي : [φ...] (س ي))]

4) وتتخذ البنية (119) دخلاً لقواعد الموقعة التي تطبق على النحو التالي :

أ) باعتبار التركيب التعييني تركيباً ذا محمول غير فعلي ، يحتل المحمول الاسمي «بكر» الموقع φ ،

ب) ويحتل المركب – الجملة الموصولة الموقع فا بمقتضى وظيفته التركيبية طبقاً للبنية الرتبية (121) :

(121) م4 ، م2 ، م1 ، مø (ط) فا φ مف ص ، م3

التي استدللنا ، في مكان آخر[17] ، على أنها البنية التي تترتب طبقاً لها المكونات داخل الجملة ذات المحمول غير الفعلي .

ويمكن أن يتقدم المحمول الاسم على الجملة الموصولة فاعله كما هو الشأن في الجملتين (122 أ – ب) :

(122)أ – بكرٌ الذي صفعه خالد (بنبر «بكر»)
ب – بكر هو الذي صفعه خالد

في هذه الحال يحتل المحمول الاسم الموقع الصدر مø ، على اعتباره بؤرة مقابلة ، في حين تحتل الجملة الموصولة الفاعل نفس الموقع المعدّ للفاعل في البنية الرتبية (121) .

ونشير قبل إنهاء الحديث عن مسطرة اشتقاق التراكيب المتضمنة لبؤرة التثبيت في النحو الوظيفي إلى أن ما قلناه عن التراكيب التي من قبيل (107.ب) يصدق كذلك على التراكيب التي من قبيل (123) :

(123)أ – الصافعه خالد بكرٌ
ب – الصافعه خالد هو بكرٌ

التي يشكّل موضوعها الفاعل حملٌ «مسميً» محموله اسم مشتق (اسم منفذ» ، مثلا ، كما في الجملة (123)) . ففي البنيات مصادر اشتقاق الضربين من التراكيب تتماثل الوظائف الدلالية والوظائف التراكيبية والوظائف التداولية كما تتماثل قواعد التعبير المسؤولة عن نقل هذه البنيات إلى بنيات مكوّنية باستثناء الفرق القائم بين

قواعد صياغة المركَّب المسؤولة عن نقل الحد الفاعل إلى مركّب في التراكيب التي من قبيل (107 ب) والتراكيب التي من قبيل (123) .
تفاصيل قواعد صياغة المركب الواردة بالنسبة للتراكيب المنتمية إلى الصنف الثاني ، يمكن للقارىء أن يطّلع عليها في كتابنا «من قضايا الرابط في اللغة العربية» .

3 . 6 . بؤرة القلب :

بؤرة القلب يتضمنها كما تقدم ، ضربان من التراكيب : (أ) التراكيب العطفية التي من قبيل (124) و (ب) التراكيب المتضمنة للأداة «ما ... بل» التي يمكن التمثيل لها بالجملة (125) :

(124) صفع خالد بكُراً لا عمراً

(125) ما عمراً صفع خالد بل بكُر

لاحظنا في ما تقدم ، أن التراكيب التي من قبيل (124) والتراكيب التي من قبيل (125) تكاد تترادف بالنظر إلى الخصائص التالية :

1) كونها بنيات عطفية ،
2) وكونها بنيات مبأرة ،
3) وكونها تتضمن نفس الوظائف التداولية ،
4) وكونها تتضمن نفس البؤرة ، بؤرة القلب .

على أساس هذا الترادف شبه التام بين الضربين من التراكيب ، نفترض أن البنية مصدر اشتقاق الجملتين[18] (124) و (125) بنية واحدة وهي البنية (126) :

(126) [تد [تا [مض صفع ف (ع 1 ذ س$_1$: خالد (س$_1$)) منف
(ع1 ذ س$_2$: بكر (س$_2$)) متق و (ع 1 ذ س$_3$: عمرو (س$_3$)) متق]]]
حيث و = عاطف مجرد .

من هذه البنية الموحَّدة تشتق سلسلتان من البنيات تختلف بالنظر إلى خصائص الأداتين العاطفتين «لا» و «ما ... بل» .
تنقل ، بالنسبة للسلسلة الاشتقاقية الأولى ، البنية (126) إلى بنية وظيفية تامة التحديد عبر المراحل الأساسية التالية :

1) يحدّد مخصّص الحمل فيؤشر للقوة الانجازية بالمؤشر «خب» على اعتبار أن القوة المواكبة للجملة (24) هي «الاخبار» ،

2) ويتم إسناد الوظيفة التركيبية الفاعل إلى الموضوع المنفذ والوظيفة التركيبية المفعول إلى الموضوعين المتعاطفين كليهما ،

3) ثم تسند ، بعد ذلك ، الوظيفة التداولية المحور إلى الموضوع الفاعل والوظيفة التداولية بؤرة القلب إلى كلّ من الموضوعين المتعاطفين .

ناتج إجراء هذه القواعد البنية الوظيفة (127) :

(127 [خب [تد [تا [مض صفع ف (ع 1 ذ س١ : خالد (س١)) منفذ فامح
(ع1 ذ س٢ : بكر (س٢)) متق مف بؤقب
و (ع1 ذ س٣) متق مف بؤقب]]]]
و (ع1 ذ س٣ : عمر و (س٤)) متق مف بؤقب]]]

تتخذ البنية (127) دخلاً لقواعد التعبير التي تنقلها إلى بنية مكونية . ويتم إجراء هذه القواعد عبر المراحل التالية :

1) ينتقل الحد الأول والحدان المتعاطفان إلى مركبات بواسطة قواعد المركب ،

2) ويتلو ذلك إجراء قواعد صياغة المحمول فنحصل على البنية التالية :

(128) [خب [صفع ف |خالد| متق فامح
رفع
|بكر| متق مف بؤقب و |عمرو| متق مف بؤقب]]
نصب نصب

3) وتستكمل البنية عناصرها بإدماج مؤشر القوة الانجازية (الأداة الصفر) وإدماج العاطفة «لا» . ويتم إدماج هذه الأداة بمقتضى القاعدة التي نعيد سوقها هنا على أنها القاعدة (129) :

(129)أ - [ص ... (س ي) نفي (س ح) Ω...]
[ص ... (س ي) لانفي (س ح) Ω...]
ب - [ص١ و ص٢ (س١) ... (س ن)]
[ص١ لا ص٢ (س١ ... (س ن)]
حيث و = عاطف مجرد
شرط = قيمة و = لانف

ناتج هذين الادماجين البنية المكونية غير المرتبة (130) :

(130) [صفع ف |خالد| منف فامح
رفع

[بكر]متق مف بؤقب لا[عمرو]متق مف بؤقب]
نصب نصب

4) وتشكّل البنية (130)دخلاً لقواعد الموقعة التي تنقلها إلى البنية المكونية المرتبة (131):

(131) [صفع[خالد][بكراً] لا [عمراً]]

التي تتحقق في شكل الجملة (124) .

ويتم ترتيب مكونات البنية (130) وفقاً للقواعد (71) و (72) و (82) المكرّرة هنا للتذكير :

(71) فعل ← ف

(72) فاعل ← فا

(82) مفعول ← مف

يحتل بمقتضى القاعدتين (71) و (72) ، الفعل والمركّب الفاعل الموقعين ف وفا في حين يحتل ، بمقتضى القاعدة (82) ، المركبان المتعاطفان معاً الموقع مف باعتبارهما يؤلفان مكوناً واحداً .

ونشير فيما يتعلق بموقعة المركّبين المتعاطفين ، أنه يسوغ فصلهما إذ من الممكن أن يحتل أحدهما الموقع الصدر م∅كما هو الشأن في الجملة (132):

(132) بكراً صفع خالد لاعمراً

أما بالنسبة للسلسلة الاشتقاقية الثانية ، فإن البنية (126) تنقل إلى بنية وظيفية بواسطة إجراء نفس القواعد باستثناء القاعدة التي تحدد مخصّص الحمل «النفي» والتي يؤشر بمقتضاها إلى هذا المخصّص بالمؤشر «نف» . ناتج هذه القواعد البنية (133) :

(133) [خب [نف [تد [تا [مض صفع ف (ع1 ذ س$_1$: خالد (س$_1$)) منف فام (ع1 ذ س$_2$: بكر (س$_2$)) متق مف بؤقب و (ع1 ذ س$_3$: عمرو (س$_3$)) متق مف قب]]]]

وتنقل البنية (133) إلى بنية مكونية بواسطة إجراء نفس قواعد التعبير التي تم بمقتضاها نقل البنية (127) باستثناء القاعدة المسؤولة عن إدماج الأداة العاطفة «ما ... بل» . البنية دخل هذه القاعدة هي البنية (134) :

(134) [نف [صفع ف [خالد]منف فام
رفع

[بكر]متق مفـ بؤقب و[عمر]متق مفـ بؤقب]]
نصب   نصب

ونقترح صوغ القاعدة التي تنقل بمقتضاها البنية (134) إلى البنية (135) على الشكل (136) :

(135) [ما [صفع ف [خالد]منف فامح
رفع
[بكر]متق مفـ بؤقب بل[عمر]متق مفـ بؤقب]]
نصب   نصب

(136) [نف [... (س ي) بؤقب و (س ح) بؤقب ...] ←
[ما [... (س ي) بؤقب بل (س ح) بؤقب ...]
حيث و = عاطف مجرد

مفاد القاعدة (136) أن الأداة المتقطعة «ما ... بل» تدمج في البنيات المتوافر فيها الشرطان التاليان :

أ) كون مخصّص الحمل المخصّص «النفي» .
ب) وكون العنصرين المتعاطفين حاملين للوظيفة التداولية بؤرة القلب .

ويحترز بالشرط الأول من التراكيب التي من قبيل (137) :

(137) صفع خالد عمراً ، بل بكراً

والتي استدللنا في مكان آخر[19] على أن المكون الموالي فيها للأداة «بل» مكون «ذيل» يقوم بدور تصحيح معلومة يتضمنها الحمل الذي يتقدمه . ويُحترز بالشرط الثاني من ورود العنصر الثاني من الأداة المتقطعة[20] إحدى الأدوات العاطفة غير الأداة «بل» كما هو الشأن في الجمل التالية :

(138)أ - ما صفع خالد بكراً وعمرا
ب - ما صفع خالد بكراً فعمراً
جـ - ما صفع خالد بكراً ثم عمراً

التي تعد فيها الوظيفة البؤرة مسندة إلى الحمل كامله ، الذي يشكّل بالتالي ، حيز الأداة النافية «ما» .

وتتخذ البنية (135) دخلاً لقواعد الموقعة التي تنقلها إلى البنية المكونية المرتبة (139) :

(139) [ما [عمراً [صفع [خالد [بل [بكراً [ ]

في البنية (139) يحتل المحمول الفعل الموقع المعدّ له ، الموقع ف ، ويحتل المركب الفاعل «خالد» الموقع فا في حين يحتل المركّب المفعول «بكراً» الموقع مف . أمّا المركب المفعول المعطوف عليه فإنه يحتل الموقع م‌ٌ الذي يوالي الموقع م، الذي تحتله الأداة «ما» باعتبارها أداة من الأدوات الصدور . ويعدُّ تصدير هذا المركّب واجباً نظراً للخاصيّة التي تمتاز بها «ما» والتي تقضي بأن يليها المكون منفيُّها أيّاً كانت وظيفته في الجملة .

خلاصة : أهم ما يمكن استنتاجه من هذه الدراسة للبنيات المبأرة مايلي :

1 - يمكن ضم التراكيب التصديرية والتراكيب المفصولة والتراكيب الحصرية والتراكيب المتضمنة للأداة العاطفة النافية «لا» أو الأداة العاطفة المتقطعة «ما ... بل» في زمرة واحدة على أساس أن هذه الأنماط الأربعة من التراكيب تستخدم جميعها وسائل لتعديل معتقدات المخاطب . إلاّ أن هذه التراكيب ، رغم ما يؤالف بينها ، ليست تراكيب مترادفة يحل بعضها محل بعض في نفس الطبقة المقامية .

2 - توحي المعطيات بأن كل نمط من الأنماط الأربعة يستعمل في طبقة مقامية تخالف الطبقات المقامية المستعملة فيها الأنماط الأخرى ويحقق غرضاً تخاطبياً يباين الأغراض التي تحقق بواسطة الأنماط الأخرى رغم أن هذه الأنماط جميعها تتقاسم خاصيّة أنها تستعمل في ما يمكن تسميته «المقام الموسوم» (مقابل المقام المحايد) .

3 - نظرا لعدم الترادف بين هذه الأنماط الأربعة من التراكيب ، تصبح جميع المقاربات (على اختلاف الأطر النظرية المقترحة داخلها) التي توحّد بينها مقاربات غير ملائمة ، لا تكفل رصد الخصائص المميّزة لكل نمط . في هذا السياق يكون التمييز بين بؤرتين اثنتين ، بؤرة جديد وبؤرة مقابلة ، الذي اقترحناه في أبحاثنا السابقة عماداً لتحليلنا للتراكيب المبأرة ، تمييزا غير كاف إذ إنه يوحّد بين أنماط التراكيب الأربعة على أساس أنها تتضمن جميعها نفس الوظيفة التداولية : «بؤرة المقابلة» .

4 - يتطلب الوصف الملائم للتراكيب المبأرة تفريع بؤرة المقابلة إلى أربع بؤر : بؤرة الانتقاء وبؤرة الحصر وبؤرة التثبيت وبؤرة القلب بالاضافة إلى بؤرة الجديد .

هذا التنميط للبؤر يتيح التمييز بين التراكيب التصديرية والتراكيب المفصولة والتراكيب الحصرية والتراكيب المتضمنة للأداة العاطفة «لا» أو الأداة العاطفة «ما ... بل» وبؤرة الحصر وبؤرة القلب بالتوالي .
ويكون ، بذلك ، التحليل القائم على هذا التنميط مستجيباً للمبدأ الوظيفي العام القاضي بعدم الترادف التداولي بين العبارات اللغوية المتباينة بنيوياً إذ إن كل نمط معين من البنيات يطابق نمطاً معيناً من المقامات ويؤدي نمطاً معيّناً من الأغراض التخاطبية .

الهوامش

(1) تشمل عملية التصدير ، كذلك ، التراكيب ذات المحمول غير الفعلي التي من قبيل (i) :
(i)عمْراً زيد ضارب غداً
إلا أننا سنقتصر في هذا المبحث على التراكيب ذات المحمول الفعلي على أساس أن التصدير في الضربين من التراكيب عملية واحدة .

(2) درجنا في أبحاثنا على ترجمة المصطلح «Coreference» ب «التحاول» .

(3) عرضنا بالتفصيل لخصائص التراكيب شبه المفصولة في دراسة أوسع تشمل أنواع العلاقات الدلالية الممكن قيامها بين المحمول غير الفعلي والموضوع فاعله . راجع ذلك في كتابنا «من قضايا الرابط في اللغة العربية» .

(4) نفس المرجع

(5) نفس المرجع

(6) انظر الفصل الأول من الجزء الأول من كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية» .

(7) انظر خاصة «مفتاح العلوم» للسكّاكي

(8) فصّل القول في هذه القواعد في الفصل الأوّل من هذا الكتاب .

(9) انظر كتابنا «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي»

(10) ثمة اتجاه عام يقضي بترابط موقع أداة الاستفهام وموقع اسم الاستفهام . ففي اللغات التي تتصدّر فيها الجملةَ أداة الاستفهام (كاللغة العربية) يرد اسم الاستفهام في صدر الجملة في حين أنه يتأخر (يحتل موقعاً داخل الجملة) في اللغات (اليابانية مثلاً) التي ترد فيها أداة الاستفهام في آخر الجملة .

(11) انظر الفصل الأول من الجزء الأول من كتابنا «الوظائف التداولية في اللغة العربية» .

(12) انظر كتابنا : «من قضايا الرابط في اللغة العربية» و «الجملة المركّبة في اللغة العربية» .

(13) يصدق مبدأ السلكية هذا على جميع القواعد .

(14) انظر كتابنا «الجملة المركّبة في اللغة العربية»

(15) ثمة حالات يتحقق فيها العائد في شكل ضمير وجوباً كأن يكون حاملاً للوظيفة الدلالية المستقبل :

(ii) أ – الذي أعطيته الكتاب خالد

ب – ٥ الذي أعطيت الكتاب خالد

وثمة حالات يكون فيها تحقق العائد في شكل ضمير اختيارياً كأن يكون العائد متقبّلاً كما يتبين من المقارنة بين الجملتين التاليتين :

(iii) أ – التي تزوجها خالد هند

ب – التي تزوّج خالد هند

وقد فصلنا القول في القواعد المسؤولة عن تحقيق العائد في الجمل الموصولة في كتابنا «الجملة المركبة في اللغة العربية» .

(16) يقضي هذا المبدأ بأن المكونات الأقل تعقيداً مقولياً تنزع إلى أن تتقدم على المكونات التي تفوقها من حيث التعقيد المقولي . من ذلك أن المفعول يتقدم على الفاعل ، خلافاً للأصل ، إذا كان المفعول مركباً اسميا وكان الفاعل جملة أو مركبا معقداً :

(iv) أ – بلغ خالداً أن هنداً تزور زينب كل يوم

ب – ؟ بلغ أن هنداً تزور زينب كل يوم خالداً

(v) أ – زار هنداً الرجل الذي قابلناه أمس

ب – ؟ زار الرجل الذي قابلناه أمس هندا

(17) انظر «الوظائف التداولية في اللغة العربية»

(18) أفردنا للتراكيب العطفية بمختلف أنماطها دراستين واردتين في الكتابين : «دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي» و «الجملة المركبة في اللغة العربية» . وفي هاتين الدراستين تفاصيل القواعد المسؤولة عن تكوين البنيات العطفية وما تخضع له من قيود .

(19) انظر «الوظائف التداولية في اللغة العربية» .

(20) لا يشكّل مع الأداة النافية «ما» (أو غير «ما») أداة متقطعة واحدة إلا الأداة الاضرابية «بل» . فلا يمكن أن تُعَدَّ باقي أدوات العطف عناصر من هذه الأداة المتقطعة . دليل ذلك أنه من الممكن أن توارد الأداة «ما ... بل» أداة من أدوات العطف الأخرى :

(vi) أ – ما بكراً وعمراً صفع خالد بل ابراهيم

ب – ما بكراً فعمراً صفع خالد بل عمراً فبكراً

المراجـــع

باللغة العربية :

ابن هشام : مغني اللبيب ، القاهرة (د . ت)

السكاكي ، أبو يعقوب : مفتاح العلوم ، القاهرة 1937

السيوطي ، جلال الدين : همع الهوامع ، الكويت ، 1977

الجرجاني ، عبد القاهر : دلائل الاعجاز

المتوكل ، أحمد : نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني ، منشورات كلية الآداب الرباط 1976 .

المتوكل ، أحمد : الوظائف التداولية في اللغة العربية ، دار الثقافة ، الدار البيضاء 1985 .

المتوكل ، أحمد : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، 1986 .

المتوكل ، أحمد : من البنية الحملية إلى البنية المكونية . دار الثقافة الدار البيضاء 1987 .

المتوكل ، أحمد : من قضايا الرابط في اللغة العربية ، منشورات عكاظ الرباط ، 1988 .

المتوكل ، أحمد : الجملة المركّبة في اللغة العربية . منشورات عكاظ ، الرباط 1988 .

المتوكل ، أحمد : قضايا معجمية ، الشركة المغربية للناشرين المتحدين . الرباط . 1988 .

المتوكل ، أحمد : اللسانيات الوظيفية : مدخل نظري . منشورات عكاظ ، الرباط 1989 .

باللغات الأجنبية

Auwera J. van der, 1985,
«Relative that : A centennial dispute».
Journal of linguistics 21.

Auwera J. Van der, and Goossens, L., (eds), 1987
Ins and Outs of the predication. Dordrecht : Foris

Bach, E. 1981,
«On time, tense and aspect : an essay in the english metaphysics. Jn Cole (ed)

Barwise, J., and Perry, J., 1983.
Situations and attitudes. Cambridge MIT Press

Bolkestein, M. A, 1983
«Genitive and dative possessors in Latin». in Dik, S., (ed)

Bolkestein, M., A., et al (eds), 1981
Predication and expression in Functional Grammar. London Academic Press.

Bolkestein, M., A., et al (eds), 1985 a.
Syntax and Pragmatics in Functional Grammar. Dordrecht : Foris

Bolkestein, M., A., et al (eds) 1985 b
Predicates and terms in functional Grammar.
Dordrecht : Foris

Bresnan, J., 1980
«Polyadicity» in Hoekstra, T., et al (eds)

Chomsky, N., 1972
Studies on semantics in Generative Grammar, The Hague : Mouton.

Chomsky, N., 1975
Reflections on languge. London : Temple Smith

Chomsky, N., 1977 a
«On wh - movement», in Culicover et al (eds)

Chomsky, N., 1977 b
Essays on form and interpretation. Amsterdam : North - Holland.
Chomsky, N., 1981
Lectures on Government and Binding. Dordrecht : Foris
Chomsky, N., 1982
Some concepts and consequences of the theory of Government and Binding. Cambridge : MIT Press
Cole, P., (ed), 1981
Radical pragmatics. New York : Academic Press.
Cole, P. and Morgan, J., (eds), 1975
Speech acts. Syntax and Semantics. New York : Academic Press.
Cole, P. and Sadock, J. (eds), 1977.
Grammatical relations. Syntax and Semantics 8. New York : Academic Press.
Comrie, B, 1981
Language universals and linguistic typology. Oxford : Blak-well.
Culicover et al (eds), 1977
Formal syntax. New York : Academic Press
Davison, A., 1978
«Negative scope and rules of conversation: evidence from an OV language» Jn Cole, P., (ed) : Pragmatics. Syntax and Semantics
Dik, Simon, C., 1978
Functional Grammar. Amsterdam : North-Holland
Dik, Simon, C., 1980
Studies in Functional Grammar. London : Academic Press
Dik, Simon, C., 1985
«Formal and semantic adjustment of derived constructions» in Bolkestein et al (eds).
Dik, Simon, C., 1989
The theory of Functional Grammar. Part 1. The structure of the clause. Dordrecht : Foris.
Dik, Simon, C., (ed). 1983
Advances in Functional Grammar Dordrecht : Foris
Dik, Simon, C., et al 1981
«On the typology of focus phenomena» In Hoekstra et al (eds)
Givón, T., 1978
«Negation in language : Pragmatics, Function, Ontology». In Cole P. (ed)
Givón, T., 1984
Syntax : a functional-typological introduction. Amsterdam : Benjamins
Groot, C. de, 1983
«On non-verbal predicates in Functional Grammar» in Dik (ed)

Hoekstra, T., et al (eds), 1980
Lexical Grammar. Dordrecht : Foris

Hoekstra, T., et al (eds), 1981
Perspectives on Functional Grammar. Dordrecht : Foris

Hopper, P., and Thompson, S.A., 1982
Studies in transitivity. Syntax and Semantics. New York : Academic Press.

Horn, G.M., 1983
«Argument reduction» Linguistic Analysis

Horn, Laurence, R., 1978
«Remarks on neg-raising» Jn Cole, P. (ed)

Jackendoff, R., 1972
Semantic interpretation in Generative Grammar.
Cambridge : MIT Press.

Jackendoff, R., 1975
«Morphological and Semantic regularities in the lexicon». Language 51

Jackendoff, R. 1977
$\overline{X}$ syntax. Cambridge : MIT Press

Jackendoff, R., *1983*
Semantics and cognition. Cambridge : MIT Press.

Klima, E., 1964
«Negation in English» In Fodor and Katz (eds), the structure of language. Prentice - Hall

Kuno, S., 1980
«Functional Syntax». in Moravcsik and Wirth (eds).

Lakoff, G., 1971
«On Generative Semantics». in Steinberg and Jakobovits (eds).

Lasnik, H.

Lees, R., 1964
The grammar of english nominalizations. The Hague : Mouton.

Lewcowvicz, N., 1971
«Topic comment and relative clauses in Arabic» Language 47

Mackenzie, J. L., 1983
«Nominal Predicates in a functional grammar of English» in Dik (ed)

Mackenzie, J., L., 1985
«Nominalization and valency reduction» in Bolkestein et al (eds)

Marantz, A., 1984
On the nature of grammatical relations Cambridge : MIT Press

Milner, J-C., 1979
«Le système de la négation en Français et l'opacité du sujet» Langue française 44.

Moravcsik, E., and Wirth, J 1980
Current approaches to Syntax. Syntax and Semantics, New York : Academic Press.

Moutaouakil. A., 1982
Reflexions sur la theorie de la signification dans la pensée linguistique arabe. Publications de la faculté des lettres. Rabat.

Moutaouakil, A., 1984
«Le Focus en Arabe : Vers une analyse fonctionnelle» Lingua. 64

Moutaouakil, A., 1985
«Topic in Arabic : Towards a functional analysis» in Bolkestein et al (eds)

Moutaouakil, A., 1986
«Toward an adequate representation of illocutionary force in functional Grammar ». Working Papers in Functional Grammar. 10

Moutaouakil, A., 1987
«VXS en Arabe» in Nuyts and Schutter (eds).

Nuyts, J. and Schutter, G., (eds), 1987
Getting one's words into line : on word order and functional grammar. Dordrecht : Foris

Rijkoff, J., 1987
«Word order tendencies in two prefield subtypes» in Nuyts and Schutter (eds)

Rivero, M., L., 1980
«On left-dislocation and Topicalization in Spanish» Linguistic Inquiry 11.2

Schyver, Ann de, 1987
«The position of the subject in Rif-Berber». In Nuyts and Schutter (eds)

Selkirk, E., 1977
«Some remarks on noun phrase structure».
Jn Culicover et al (eds).

Steinberg and Jakobovits (eds), 1971
Semantics. Cambridge University Press

Taha, A., (Forthcoming),
Essais sur les raisonnements naturels et argumentatifs

Van Valin , R.D. and Foley, W. A., 1980
«Role and Reference Grammar» in Moravcsik and Wirth (eds).

Van Valin, R. D. and Foley, W. A, 1984
Functional Syntax and Universal grammar. Cambridge University Press.

Williams, E., 1980
«Predication» Linguistic Inquiry. 11.1

فهرست الكتاب

رقم الايداع القانوني : 1993/183
مطابع منشورات عكاظ
4 شارع الحسن الثاني الحي الصناعي فيشا
- يعقوب المنصور - الرباط

الثمن : 40 درهما